الجمهورية الجزائرية الد يمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تخصص علم الإجتماع السياسي

مذكرة لنيل شهادة الماجستير بعنوان:

الشباب والإنتخابات

– دراسة في محددات العزوف الإنتخابي–

إعداد الطالب:

حبيس حسين

تحت إشراف:

الأستاذة: د.عيشور نادية

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أنور مقراني	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد لمين دباغين– سطيف 2	رئيسا
نادية عيشور	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد لمين دباغين– سطيف 2	مشرفا ومقررا
بوجمعة كوسة	أستاذ محاضر – أ –	جامعة محمد لمين دباغين– سطيف 2	ممتحنا
كريمة فلاحي	أستاذ محاضر – أ –	جامعة محمد لمين دباغين– سطيف 2	مدعو

السنة الجامعية 2017/2016

إهداء.

أهدي عملي هذا إلى: الوالدين الكريمين.

إخوتي الأعزاء.

أصدقائي وزملائي الأعزاء.

إلى كل من شجعني لإكمال هذا العمل.

شكر وعرفان

أولا وقبل كل شيء احمد الله سبحانه وتعالى وأشكر فضله ونعمه وتوفيق منه إلى إكمال هذا العمل.

كما لا يسعني في هذه ألأسطر القليلة إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الأساتذة الذين أناروا لي درب العلم ومسيرة البحث العلمي، إلى الأستاذة المشرفة: **نادية عيشور** التي أمدت لي يد العون والمساعدة وتوجيهي وإرشادي، وصبرها علي حتى إكمال هذا العمل الذي أعتبره ثمرة تضحيتي وغايتي التي طالما حلمت بها.

كما أتقدم بشكري إلى اللجنة المناقشة: (**أنور مقراني، بوجمعة كوسة، كريمة فلاحي**)، الذين كرموني بقبولهم مناقشة عملي هذا.

ولا أنسى شكري الجزيل إلى الأساتذة: خليفة بوزبرة، حسين عبداللاوي ورشيد ميموني.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الأصدقاء من طلبة وطلبات و الذين ساعدوني وقدموا لي يد العون.

وإلى كل زملائي في دفعة 2013 علم الاجتماع السياسي.

كما أقدم شكرا خاصا إلى "كتاف الرزقي"، " عماد الدين خواني"، "مهدي ثابتي"، "كيموش مكي " و"بوعصرية محمد".

إلى كل هؤلاء أقدم أسمى عبارات الاحترام والشكر والتقدير.

حسين.

فهـــــــــرس المحتـــــــــــــــــــــويات

العنوان	الصفحة
فهرس الجداول	
مقدمة	أ
الجانب النظري للدراسة	**15**
الفصل التمهيدي: الإطار التصوري النظري للدراسة	**16**
تمهيد.	**17**
أولا: الأهمية العلمية للبحث.	**18**
ثانيا: أهداف الدراسة.	**19**
ثالثا: الدراسات السابقة.	**19**
رابعا: تحديد المفاهيم.	**23**
خامسا: إشكالية البحث وفرضياته.	**27**
الفصل الثاني: المداخل السوسيولوجية المفسرة لظاهرة العزوف الانتخابي.	**34**
تمهيد.	**35**
– **أولا:** المدخل الوظيفي.	**35**
– العزوف الانتخابي وفق المنظور الوظيفي.	**36**
– **ثانيا:** المدخل السلوكي.	**37**
1- تفسير العزوف الانتخابي وفق منظور روبارت دال.	**38**
2- العزوف الانتخابي وفق نموذج التفسير بالاتجاهات.	**38**
1.2- نموذج بعد المترشحين في المرشح المثالي.	**38**
2.2- نموذج الإلغاء والاختيار المتتالي.	**39**
ثالثا: المدخل البيئي.	**39**
1- العامل السوسيو ديموغرافي.	**40**
2- العامل السوسيو ثقافي.	**40**
3- العامل السوسيو إقتصادي.	**40**

رابعا – تقييم المداخل السوسيولوجية المتبناة.	**41**
الفصل الثالث: الانتخابات في الجزائر وأزمة المشاركة السياسية في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية المعاشة.	**44**
تمهيد.	**45**
أولا: أسباب أزمة المشاركة السياسية.	**45**
ثانيا: أزمة المشاركة السياسية في الجزائر.	**46**
ثالثا: الانتخابات.	**47**
1- دور وأهمية الانتخاب في السياسة.	**48**
2- دلالات السلوك الانتخابي.	**48**
1.2 الدلالة السياسية.	**49**
2.2 الدلالة الاجتماعية.	**49**
3.2 الدلالة النفسية.	**50**
4.2 الدلالة العقلانية	**50**
3 – مدى تأثير العوامل الاجتماعية في نسب المشاركة الانتخابية.	**51**
1.3 دور سياسة الحكومة في استقطاب الناخبين.	**51**
2.3 مدى إمكانية إمداد المواطن بالمعلومات.	**51**
4 – التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على السلوك الانتخابي في الجزائر	**52**
1.4 التحولات الاجتماعية.	**52**
2.4 التحولات الاقتصادية.	**53**
3.4 تأثير الظروف الاجتماعية على السلوك الانتخابي.	**61**
1.3.4 تأثير الفقر على السلوك الانتخابي.	**61**
2.3.4 تأثير البطالة على السلوك الانتخابي.	**63**
3.3.4 تأثير الأمية على السلوك الانتخابي.	**56**
5 موقف الشباب من الانتخابات.	**66**
رابعا: العزوف الانتخابي.	**67**

1.أشكال العزوف الانتخابي	**67**
1.1 العزوف العقلاني.	**67**
2.1 العزوف اللاعقلاني.	**68**
1. دلالات العزوف عن التصويت.	**69**
خلاصة الفصل.	**69**
الفصل الرابع: السلوك الانتخابي ومحدداته السياسية.	**70**
تمهيد.	**71**
أولا: محددات السلوك الانتخابي.	**71**
1- الانتخاب بين الثقافة والتنشئة السياسية.	**71**
1.1- الثقافة السياسية.	**72**
2.1- أنواعها.	**72**
1.2.1- الثقافة الضيقة.	**72**
2.2.1- ثقافة الخضوع.	**73**
3.2.1 - ثقافة المشاركة.	**73**
2- أثر الثقافة السياسية على السلوك الانتخابي.	**73**
3- التنشئة السياسية نماذجها ومؤسساتها.	**75**
1.3- نماذج التنشئة السياسية.	**75**
1.1.3 - النماذج السلوكية.	**75**
2.1.3 - النماذج المباشرة.	**76**
3.1.3 - النماذج غير المباشرة.	**76**
4.1.3 - نمط الدور.	**76**
5.1.3 - نموذج الاتجاه السياسي.	**76**
2. 3 - مؤسسات التنشئة السياسية.	**76**
1.2.3 التصنيف الأول.	**76**
2.2.3 التصنيف الثاني.	**77**

3.2.3 التصنيف الثالث.	**80**
4– أثر التنشئة السياسية في بلورة السلوك الانتخابي.	**81**
5– الدعاية الانتخابية ووسائلها.	**83**
1.5 وسائلها.	**83**
1.1.5- التمويل المالي.	**83**
2.1.5- وسائل الإعلام.	**83**
6– أثر الدعاية الانتخابية على السلوك الانتخابي.	**84**
1.6- حسب الاتجاه الأول.	**84**
2.6- حسب الاتجاه الثاني.	**85**
7– نظام الانتخابات وعلاقته بالسلوك الانتخابي.	**86**
1.7 نوعية الانتخابات وأثرها على السلوك الانتخابي.	**86**
2.7 نزاهة الانتخابات.	**88**
3.7 النظام القانوني المكرس لنزاهة الانتخابات.	**88**
4.7 النزاهة في إدارة الانتخابات والسلوك الانتخابي.	**88**
8– النظام الانتخابي في الجزائر.	**89**
9– الجوانب التنظيمية للانتخاب.	**89**
خلاصة الفصل.	**91**
الفصل الخامس: كرونولوجية الانتخابات في الجزائر بين عهد الأحادية والحزب الواحد وعهد الانفتاح والديمقراطية.	**93**
تمهيد.	**94**
أولا: الاستحقاقات الوطنية في عهد الأحادية والحزب الواحد.	**94**
ثانيا: الاستحقاقات الوطنية في عهد الانفتاح والديمقراطية.	**96**
1. الانتخابات المحلية 1990.	**97**
2. الانتخابات التشريعية التعددية الأولى 26 ديسمبر 1991.	**98**
3. الانتخابات الرئاسية التعددية الأولى سنة 1995.	**99**

4. الانتخابات التشريعية التعددية الثانية 1997.	**100**
5. الانتخابات الرئاسية التعددية الثانية 1999.	**101**
6. الانتخابات التشريعية التعددية الثالثة 2002.	**102**
7. الانتخابات الرئاسية التعددية الثالثة 2004.	**103**
8. الانتخابات التشريعية التعددية الرابعة 2007.	**103**
9. الانتخابات الرئاسية التعددية الرابعة 2009.	**105**
10. الانتخابات التشريعية التعددية الخامسة 2012.	**106**
11. الانتخابات الرئاسية التعددية الخامسة 2014.	**108**
ثالثا: التقييم العام للتجربة الانتخابية في الجزائر.	**109**
الجانب الميداني للدراسة	**111**
الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.	**112**
تمهيد.	**113**
أولا: مجالات الدراسة والمنهج المتبع.	**113**
1- المجال الجغرافي.	**113**
2- المجال البشري.	**113**
3- المجال الزمني.	**113**
4- المنهج المتبع.	**114**
ثانيا– الإجراءات الميدانية للدراسة.	**115**
1- البناء العام لأداة جمع المعلومات وإجراءات تطبيقها.	**115**
1.1- البناء العام للاستبيان وإجراءات تطبيقه.	**115**
1.1.1 مقدمة الاستبيان.	**116**
2.1.1 أسئلة حول الحالة السوسيو اجتماعية لأفراد العينة.	**116**
3.1.1 مواقف وأراء حول المحددات الاجتماعية عن عزوف المبحوث على الانتخاب.	**117**
4.1.1 مواقف وأراء حول أثر المحددات الاقتصادية في العزوف الانتخابي.	**117**
5.1.1 أراء ومواقف حول المحددات الثقافية ومدى تأثيرها في العزوف الانتخابي.	**118**

6.1.1 أراء ومواقف حول المحددات السياسية للعزوف الانتخابي.	**118**
2- خصائص مجتمع البحث وتحديد عينة الدراسة.	**119**
1.2 نوع وحجم العينة.	**119**
الفصل السابع: عرض بيانات الدراسة الميدانية ومناقشتها.	**125**
أولا: عرض نتائج الدراسة الميدانية.	**126**
1- تحليل نتائج الاستبيان.	**126**
1.1 عرض استجابات أفراد العينة حول المحور الثاني: (مواقف وأراء حول المحددات الاجتماعية لعزوف المبحوثين عن الانتخاب).	**126**
2.1 عرض استجابات أفراد العينة حول المحور الثالث (مواقف وأراء حول المحددات الاقتصادية لظاهرة عزوف الشباب عن الانتخابات).	**142**
3.1 عرض استجابات أفراد العينة حول المحور الرابع: (أراء ومواقف حول المحددات الثقافية ومدى تأثيرها في العزوف الانتخابي).	**153**
4.1 عرض استجابات أفراد العينة حول المحور الخامس:(أراء ومواقف حول المحددات السياسية للعزوف الانتخابي).	**162**
ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة. 1- الاستنتاج الجزئي الخاص بالفرضية الأول.	**171**
2- الاستنتاج الجزئي الخاص بالفرضية الثانية.	**174**
3- الاستنتاج الجزئي الخاص بالفرضية الثالثة.	**176**
4- الاستنتاج الجزئي الخاص بالفرضية الرابعة.	**177**
ثالثا: مناقشة نتائج الدراسة على ضوء الدراسات السابقة.	**178**
رابعا: مناقشة نتائج الدراسة على ضوء النظرية السوسيوسياسية.	**180**
خامسا: خلاصة النتائج العامة للدراسة.	**182**
الخاتمة.	**187**
المراجع.	
الملاحق.	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح الكتلة الانتخابية ونسبة المشاركة في الانتخابات في الجزائر مابين سنتي 1990 و 1995.	29
02	يبين الكتلة الانتخابية ونسبة المشاركة في الانتخابات في الجزائر ما بين سنتي 1997 و 1999.	30
03	يبين الكتلة الانتخابية و نسبة المشاركة في الانتخابات ما بين سنتي 2002 و 2006.	30
04	يبين الكتلة الانتخابية ونسبة المشاركة في الانتخابات مابين سنتي 2007و 2014.	31
05	يبين معدلات التضخم.	58
06	الموازنة العامة للدولة.	58
07	يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس.	120
08	يبين أعمار أفراد العينة.	121
09	يبين مصدر دخل أفراد العينة.	121
10	يبين ترتيب المشاكل التي يعاني منا الشباب الجزائري اليوم.	122
11	يبين توزيع أفراد العينة حسب الوضعية الاجتماعية.	123
12	يبين توزيع أفراد العينة حسب الأصل العرقي.	123
13	يبين طبيعة سكن المبحوثين.	124
14	يبين أسباب عدم حيازة بطاقة الناخب وعلاقتها بجدية الانتخابات.	126
15	يبين مدى تأثير بعد مكان الإقامة في عزوف المبحوثين عن الانتخاب وعلاقة ذلك بالمشاكل الاجتماعية.	129
16	يبين تأثير امتناع الوالدين عن الانتخاب وعلاقته بعزوف الأبناء عن الانتخابات حسب الجنس	131
17	يبين مدى تأثير الأصدقاء في العزوف الانتخابي وعلاقته بحيازة بطاقة الناخب.	133
18	يبين أدوار النظام التعليمي ومدى تأثيرها على عزوف الشباب عن الانتخابات	136
19	يبين مدى تأثير المحيط الاجتماعي للمبحوثين في قرار العزوف الانتخابي.	139
20	يبين مدى تأثير هاجس البطالة وانسداد الآفاق المهنية في عزوف المبحوثين عن الانتخابات حسب متغير الجنس.	142

UNIVERSITE SETIF2

21	يبين مصدر دخل المبحوثين حسب الجنس ومدى علاقة ذلك بالعزوف الانتخابي.	145
22	يبين علاقة انعدام المشاريع التنموية بعزوف المبحوثين عن الانتخابات حسب الجنس.	147
23	يبين امتناع المبحوثين عن التصويت بسبب عدم جدوى الانتخابات من حيث التغيير في الواقع المعاش وعلاقته ذلك بالمشاكل التي يعاني منها الشباب الجزائري اليوم من وجهة نظر المبحوثين.	149
24	يبين مدى تأثير فشل السياسة الاقتصادية الوطنية في عزوف المبحوثين عن الانتخابات حسب الجنس.	151
25	يبين مدى ضرورة أن يكون المرشح من نفس عرق المبحوث حتى ينتخب.	153
26	يبين معايير اختيار المرشح في حالة الرغبة في التصويت حسب الأصل العرقي للمبحوثين وأثرها في عزوفهم الانتخابي.	155
27	يبين مدى ضرورة انتساب المترشح لأسرة ثورية في الترشح للانتخابات حسب الجنس وأثر ذلك على عزوف المبحوثين.	158
28	يبين مدى ضرورة أن يكون المترشح متدين حسب الجنس وعلاقة ذلك بعزوف المبحوثين.	160
29	يبين مدى انخراط المبحوثين في التنظيمات الاجتماعية والسياسية حسب الجنس وعلاقة ذلك بالعزوف الانتخابي.	163
30	يبين علاقة مدى متابعة الأحداث السياسية بمدى حيازة بطاقة الانتخاب وأثر ذلك على العزوف الانتخابي لدى المبحوثين.	165
31	يبين مدى تأثير انعدام المشاريع التنموية في الرفع من الحراك السياسي وعلاقته بالعزوف الانتخابي لدى المبحوثين.	168

مقدمة:

تعد ظاهرة العزوف الانتخابي من الظواهر الاجتماعية السياسية الجديدة التي أخذت تتنامى وتتزايد بشكل ملفت في بلدان العالم بصفة عامة، فنسب مشاركة المواطنين في العمليات الانتخابية خلال العقود القليلة الماضية، اتسمت بالضعف، إذ بينت الكثير من التحقيقات الميدانية في الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والعديد من الدول الأوربية وكذا الكثير من الدول العربية عن انخفاض شديد في نسبة المشاركة الانتخابية لاسيما لدى جيل الشباب في مقابل الأجيال الأكبر سنا[1].

والجزائر مثل أغلب دول العالم الثالث عرفت انتشار ظاهرة العزوف الانتخابي لاسيما في الفترة التي عقبت مرحلة إعادة بعث المسار الانتخابي، بعد أول رهان انتخابي ديمقراطي الذي نتجت كما هو معروف عنه أزمة سياسية حادة كادت تعصف بكيان الدولة والمجتمع، فتأثرت التجارب الانتخابية، حيث أخذت نسب العزوف منحنى تصاعدي في أغلب الاستحقاقات الوطنية، إذ بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية لسنتي 1990 و1997 65.15%، 65.21%، وقد بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنوات1991، 1997، 2002، 2007، 2012 على التوالي 59.00%، 65.60% ،46.17%، 35.65%، 55.7% أما الانتخابات الرئاسية لسنوات 1995، 1999، 2004 و2009 و2014 فقد بلغت نسبة المشاركة على التوالي 75.35 %، 60.25 %، 58.05 %، 74.56 %، 50.70 % لوعاء انتخابي تراوح بين 12 مليون نسمة وقرابة 23 مليون نسمة بين سنة 1990 وسنة 2014، هذا من دون احتساب نسبة الممتنعين والملغاة أصواتهم في كل استحقاق وطني. وقد برز العزوف جليا عند جيل الشباب أكثر من الأجيال السابقة وأصبح يثير مرارا وتكرارا انتقادات سلبية حول العلاقة التي تربط الشباب بالسياسة والانتخاب، تدور معظم الانتقادات حول وجود حالة من عدم التسييس واللامبالاة السياسية التي قلصت من نسب مشاركة جيل الشباب اليوم في السياسة والانتخاب

ولهذا فإن هذه الدراسة وإن لم تستطيع تغطية المجتمع الجزائري بكامله، لأن ذلك يتطلب فترة طويلة من الزمن وتكاليف كبيرة، ويتعدى قدرات الباحث الواحد إلى فريق بحث، فهي تختص بإحدى فئات شباب المجتمع في مدينة الجزائر العاصمة ألا وهي فئة الشباب الجامعي، وعلى وجه التحديد طلبة جامعة أبو القاسم سعد الله بوزريعة – 2 – إحدى أكبر جامعات الجزائر العاصمة، وتسعى إلى استقراء في جانبها الميداني محددات العزوف الانتخابي ودراسة تأثير العوامل المؤثرة فيه لدى عينة البحث، وهي طلبة كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية أبو القاسم سعدالله الجزائر2.

[1] Zarhouni Saloua, jeunes et participation politique au Maroc, Maroc, Institue Royal des études stratigique,2008, P14 .

وقد قسمنا هذه الدراسة إلى جانبين جانب نظري وآخر ميداني، الجانب النظري يضم خمسة فصول والجانب الميداني يضم فصلين.

الجانب النظري: يضم خمسة فصول.

فصل تمهيدي:

وهو الإطار التصوري النظري للدراسة ويشمل على أهداف البحث والأهمية العلمية والدراسات السابقة وكذا تحديد المفاهيم وأخيرا إشكالية البحث والفرضيات المقترحة.

الفصل الثاني:

والذي كان عنوانه المداخل السوسيولوجية المفسرة لظاهرة العزوف الانتخابي الأول يتمثل في المدخل الوظيفي الذي بينا في سياقه العزوف وفق المنظور الوظيفي، والثاني تتمثل في المدخل السلوكي من خلال تفسير كل منظور روبارت دال، وكذا نماذج التفسير بالاتجاهات، أما الثالث فتمثل في المدخل البيئي في أبعاده السوسيوديموغرافية، الثقافية والاقتصادية، ليختتم هذا الفصل بتقييم عام للمداخل السوسيولوجية المتبناة.

الفصل الثالث:

تناولنا في هذا الفصل الانتخابات في الجزائر وأزمة المشاركة السياسية في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية المعاشة، بداية بأسباب أزمة المشاركة السياسية بصفة عامة ثم في الجزائر بصفة خاصة، لننتقل إلى الحديث عن الانتخابات وكذا مدى تأثير العوامل الاجتماعية في نسب المشاركة الانتخابية، وتأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية على السلوك الانتخابي في الجزائر، ليختتم الفصل بخلاصة وجيزة.

الفصل الرابع:

تم التطرق في هذا الفصل إلى السلوك الانتخابي ومحدداته السياسية بدءا بمحددات السلوك الانتخابي، ثم الانتخاب بين الثقافة والتنشئة السياسية، لننتقل إلى تبيان أثر الثقافة السياسية على السلوك الانتخابي، وكذا التنشئة السياسية أنماطها ومؤسساتها، بالإضافة إلى التطرق إلى أثر التنشئة السياسية في بلورة السلوك الانتخابي ثم نظام الانتخابات وعلاقته بالسلوك الانتخابي، وأخيرا تناولنا الجوانب التنظيمية للانتخاب وخلاصة عن الفصل.

الفصل الخامس:

جاء هذا الفصل ختاما للجانب النظري للدراسة، حيث تضمن كرونولوجية الانتخابات في الجزائر بين عهد الأحادية والحزب الواحد، وعهد الانفتاح والديمقراطية. انطلاقا من الاستحقاقات الوطنية في عهد الأحادية والحزب الواحد وصولا إلى الاستحقاقات الوطنية في عهد الانفتاح والديمقراطية، ثم ليختتم هذا الفصل بتقييم عام للتجربة الانتخابية في الجزائر.

الجانب الميداني: يضم فصلين.

الفصل السادس:

تضمن هذا الفصل مجالات الدراسة في بعديها الزماني والبعد البشري وكذا إجراءات الدراسة المنهجية و الميدانية أي المنهج وأدوات جمع البيانات وكذا عينة الدراسة نوعها وخصائصها.

الفصل السابع:

ختم هذا الفصل الدراسة ككل وفيه تم عرض بيانات الدراسة الميدانية ومناقشتها من خلال تحليل نتائج الاستبيان ومناقشتها، ومناقشة نتائج الدراسة على ضوء الدراسات السابقة، وكذا على ضوء النظرية السوسيولوجية ثم الوصول إلى النتائج العامة والانتهاء في الأخير بخاتمة.

تمهيد:

تعتبر ظاهرة العزوف عن الانتخابات التي أصبحت تتكرر وتتطور من استحقاق إلى آخر من الظواهر السياسية التي تحول دون التنمية السياسية في بلدان العالم النامي بصفة عامة والبلدان العربية بصفة خاصة، حيث يعتبر **صامويل هنتنجتون** أن المشاركة السياسية أحد عناصر التنمية السياسية، كما أنها أحد الأسس التي تنهض عليها العملية الديمقراطية على حد تعبير **ليبيست lipset**، فهي نظام سياسي يوفر فرصا دستورية لاستبدال أو تغيير مسئولي الحكومة وآلية تسمح لقسط كبير من السكان بالتأثير على القرارات السياسية بفضل اختيار متنافسي المناصب السياسية.

إن المشاركة السياسية من أبرز معايير وثوابت الأنظمة الديمقراطية، وتعد العملية الانتخابية أحد المداخل الرئيسة والقنوات الهامة في ذلك، وهي لا تتاح إلا في ظل نظام ديمقراطي يكفل الحريات ويحقق المساواة ويفسح المجال السياسي والمدني أمام كافة مطالب فئات المجتمع، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال الانتخابات الحرة والتريهة والديمقراطية، فهي تعد إذا من أهم الآليات المحققة والمرسخة والضامنة للمشاركة الفعالة في الحياة السياسية، والمواطن عندما يترشح ويصوت يكون بذلك ذو سيادة وصانعا للقرار في نفس الوقت وبالتالي يصبح دوره وظيفي في المجتمع، لذلك تكتسي الانتخابات مهما كان رهانها أهمية بالغة سواء للفرد أو للعملية الديمقراطية.

والعزوف عن الانتخاب ظاهرة عالمية باتت تتفاقم وتتزايد، إذ تشير الكثير من الدراسات التي تطرقت إلى موضوع الانتخاب لاسيما عند الشباب إلى وجود انخفاض شديد في نسب المشاركة الانتخابية عند هذه الفئة من المجتمع في أغلبية الدول، والواقع أن التحقيقات الميدانية التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية،كندا أوروبا، وأيضا في العديد من الدول العربية بينت أن انخفاض نسبة المشاركة الانتخابية تنخفض عند الشباب مقارنة مع الأجيال الأكبر سنا[1].

وفي الجزائر ومثلها مثل أغلب دول العالم الثالث عرفت انتقال نحو الديمقراطية الليبرالية التعددية في ختام ثمانينات القرن الماضي واستوردت جل النظم والقوانين التي يقوم عليها هذا النموذج أهمها دستور ديمقراطي تعددي يقر بالاختلافات الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري، وانتخابات ديمقراطية تعددية كوسيلة محايدة لتحديد الأوزان الحقيقية للمتنافسين على الحكم. غير أن هذه الإجراءات لم تؤدي إلى تغيير يذكر في توزيع السلطة بين التيارات

[1] Zarhouni Saloua .op.cit.p15.

السياسية المختلفة التي يعرفها المجتمع[1]، بل إنها أدت إلى نتائج عكسية غير منتظرة، إذ نتج عن أول رهان انتخابي ديمقراطي أزمة سياسية حادة كادت أن تعصف بكيان الدولة والمجتمع، فتأثرت التجارب الانتخابية التي تلت ذلك بأن ظلت محل شك كبير في نزاهتها وشفافيتها مما برر للبعض الحديث عن لعنة الانتخابات والتعددية السياسية، حيث أصبحت تملك سمعة سيئة لدى السواد الأعظم من الجزائريين وهذا ما أدى إلى انتشار العزوف الانتخابي لاسيما في الفترة التي عقبت مرحلة إعادة بعث المسار الانتخابي، حيث بدأت نسب العزوف الانتخابي تبرز جليا منذ عام 2002 أين سجلت في هذه السنة في الانتخابات التشريعية 33% لتشهد ارتفاعا أكثر مع الانتخابات التشريعية لسنة 2007 لتصل إلى 65% ،ثم لتنخفض نسبيا إلى 55.7% في الانتخابات التشريعية 2012.

والعزوف الانتخابي عند الشباب يظهر اليوم عند هذه الفئة أكثر من الأجيال السابقة وأصبح يثير مرارا وتكرارا خطابات سلبية حول علاقة جيل الشباب بالسياسة والانتخاب، تتمحور أغلب هذه الخطابات حول وجود حالة من عدم التسييس واللامبالاة السياسية التي قلصت من نسب مشاركة جيل الشباب اليوم في السياسة والانتخاب[2].

إن السلوك الانتخابي يعد من المواضيع الهامة والجديرة للتناول العلمي، حيث ظهر في سياق العلوم الاجتماعية علم اجتماع الانتخابات الذي يختص في دراسة الانتخابات كأحد حقول الاجتماع السياسي التي تهتم بالأبعاد الاجتماعية في العملية الانتحابية، حيث أن الفرد سوءا أكان ناخبا أومترشحا هو كائن اجتماعي له مميزات وخصائص مختلفة تؤثر إيجابا أو سلبا في سلوكه،

ولاشك بأن موضوع السلوك الانتخابي يعتبر من المواضيع الداعية للبحث، فهو كسلوك إنساني تتفاعل فيه عمليات وعوامل عديدة أنتجته في النهاية، إن معرفة كيفية سيرورة تلك العمليات والوقوف على محددات تلك العوامل مجال هذه الدراسة.

أولا: الأهمية العلمية للبحث.

يمكن أن تُفيد الدراسة الحالية في فهم وتفسير ظاهرة العزوف عن السلوك الانتخابي من خلال الوقوف عند محدداته المختلفة لدى شريحة هامة من المجتمع ألا وهي فئة الشباب، وما يزيد من أهمية الموضوع أكثر هو طبيعة طرحه من وجهة نظر سوسيوسياسية، وجهة نظر تحاول التركيز على العلاقة الترابطية بين الفعل الانتخابي والمميزات الاجتماعية

[1] علي الكنز، عبد الناصر جابي، الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة، في: سمير أمين المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة – حالة المغرب العربي- القاهرة، مركز البحوث العربية، 1997، ص 49.

[2] Patricia L'oncle, les Jeunes: question de société question de politique, paris, la documentation française, 2007,pp 1- 5 .

والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد في ظل المرحلة التي تلت انفتاح الجزائر، لاسيما في المجال السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك تنبع أهمية هذا الموضوع من كون أن هذه الدراسة تتطرق إلى العزوف عن السلوك الانتخابي باعتباره ظاهرة سياسية، فبقدر ما هي كذلك هي أيضا ظاهرة اجتماعية تمس جميع أفراد المجتمع، أفراد يختلف وضعهم الاجتماعي والمادي والثقافي، وبالتالي فسلوكهم نحو العملية الانتخابية مهما كان يتأثر بتلك الظروف، كما يتأثر بالعملية الانتخابية في حد ذاتها، إذ أن نتائج هذه الأخيرة ليست مجرد أرقام فحسب، فهي تحمل من الدلالات والرسائل المشفرة ما تحمله، ومن هنا تتضح أهمية الدراسة من خلال تحليل ظاهرة عزوف الشاب الجزائري عن الفعل الانتخابي للتعرف على مسبباتها الحقيقية، وتتجلى أهمية الموضوع أكثر في محاولة الإسهام في الإثراء المعرفي ذات الطابع الأكاديمي في مجال علم الاجتماع السياسي الذي يعد شحيح بمثل هذه الدراسات قد تساهم إلى حد ما في نشر الثقافة السياسية الكفيلة ببلورة الوعي السياسي لدى المواطن الجزائري.

ثانيا:أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تشخيص أسباب عزوف الشباب الجزائري عن السلوك الانتخابي للبلاد كهدف رئيس، وإلى التعرف إلى ما يأتي كأهداف جزئية:

- المعوقات التي تضعف المشاركة السياسية وتقف دون مشاركة انتخابية معتبرة.
- معرفة كيفية تأثير المستوى الثقافي ودرجة الوعي السياسي لدي الشباب الجزائري في عزوفه عن الفعل الانتخابي.
- إبراز دور التنشئة السياسية في تشكيل الثقافة السياسية وعلاقتها بظاهرة العزوف عن العملية الانتخابية.
- إبراز أهم المقاربات النظرية السوسيوسياسية التي عالجت ظاهرة السلوك الانتخابي.

ثالثا: الدراسات السابقة.

يعتبر موضوع المشاركة السياسية بصفة عامة والعزوف عن العملية الانتخابية بصفة خاصة من المسائل التي تناولته الأبحاث والدراسات العلمية بإسهاب لاسيما من الزاوية السياسية والقانونية وحتى النفسية، غير أن الدراسات من الناحية السوسيوسياسية تعد شحيحة إذ نكاد نعثر على بعض الدراسات التي خاضت في ذلك ومن بين الدراسات التي ستعتمد عليها على سبيل المثال مبدئيا كمنطلق نذكر منها:

دراسة أمينة رأس العين 2003[1]: للسلوك الانتخابي و الاتصال حيث تصف هذه الدراسة سلوك عينة من الناخبين في ولاية الجزائر خلال الانتخابات الرئاسية التي جرت في أفريل 1999 وكانت تهدف إلى فهم وتفسير عملية التأثير التي تمارسها وسائل الإعلام والاتصال على السلوك الانتخابي انطلاقا من التساؤل التالي: ما هي العوامل التي حددت سلوك الناخبين خلال رئاسيات 1999؟ وما هي المكانة التي احتلها الاتصال من جملة تلك العوامل؟

ركزت الباحثة على الاتصال كمتغير حاسم في محددات السلوك الانتخابي إذ يتجلى ذلك من خلال المفاهيم المعتمدة والمتمثلة في وسائل الإعلام، الاتصال الشخصي، الانتماء الجهوي، الانتماء السياسي، الخصائص الديموغرافية، الأمل في المصلحة، بالإضافة إلى أن الدراسة تناولت عينة غير منتظمة في جانبها الميداني(Quota) تكونت من 400 ناخب من الجزائر العاصمة باستعمال استمارة تضمنت 06 محاور، وانتهت الدراسة إلى النتائج التالية :

- الاهتمام الضعيف بالسياسة ناجم عن ضعف الوعي السياسي لأفراد عينة الدراسة.

- الانتماء الجهوي يلعب دور حاسم في تحديد السلوك الانتخابي.

- الانتماء السياسي هو محدد ضعيف للسلوك الانتخابي.

- تأثير الخصائص الديموغورافية: السن هو المحدد الأقوى للسلوك الانتخابي، ثم الجنس وأخيرا المستوى التعليمي.

- الاتصال الجماهيري: لا توجد علاقة معينة بين مدى متابعة وسائل الإعلام وبين المشاركة أو المقاطعة الانتخابية.

دراسة سايح صديق[2] بعنوان الانتخابات ومنطقه الثقافي والاجتماعي والسياسي في الجزائر، أجريت هذه الدراسة وفق مقاربة سوسيو – أنثربولوجية وأقيمت ببلدية الحناية الواقعة بولاية تلمسان، كان هدف الدراسة هو الوصول إلى معرفة أسباب الإقبال والعزوف عن عملية التصويت للفترة الممتدة بين سنتي 1991 و 2007، وكذا العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية المؤثرة في هذه العملية محليا، وذلك انطلاقا من فرضية مفادها أن الإقبال والعزوف عن الانتخاب مرتبط بعوامل درجة التدين وقوة الرابط الاجتماعي والقرابي بين الناخب والمترشح، المستوى المعيشي ودرجة الولاء والانتماء الحزبي.

---

[1] رأس العين أمينة، السلوك الانتخابي والاتصال دراسة ميدانية وصفية لسلوك عينة من الناخبين في الجزائر خلال الانتخابات الرئاسية أفريل 2000، رسالة ماجستير في الاتصال غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2003.

[2] سايح صديق، الانتخابات ومنطقه الثقافي والاجتماعي والسياسي في الفكر الجزائري مابين 1991 إلى 2007- بلدية الحناية بولاية تلمسان نموذجا-، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2009.

انتهت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها أن نسبة المشاركة الانتخابية ترتفع كلما ارتبطت المناسبة الانتخابية بالمقدس وبذاكرة وهوية مجتمع الانتخاب، في حين تنخفض المشاركة كلما ارتبط الانتخاب بمسألة اجتماعية أو سياسية أو ثقافية،، كما خلصت الدراسة أيضا إلى أن التداول اللا سلمي على السلطة الذي طبع تاريخ الجزائر المعاصر أثر سلبا على مواقف المواطنين حول السياسي ككل وأصبح يربطه بالمدنس، ووضحت الدراسة أيضا الآثار السلبية لظاهرة الانشطار السياسي التي تميز الأحزاب السياسية، وكذا أثار التحول السريع من سياسة إلى سياسة أخرى والتي جعلت المجتمع الجزائري يفقد حلقات هامة من حياته السياسية، الأمر الذي أحدث تقاطعا بين الأجيال الحالية والماضية، وتلاحما بين الجيل الحالي وأجيال المجتمعات الغربية عبر ثورة التي قربت عوالم الأفكار والقيم.

دراسة خلدون النقيب حول مسألة الاتجاهات الانتخابية 1960– 1985[1]: تناولت الدراسة الواقع الانتخابي في الكويت الذي تحكمه تطورات العملية الانتخابية على امتداد ربع قرن وتوصلت الدراسة إلى انخفاض نسبة الناخبين المسجلين في الكويت وارتفاع نسبة الامتناع عن التصويت كما استهدفت الدراسة أيضا اتجاهات المرشحين لانتخابات مجلس الأمة ومعرفة آرائهم في بعض القضايا الهامة التي ينبغي على المجلس المنتخب وما يرتبط بالجوانب السياسية والاجتماعية في الدولة كالضمانات الدستورية، حقوق المواطنة وفصل السلطات، إصلاح الاقتصاد علاقات الكويت، الحياة العامة في البلاد.

دراسة عبد الناصر جابي[2]: وهي دراسة عالج من خلالها الظاهرة الانتخابية في الجزائر من حيث التكوين والتطور وفق مقاربة سوسيو– تاريخية، تنطلق معالجته للظاهرة بإدراجها ضمن سياق اجتماعي وسياسي عام ميز تكوين الدولة والمجتمع الجزائري، الذي يتميز بالانقسامية الثقافية واللغوية في النخبة داخل مؤسسات الدولة، كالتميز بالجهوية والولاء الشخصي ودور الجيش والأجهزة الأمنية والحركات الاجتماعية المتعددة .

على ضوء هذه المتغيرات انتهت الدراسة إلى نتيجة أساسية هي أن الظاهرة الانتخابية في الجزائر بقيت تتميز بالحداثة، وكذا غياب إجماع حولها كوسيلة للتسيير والتغيير السياسي من قبل نخبها السياسية وحتى من قبل العديد من القوى الاجتماعية، وما يؤكد ذلك هو فقدان الانتخابات من مصدقيتها منذ فترة الأحادية والذي استمر إلى فترة التعددية وهو ما يدل على عدم وجود إجماع حول مكانة الانتخابات في النظام السياسي.

---

[1] خلدون النقيب، صراع القبيلة والديمقراطية حالة الكويت، ط1، لبنان، دار الباقي، 1996، ص ص 117-281.

[2] عبد الناصر جابي، الانتخابات الدولة والمجتمع، الجزائر، دار القصبة للنشر، 1999، 138.

دراسة سيغفريد A.Siegfrid 1913[1]:يعد من أوائل المبادرين بالبحث في مدى تأثر السلوك الانتخابي بعوامل محددة في كتابه "**اللوحة السياسية لغرب فرنسا**"، حيث أن لكل من النظام العقاري والدين تأثير في السلوك الانتخابي، وانتهى إلى أن النظام العقاري القائم على الممتلكات الصغيرة ينجم عنه تعلق بالمساواة والاستغلال، كما يتدخل التأثير من حيث كونه مؤسسا أو متسلطا أو قاضيا على الحرية المادية والروحية للناخب ومن حيث خلقه لاستغلال طبقة اجتماعية أو تقوية تبعيتها بالنسبة للطبقة الأخرى أما فيما يتعلق بعامل الدين فقد خلص إلى أن الأفراد الأكثر تدينا ذو اتجاه سياسي محافظ، وهو ما انتهى إليه بعض المفكرين فيما بعد إلى قصور النظام العقاري والممارسة الدينية عن تفسير السلوك الانتخابي فاقترح " **بول بوا Paul Bois**" في سياق نفس الدراسة، عاملا مفسرا آخر وهو العامل التاريخي والذي يعتبر ذات أهمية قصوى في تفسير السلوك الانتخابي.

دراسة إبراهيم جمعة [2]: أجريت هذه الدراسة سنة 1984 وتناولت المشاركة السياسية للشباب بالاعتماد على تقنيتي الملاحظة والملاحظة بالمشاركة، استخدم الباحث استبيان تضمن أسئلة عن مدى مشاركة الطلبة في الأنشطة السياسية كاكتساب بطاقة انتخابية، التصويت في الانتخابات ،العضوية الحزبية، وشملت عينة الدراسة 500 طالب وطالبة من خمسة أقسام بكلية الآداب جامعة القاهرة وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو افتقار عدد كبير من الطلبة للبطاقة الانتخابية وكذا عدم الانتماء الحزبي يؤدي إلى عدم المشاركة السياسية.

تقييم وتوظيف الدراسات السابقة:

تبتعد الدراسات السابقة عن موضوع الدراسة الحالية وتختلف عنها سيما من حيث الطرح المعرفي لها والمناهج المستخدمة فيها، ومجالاتها الدراسية، والأهداف المتوخاة منها. غير أن للدراسات السابقة المنتقاة أهمية في إثراء موضوع الدراسة الحالية وتوجيهها، على اعتبار أنها تقترب منها وتشترك معها في بعض الجزئيات التي سمحت إلى حد ما بضبط فرضيات الدراسة وساهمت في بناء استمارة البحث، فضلا عن ذلك فقد تم الاستفادة منها وتوظيفها خاصة في الاستنباط منها بعض من المحددات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية لظاهرة عزوف الشباب الجزائري:

بالنسبة للدراسة الأولى التي حاولت من خلالها الباحثة **أمينة رأس العين** فهم وتفسير عملية التأثير التي تمارسها وسائل الإعلام والاتصال على السلوك الانتخابي، انطلاقا من تساؤلها عن العوامل التي حددت سلوك الناخبين خلال رئاسيات 1999 والمكانة التي يحتلها الاتصال من بين تلك العوامل؟. فما توصلت إليه الباحثة من نتائج مكننا من الوقوف عند محددات عزوف الشباب عن الانتخابات كالاهتمام الضعيف بالسياسية ناجم عن ضعف الوعي السياسي

[1] جان بيار كوت وجان بيار موني، من أجل علم اجتماع سياسي، ج1، ترجمة محمد هناد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص 166.

[2] سعد إبراهيم جمعة، الشباب والمشاركة السياسية، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984، ص ص 128- 163.

من بين المحدد السياسية للعزوف، والانتماء الجهوي يلعب دور حاسم في تحديد السلوك الانتخابي كمحدد عرقي ثقافي في ظاهرة عزوف الشباب.

أما الدراسة الثانية التي أجراها سايح صديق حول موضوع الانتخابات ومنطقه الثقافي والاجتماعي والسياسي في الجزائر وفق مقترب أنثوبولوجي، باحثا عن أسباب الإقبال والعزوف عن عملية التصويت والعوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية المؤثرة في الفعل الانتخابي في الفترة الممتدة بين سنتي 1991 و 2007 ببلدية الحناية بتلمسان، فقد تم الاستفادة منها كثيرا خاصة عندما ربط الإقبال والعزوف عن الانتخاب باعتبارات أنثربولوجية كدرجة التدين وقوة الرابط الاجتماعي والقرابي بين الناخب والمترشح، حيث سمح ذلك من تبني واختبار تلك الاعتبارات الانثربولوجية كمحددات لعزوف الشباب عن الانتخابات لاسيما كمحددات ثقافية وعرقية.

وبخصوص الدراسة الثالثة التي قام بها **عبد الناصر جابي** التي عالج من خلالها الظاهرة الانتخابية في الجزائر من حيث التكوين والتطور وفق مقترب سوسيو- تاريخي، فقد ساهمت في إثراء الجانب النظري من الدراسة الحالية خاصة فيما يتعلق بكرونولوجيا الانتخابات في الجزائر منذ عهد الأحادية وإلى غاية مرحلة التعددية.

أما **دراسة إبراهيم جمعة** التي تناول فيها المشاركة السياسية للشباب من خلال قياس مدى مشاركة الطلبة في الأنشطة السياسية كاكتساب بطاقة انتخابية، التصويت في الانتخابات ،العضوية الحزبية، وأهم ما توصل إليه الباحث من افتقار عدد كبير من الطلبة للبطاقة الانتخابية وعدم الانتماء الحزبي يؤدي إلى عدم المشاركة السياسية فتح لنا مجالا آخرا لاختبار نتائج هذه الدراسة ومدى تأثيرها في عزوف الشباب الجامعي عن الانتخابات.

رابعا: تحديد المفاهيم:

1- مفهوم الشباب:

حسب التعريفات المعجمية للشباب فإن مفهومه يشير إلى:"**زمن الحياة بين الطفولة والنضج والشخص الذي يعيش هذه الحالة**"[1]، وهو مفهوم يأخذ من جهة بالحتمية البيولوجية التي تعتمد على فكرة النضج الجسمي والعقلي والتي تبدأ بتخطي مرحلة النضج الجنسي وبلوغ القدرة على التناسل وتيقظ الحاجة الجنسية، إذ يحدث ذلك عند سن

[1] طوني بنيت، لورانس غروسبيرغ، ميغان موريس، مفاتيح إصطلاحية جديدة، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص 417.

الخامسة عشر أو قبلها بقليل، وتستمر 10 سنوات تقريبا فتنتهي في الخامسة والعشرين[1] ويأخذ من جهة أخرى بالحتمية الاجتماعية التي تعتمد فكرة النضج والتكامل الاجتماعي للشخصية.

ويشير **د عبد العالي دبلة** إلى أن مفهوم الشباب:" **ليس مفهوما ثابتا وموحدا بين المجتمعات، فهو يتغير حسب الزمن وحسب الثقافات وحسب المجال المعرفي الذي يتناول هذا الموضوع وحسب المتغير الذي يعتمد في تحديد الشباب فعلم الاجتماع يركز على الأدوار والمكانة الاجتماعية، وعلم النفس على الاحتياجات النفسية والميول والنمو النفسي والشخصي ومع ذلك يمكن أن نتكلم عن فئة الشباب لنشير بذلك إلى الفئة العمرية التي تقع مابين 15 و 25 سنة وهذا هو المتداول في كثير من الدراسات**"[2] وهكذا يمثل الشباب في المجتمع فئة عمرية تتسم بالعديد من الصفات والقدرات الاجتماعية والنفسية المتميزة وتختلف بداية هذه الفئة العمرية ونهايتها باختلاف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في المجتمع .

إن تحديد من هو شاب مسألة تختلف فيه المجتمعات والثقافات على حد تعبير بيار بورديو أن "**التقسيم بين الأعمار هو عمل تحكمي. وهنا نجد مفارقة باريتو عندما قال بأننا لا نعلم ما هو العمر الذي تبدأ فيه الشيخوخة كما لا نعلم أين هي النقطة التي تبدأ فيها الثورة. وعلى أي حال، الحدود بين الشباب والشيخوخة هي موضوع صراع في كل مكان**"[3]، وهكذا يرفض هذا التصور الحتمية البيولوجية، ويحدد مرحلة الشباب على ضوء عدد من الخصائص المتكاملة. وليست مرحلة الشباب في ضوء ذلك مرحلة منفصلة عن بقية مراحل العمر وخاصة مرحلة الطفولة والمراهقة، وإنما هي امتداد لهذه المرحلة الأخيرة بالذات

التعريف الإجرائي:

نعني بمفهوم الشباب في هذه الدراسة بفئة اجتماعية توجد في مرحلة عمرية من 18 إلى 34 سنة يتميز أفرادها ببعض المميزات والخصائص النفسية والاجتماعية والثقافية التي تجعلهم يختلفون عن بقية الفئات الاجتماعية الأخرى، ومن أبرز ما يميز الشباب حيويتهم وحركيتهم في الحياة، والتطلع لكل ما هو جديد والثورة على كل ما هو قديم وميلهم الدائم نحو تغيير الواقع. من سمات مرحلة الشباب أيضا القلق والتوتر وعدم الاستقرار ولكن بمجرد ما يتحملون المسؤولية كالزواج أو العمل فإن معظمهم يخلدون إلى الطمأنينة والثبات.

وتحديد مرحلة الشباب مسألة تخضع لاعتبارات الباحث أو المؤسسة وطبيعة المشكلة المدروسة ونحن بدورنا نميل إلى تحديد مرحلة الشباب في هذه الدراسة مابين 18 و 34 سنة وهذا راجع لسببين الأول فهو قانوني إذ يحدد قانون

---

[1] عزت حجازي، الشباب العربي ومشكلاته، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1985، ص 27.

[2] عبد العالي دبلة، مدخل إلى التحليل السوسيولوجي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص95.

[3] Bourdieu Pierre, question de sociologie, Paris, minuit, 1984, p143.

الانتخابات الجزائري بين 18سنة فأكثر حتى يصبح المواطن مؤهلا للانتخاب هنا تقول المادة الثالثة (03) من قانون الانتخاب "يعد ناخبا كل جزائري وجزائرية بلغ من العمر ثمانية عشرة سنة (18) كاملة يوم الاقتراع....."[1] أما السبب الثاني فهو مركب من أبعاد اجتماعية وسياسية وتاريخية مرتبط بخصوصية ظهور وتطور ظاهرة الشباب في الجزائر. فطول فترة الدراسة، وصعوبة الحصول على عمل دائم ومناسب بعدها، ثم تأخر الزواج وغيرها كلها مظاهر توحي بأزمة اقتصادية واجتماعية عند شباب المدن خاصة، في المقابل نجد الصورة السلبية التي بقيت في المخيلة الاجتماعية، عند الأسرة الجزائرية تاريخيا والتي ترى الشباب العاطل عن العمل أو الأعزب هو شخص عديم المسؤولية، بل ومشكوك في أمره. وعليه توافق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية مع هذا التصور التاريخي لمرحلة الشباب أديا إلى طول فترتها في الجزائر، وهذا ما يدفعنا إلى مدها إلى غاية سن 34 عام.

2- مفهوم الانتخاب: من الناحية اللغوية الانتخاب مصدر للفعل انتخب ينتخب انتخابا، بمعنى اختاره ومنحه صوته في الانتخاب، ويعرفه **دافيد إيستون** بأنه تعبير يطلقه المواطنون عما ينتظرونه من النظام السياسي، الذي يقوم بترجمة طموحاتهم وأمانيهم في شكل قرارات تطبق على المحكومين، كما يثير النظام السياسي ردود أفعال تترجم هي الأخرى في صورة طموحات وأماني جديدة[2].

ويقصد بالانتخابات أيضا عملية أخذ الرأي بشأن موضوع ما ولانتخاب مرشح لمنصب معين، ويوجد نوعان من الانتخاب، الانتخاب المباشر وهو الذي يختار فيه الناخب ناخبا آخر يتم إجراء الانتخاب عليه وقد يكون الانتخاب سريا وعلنيا، يتخذ فيه القرار بأغلبية الأصوات وفي بعض القرارات الخاصة يشترط ضرورة توافر أغلبية خاصة أو أغلبية مطلقة.[3]

وبصفة عامة الانتخاب هو ذلك الإجراء الذي يكون بموجبه أعضاء مجموعة معينة قادرين على تعيين قادتهم، وعلى تحقيق اختيارات جماعية فيما يتعلق بقيادة شؤونهم العامة، وهو أحد المؤسسات المميزة للأنظمة الحديثة.[4]

التعريف الإجرائي للانتخابات: نقصد بالانتخابات خلال بحثنا هذا الإجراء والممارسة التي تسمح بتجميع الاختيارات الفردية في قرار جماعي وتبنيها كقانون جماعي يمارس على جميع أفراد الجماعة بالإضافة إلى إلزامهم على تطبيقه.

---

[1] عزت حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[2] Jean Marie Cotter et Claude Enerie, les systèmes électoraux, PUF, Paris, 2, France, 6édition, 1994, P112 .

[3] عبد الوهاب الكتالي، موسوعة السياسة، الجزء الأول، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة 3، 1990، ص ص235، 236.

[4] ريمون بودون وفرونسوا بوريكو، المعجم النقدي لعلم الإجتماع، ترجمة الدكتور سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص66.

3- مفهوم المحددات:

لغة: المحددات جمع مفرد المحدد وهو العنصر أو العامل الذي له تأثير خاص في تشكيل بنية شيء ما.[1]

إصطلاحا: هي جملة المؤثرات والعوامل والخلفيات الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية، التي تؤثر في السلوك الانتخابي للشباب إما إيجابا أو سلبا.

4- المفهوم الإجرائي لـــ "المحددات الاجتماعية" للعزوف الانتخابي:

نقصد بالمحددات الاجتماعية تلك البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الشاب، والتي تؤثر فيه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وتدفعه في المناسبات الانتخابية إلى سلوك العزوف عن الفعل الانتخابي، ومن بين العوامل الاجتماعية الأساسية المعتمدة كمحددات في هذه الدراسة نجد: (الجنس، السن، مكان الإقامة (السكن)، النظام التعليمي، المحيط الاجتماعي(الأسرة والأصدقاء وزملاء العمل، شبكة التواصل الاجتماعي).

5- المفهوم الإجرائي لـــ "المحددات الاقتصادية" للعزوف الانتخابي:

نقصد بالمحددات الاقتصادية جملة العوامل التي تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في التأثير سلبا على سلوك الشباب وتدفع بهم نحو العزوف الانتخابي في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، ومن العوامل الأساسية المتخذة كمحددات هي: هاجس البطالة وانسداد الآفاق المهنية، مصدر الدخل، انعدام المشاريع التنموية، فشل السياسة الاقتصادية الوطنية.

المفهوم الإجرائي لـــ"المحددات الثقافية" للعزوف الانتخابي:

ونقصد بها المعايير الثقافية التي تجذب الشباب وترغبهم في أداء الفعل الانتخابي، ومن ثمة اختيار ممثليهم وغياب هذه المعايير يساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في عزوفهم عن الانتخابات، ومن المعايير المعتمدة كمحددات نجد: الأصل العرقي(آما زيغي، عربي)، الانتساب إلى الأسرة الثورية، تدين المترشح.

المفهوم الإجرائي لـــ"المحددات السياسية" للعزوف الانتخابي:

نقصد بالمحددات السياسية تلك الممارسات والأنشطة السياسية، التي تؤثر في الشباب من خلال استهداف أفكاره عن طريق ترسيخ معلومات وقيم وممارسات تمكنه من تكوين مواقف واتجاهات فكرية وإيديولوجية، التي تؤثر في سلوكه الانتخابي فتكون بذلك بمثابة المحفز أو المانع عن الانتخاب، وقد ارتأينا في هذه الدراسة انتقاء بعض العوامل الأساسية كمحددات سياسية مثل الانخراط في التنظيمات السياسية والاجتماعية مثل(الأحزاب، الجمعيات، النقابات،

[1] Petit Larousse, Dictionnaire Français-Français, Librairie Larousse, Paris, Françe,1988, p329 .

اللجان، التنظيمات الطلابية)، متابعة الأحداث السياسية، المشاركة في الحراك السياسي من ذلك (الاعتصام والمسيرات الاحتجاجية، التوقيع على عرائض الاحتجاج، المشاركة في الإضرابات الرسمية وغير الرسمية).

3- مفهوم العزوف الانتخابي:

هو كظاهرة اجتماعية تجسد اللامبالاة السياسية وعدم اهتمام ورغبة شريحة واسعة من المجتمع في التوافد على مراكز التصويت للإدلاء بأصواتهم، وذلك تبعا لعوامل ومبررات معينة.

وبمفهوم آخر العزوف هو: "عدم توجه الناخب إلى صندوق الاقتراع بمناسبة انتخابات منظمة قانونا"[1]، تتجسد هذه الظاهرة في صيغتين، صيغة الامتناع التي توحي باندماج اجتماعي ضعيف، أو منعدم والصيغة الثانية تنطوي على أناس مهتمين بشكل كبير بالسياسة وعارفين لها وآبهين بها ويترجم امتناعهم رفض العرض الانتخابي.

المفهوم الإجرائي: يجسد العزوف عن عدم توجه الناخب المسجل في القوائم الانتخابية إلى صناديق التصويت في المناسبات الانتخابية المبرمجة بصفة رسمية. إذ يعتبر عازفا عن الانتخاب كل مواطن مسجل أو غير مسجل في القوائم الانتخابية و لم يذهب إلى الانتخاب يوم الاقتراع.

خامسا: إشكالية البحث وفرضياته:

تعد المشاركة السياسة من المسائل المتفق عليها بإجماع من حيث أنها أساس الديمقراطية، وذلك من خلال مشاركة الأفراد الناضجين في وضع القيم التي تنظم قواعد الجماعة من وجهة نظر الفيلسوف **جون ديوي**، وهي نظرة تؤكد مفهوم الديمقراطية الذي يعني مشاركة الأفراد وقدرتهم على التأثير في صنع السياسات العامة في دولهم، إذ لا اختلاف بين جميع النظريات حول ضرورة عنصر المشاركة في الأنظمة الديمقراطية، وعليه فإن التعامل مع هذه الأخيرة بوصفها مشروعا سياسيا يهدف إلى تحقيق المساواة وتكريس الحرية والعدالة يقتضي أحكاما تنظيمية وآليات تطبيقية، وتعد العملية الانتخابية أهم آلية مرسخة وضامنة لمشاركة واسعة وجدية لكل فئات المجتمع، لاسيما في ظل نظام ديمقراطي ضامن للحقوق وكافل للحريات.

هذا وتنبع أهمية المشاركة في الانتخابات من الدور الذي تلعبه في نهضة المجتمعات ورقيها الحضاري، فهي تعد شرطا ضروريا في تحقيق التنمية الفعلية، ودافعا أساسيا للتحديث السياسي والتنمية السياسية، كما تعد وسيلة فعالة تساهم في تمكين القوى الاجتماعية والسياسية في المجتمع من إبداء أفكارهم والتعبير عن آرائهم، وكذا عرض المطالب والبرامج والتأثير في صنع القرارات السياسية سلميا وقانونيا، والمشاركة في الانتخابات أحد حقوق المواطنة التي تمكن المواطنين

[1] فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ط2، تر محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع، 2006، ص 565.

من اختيار ممثلين ينوبون عنهم، حيث يملك المواطنون قدرة تغييرهم بصفة دورية سلمية، فالانتخاب وسيلة تداول سلمي للسلطة أو أي إنجاز تغيير سياسي.

أمام هذه الأهمية التي تكتسيها المشاركة في الانتخابات تعددت الطروحات النظرية التي حاولت مقاربة السلوك الانتخابي منها دراسات **أندري سيغفرود**[1] سنة 1913 تبنى فيها الحتمية الجغرافية مجريا على ضوئها مقارنة بين خرائط جيولوجية الأرض ونوع السكن ونظام الملكية وعلاقتها بالسلوك الانتخابي، دراسة أخرى لا تقل أهمية في تفسير السلوك الانتخابي تلك التي أقامها **لازارسفيلد**[2] محاولا من خلالها توضيح كيفية تغير سلوك الأفراد وتأثره بالعملية الانتخابية مقدما بذلك تفسيرات للسلوك الانتخابي، فالتصويت يكون بهدف المصلحة ضد السياسة الحكومية، سلوك يتبناه الموظفون المنتمون إلى القطاع العام من جهة، وترفضه في المقابل الفئة المتضررة من سياسة الحكومة المنتهجة كالفلاحين والعاطلون عن العمل من خلال الامتناع عن التصويت، يؤثر موقع الفرد داخل الجماعة الاجتماعية أيضا في السلوك الانتخابي ويحدده كالعامل الذي يتأثر بالمحيط الذي يشتغل فيه عكس المستخدمون في البيوت الذين يسجلون أدنى نسبة مشاركة، كما أن الجماعة الاجتماعية قوة تأثير على الأفراد وتدفع بهم للتصويت لمرشحيها، فقوة وكثافة المشاركة السياسية مرتبطة بقوة تأثير الجماعات في حد ذاتها على الأفراد، بالإضافة إلى تصادم المواقف المتضاربة بين المحافظة والمطالبة بالتغيير تجعل من الناخب يكون في موقف حيرة وارتياب تدفعه بتبني موقفا سلبيا فيمتنع عن التصويت.

وفي السياق النظري المفسر أيضا للسلوك الانتخابي يركز **فليب برو**[3] على تحليل التصويت كأحد مؤشرات المشاركة السياسية فالناخب يصوت أو يمتنع عن المشاركة بدافع المصلحة أي استجابة إلى حاجة نفسية تتمثل في تقليل القلق عبر مستويات ثلاث رغبة في الانتماء إلى مجموعة، هذه الحاجة التي تأتي نتيجة عقبات وعوائق تخلف له ألام، فيلجأ إلى الانتخاب كوسيلة لتناسي تلك الآلام من خلال مشاركة المجموعة والانضمام إليها على الرغم من سرية التصويت وشكله الانعزالي، ويعد أيضا البحث عن الحماية من دوافع المشاركة لاسيما من ظروف الحياة وأزماتها خاصة في ظل الممارسة الضاغطة للأحزاب في إطار إستراتجيتها الهادفة إلى تخويف أفراد المجتمع من ويل الأزمات (الفوضى، الحروب اللاإستقرار، فقدان مناصب العمل.....) وهذا بغرض استقطاب أصوات الأفراد وكسب رهان الانتخابات، وبالتالي فالانتخاب وسيلة للاحتماء.

---

[1] بيار جون كوت، بيار جون موني، من أجل علم اجتماع سياسي، ج1، ترجمة محمد هناد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص161.

[2] نفس المرجع، ص 161.

[3] Philippe Braud, Sociologie Politique, , 5 éditions L.G.D.J, Paris, France, 2001, 2001, p 45 .

هناك أيضا دافع التحرر من مشاعر العدوانية المكبوتة الناشئة نتيجة صراعات على مستويات مختلفة، الذات في حد ذاتها ثم العائلة فالمجتمع .....، وبالتالي المشاركة السياسية طريقة لا بديلة عنها لاستمرار الوجود في المجتمع.

وعليه فإن الأدبيات المفسرة للسلوك الانتخابي متعددة الاتجاهات منها الذي يأخذ بالمتغيرات الاجتماعية السكانية التي تشمل الجنس السن ومكان الإقامة واللغة القومية والدين والطبقة الاجتماعية للفرد، ومنها كذلك الذي يتبنى المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية كالانتماء السوسيو مهني ومستوى الدخل وامتلاك ذمة مالية، كذلك المتغيرات الاجتماعية الثقافية والمتغيرات الايكولوجية الأولى تتمثل خاصة في المستوى التعليمي والانتماء الديني، والثانية تربط أنماط التصويت ببعض الخصائص المميزة للمنطقة الجغرافية، ثمة أيضا اتجاه الاختيار النفعي الذي يربط سلوك الناخب بمبدأ الربح والخسارة.

وفي الجزائر برزت أزمة المشاركة السياسية كمشكلة سياسية اجتماعية مع التحولات التي عرفتها البلاد بعد أحداث 05 أكتوبر 1988، تحولات جذرية أقرها دستور 1989 مست بشكل خاص المجال الديمقراطي الذي أنتج بدوره نماذج واتجاهات في سلوكيات الناخبين لاسيما في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المصاحبة للتحول السياسي، فصارت المشاركة الشعبية في الانتخابات تسجل أرقاما ونسبا منخفضة، وأخذت ظاهرة العزوف تتكرر وتتطور من انتخاب إلى آخر على اختلاف رهاناتها بين المحلية والتشريعية والرئاسية، ويمكن ملاحظة تطور الظاهرة انطلاقا من تتبع نسب المشاركة الانتخابية في جميع رهاناتها الانتخابية، من خلال الجداول التي نستعرض في ما يأتي:

الجدول رقم (01): يوضح الكتلة الانتخابية ونسبة المشاركة في الانتخابات في الجزائر مابين سنتي 1990و1995.

	الانتخابات المحلية 1990		الانتخابات التشريعية 1991		الانتخابات الرئاسية 1995	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
المسجلون	12841769	ـــــ	13258554	ـــــ	15261731	ـــــ
المصوتون	8366760	65,15%	7822625	59,00%	11500209	75,35%

المصدر: من إعداد الباحث بعد الإطلاع على نتائج الانتخابات في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

الجدول رقم (02): يبين الكتلة الانتخابية ونسبة المشاركة في الانتخابات في الجزائر ما بين سنتي 1997 و 1999.

الانتخابات	التشريعية 1997		المحلية 1997		الرئاسية 1999		الوئام المدني 1999	
	العدد	النسبة %	العدد	%النسبة	العدد	%النسبة	العدد	%النسبة
المسجلون	16767309	ـــــ	15817306	ـــــ	17494136	ـــــ	17512726	ـــــ
المصوتون	10999139	65,60 %	10700813	65,21 %	10539751	60,25 %	14890895	65,06 %

المصدر: من إعداد الباحث بعد الإطلاع على نتائج الانتخابات في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

الجدول رقم (03): يبين الكتلة الانتخابية و نسبة المشاركة في الانتخابات ما بين سنتي 2002 و 2006.

	الانتخابات التشريعية 2002		الانتخابات الرئاسية 2004		المصالحة الوطنية	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
المسجلون	17981042	ـــــ	18097255	ـــــ	18313594	ـــــ
المصوتون	8287340	% 46,09	10508777	%58,07	14906344	%79.76

المصدر: من إعداد الباحث بعد الإطلاع على نتائج الانتخابات في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

الجدول رقم(04):يبين الكتلة الانتخابية ونسبة المشاركة في الانتخابات مابين سنتي 2007و 2014.

	الانتخابات التشريعية 2007		الانتخابات الرئاسية 2009		الانتخابات التشريعية 2012		الانتخابات الرئاسية 2014	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة %
المسجلون	18761084	–	20595683	–	21645841	–	888067822	–
المصوتون	6692891	35.67 %	15356024	74.56 %	9339026	43.14 %	11600984	50,70%

المصدر: من إعداد الباحث بعد الإطلاع على نتائج الانتخابات في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

من خلال الجداول السابقة تتضح أن نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية لسنتي 1990 و1997 بلغت على التوالي 65.15%، 65.2%، وقد بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنوات1991، 1997، 2002، 2007 على التوالي 59.00%، 65.60% ،46.17%، 35.65%، أما الانتخابات الرئاسية لسنوات 1995، 1999، 2004 و2009 و 2014 فقد بلغت نسبة المشاركة على التوالي 75.35 %، 60.25 %، 58.05 %، 74.56 %، 50.70 % لوعاء انتخابي تراوح بين 12 مليون نسمة وقرابة 21 مليون نسمة بين سنة 1990 وسنة 2009، هذا من دون الأخذ بعين الاعتبار نسبة الممتنعين والملغاة أصواتهم في كل استحقاق وطني.

انطلاقا من الدراسات السابقة المتطرق إليها يتضح أن الاهتمام بموضوع المشاركة السياسية انحصر في العوامل المتحكمة فيه، كما اقتصر على التناول الجزئي بالاعتماد على تعدد المداخل في التحليل حتى وإن اختلفت منطلقاته الفكرية والمرجعية، بقي تناوله للظاهرة جزئيا يتراوح بين وجهات نظر نفسية، اجتماعية، ثقافية، تاريخية، جغرافية ونفعية، غير أن العزوف عن السلوك الانتخابي كظاهرة لا تزال تستدعي تفسيرا علميا متكامل ومتعدد الأبعاد، لذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة الوقوف عند محددات ظاهرة عزوف الشباب الجزائري عن السلوك الانتخابي، والعوامل المرتبطة بضعف مستوى المشاركة السياسية على ضوء النظرية السوسيوسياسية في خضم التغييرات السياسية،

الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية التي شهدتها البلاد إثر الانفتاح السياسي على التعددية الديمقراطية، فالعزوف كظاهرة اجتماعية سياسية لم تتشكل مصادفة بل هي رصيد عمليات كثيرة تفاعلت فيها عوامل متنوعة أفضت في الأخـــير إلى هذا السلوك.

1- التساؤل الرئيس:

- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحددات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية و بين العزوف عن العملية الانتخابية في المجتمع المحلي بمدينة الجزائر؟

التساؤلات الفرعية:

- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحددات الاجتماعية والعزوف عن العملية الانتخابية لمجتمع الدراسة بمدينة الجزائر؟
- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحددات الاقتصادية والعزوف عن العملية الانتخابية لمجتمع الدراسة بمدينة الجزائر ؟
- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحددات الثقافية والدينية والعزوف عن العملية الانتخابية لمجتمع الدراسة بمدينة الجزائر ؟
- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحددات السياسية والعزوف عن العملية الانتخابية لمجتمع الدراسة بمدينة الجزائر ؟

2 الفرضية العامة:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحددات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية و العزوف عن العملية الانتخابية في المجتمع المحلي بمدينة الجزائر.

الفرضيات الجزئية:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية **بين** المحددات الاجتماعية (**الأدوار الاجتماعية العائلة الآراء الاجتماعية، المجموعات الاجتماعية**) والعزوف عن العملية الانتخابية لمجتمع الدراسة بمدينة الجزائر.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية **بين** المحددات الاقتصادية **و**العزوف عن العملية الانتخابية لمجتمع الدراسة بمدينة الجزائر.

- هناك علاقة دالة إحصائيا بين المحددات العرقية الثقافية **وبين** العزوف عن العملية الانتخابية لمجتمع الدراسة بمدينة الجزائر.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية **بين** المحددات السياسة **وبين** العزوف عن العملية الانتخابية لمجتمع الدراسة بمدينة الجزائر.

تمهيد:

تعد النظرية السوسيولوجية المعاصرة منهلا للعديد من الباحثين الاختصاصيين، وذلك نظرا لأهميتها في معالجة المسائل المطروحة للبحث العلمي في القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية[1]، ومن خلال الإطلاع على التراث السوسيوسياسي نجده ثري بالنظريات السوسيولوجية المتباينة من حيث المداخل الإيديولوجية والفكرية، وفي هذا الإطار سنتطرق إلى المقاربات النظرية التي نراها أكثر انسجاما مع متطلبات موضوع الدراسة وخصوصيتها البحثية، وللإحاطة بجوانبها المختلفة إرتأينا أن نتبنى مدخلا متعدد المداخل:

أولا: المدخل الوظيفي:

لاشك أن مفهوم الوظيفية أو التحليل الوظيفي في مجال علم الاجتماع السياسي مستمد من إسهامات بعض علماء الأنثربولوجيا كتحليلات مالينوفيسكي عن التحليل الوظيفي للثقافة، وأيضا ما ألفه **راد كليف براون** لاسيما عن تلك الدراسة التي أجراها عن المجتمعات القديمة، إلا أن **روبرت ميرتون** كانت إسهاماته أساس نظرية التحليل الوظيفي المعاصر، خاصة لما حاول طرح أفكاره عن البنائية الوظيفية، محللا طبيعة النظم الاجتماعية ومنها النظام السياسي، وقد كشفت تحليلاته عن الوظائف الكامنة ونوعية الخلل الوظيفي الذي يحدث نتيجة الخلل بين البناء والوظيفة، وما يصاحب ذلك من تغيرات على النسق الاجتماعي والسياسي والديني في المجتمع الحديث.

لكن نقطة الانطلاق الرئيسية في تحليلات علماء الاجتماع السياسي هي بلا شك إسهامات بارسونز، الذي بين من خلالها أن الوظائف السياسية هي من أهم حاجات النظام الاجتماعي ككل، التي تضمن استمرارية وجوده والمحافظة عليه وحصر بارسونز تلك الوظائف السياسية في أربع :

- كل نظام يتكيف مع البيئة المحيطة به والتي يقصد بها النظم الخارجية.
- على النظام أن يتبع أهداف خاصة به، وبقية الموارد والطاقات الأساسية التي يحققها.
- يجب على كل نظام أن يحرص بشدة على ضرورة دمج أعضائه ويحقق نوع من التضامن الداخلي.
- يجب على النظام أن يضع مجموعة من المعايير والنظم التي تسعى إلى تحقيق أهدافه.

وهناك من اجتهد من الباحثين في السياق الوظيفي في إضافة وظائف جديدة، التي يحتاج إليها النظام الاجتماعي ككل للمحافظة على بقائه وتحقيق أهدافه، على سبيل المثال دور المؤسسات ذات الكفاءة العالية التي تسعى إلى

[1] عبدالله محمد عبد الرحمان، النظرية السوسيولوجية المعاصرة، الجزء الثاني، بيروت دار المعرفة الجامعة، 2003 ، ص2.

تحقيق جملة المتطلبات البارسونزية، وهو ما ينطبق على دور المؤسسات والمنظمات السياسية في تأمين الوظائف السياسية في المجتمع، وإرضاء الحاجات الضرورية لنظم الحكم والسلطة والجماهير.

وعلى ضوء طروحات المدخل الوظيفي، سنحاول الاستثمار في التحليل الوظيفي لمعالجة المسألة البحثية وتشخيص أسباب ظاهرة العزوف الانتخابي، وهنا ستفيدنا كثيرا تحليلات ميرتون للوظائف الكامنة ونوعية الخلل الوظيفي الذي يحدث نتيجة الخلل بين البناء والوظيفة، وما يصاحب ذلك من تغيرات على النسق الاجتماعي والسياسي والديني في المجتمع الحديث. فالانتخاب كبناء والعزوف يجسد نوع الخلل الوظيفي، وبالتالي فالعزوف هو نتيجة حتمية للقصور في الوظائف السياسية بمعنى أن الوظائف البارسونزية أو إحداها لاتشتغل وفق ما أقره بارسونز من وظائف سياسية، وبالتالي وظائف النظام السياسي أو بعضها أو إحداها معطل، أو لا يشتغل على ما يرام، والنتيجة هي عجز في تلبية المتطلبات الضرورية للنظام الاجتماعي ككل التي تحفظ بقائه واستمراره، وسنتطرق في تحليل تفصلي للعزوف الانتخابي وفق هذا المنظور الوظيفي فيما يأتي:

– العزوف الانتخابي وفق المنظور الوظيفي:

يذهب الفكر البنائي الوظيفي إلى أن ما من شيء في النظام أو البناء الاجتماعي إلا وينطوي على فائدة، فإن لم تكن اقتصادية فهي فائدة اجتماعية، وأن لكل نظام نسق أو نمط من الحاجات الاجتماعية تعكس وظائفه، ومن خلالها يحدد تكامله وتكافله الاجتماعي، إذ يؤكد في سياق هذا المعنى الأخير كل من **راد كليف براون وسبنسر** على فكرة التوازن الاجتماعي[1]، والفكر البنائي الوظيفي كمدخل سوسيولوجي اهتم به مفكرو علم الاجتماع الأوائل منهم **سبنسر دوركايم مالينوفيسكي** وحتى **بارسونز**....، حيث أجمع هؤلاء وغيرهم من الوظيفيين على أن لكل نشاط اجتماعي وظيفة تبرز وجوده وتحقق تكامله بالضرورة مع الأنشطة الأخرى، بحيث يتعذر فهم ظاهرة ما دون ربطها في إطار السياق الاجتماعي ككل.[2] كذلك فإن فهم ظاهرة العزوف الانتخابي لدى الشباب الجزائري لا يخرج عن هذا السياق الاجتماعي ككل، فهي كظاهرة سياسية تعكس الخلل الكامن في النظام السياسي، وكذا النظام الانتخابي في الجزائر، والعزوف عن الانتخاب لدى الشباب الجزائري يعد واحدة من المشكلات الانتخابية في الجزائر، ولعلى مقاربتها وفق المنظور البنائي الوظيفي تعد محاولة جادة لتفسير الظاهرة والوقوف على محدداتها، فإذا اعتبرنا الانتخابات كبناء في المقام الأول، فمن حيث قياس حجمه ووظيفته في مقابل ما يقدمه من حيث حجم المنفعة للشباب من أجل

[1] معن خليل عمر، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر، دار الأفاق الجديدة، بيروت ط1، 1990، ص 153.

[2] محمد علي محمد، مقدمة في البحث الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، 1982، ص 98.

البناء الثاني ألا وهو حقيقة إقبال الشباب على الانتخابات قصد الانتهاء في نهاية المطاف إلى الإحاطة بالمكانيزمات الوظيفية التي فقدتها الانتخابات، والتي تعد من الأساسيات التي تقوم عليها، حيث تؤثر تلك المكانيزمات بطبيعة الحال في رفض الناخبين لاسيما الشباب منهم في الذهاب إلى صناديق الانتخابات للإدلاء بأصواتهم، أم أن الانتخابات لم تعد تحقق المبتغاة المرجوة، وأصبحت عاجزة عن تلبية حاجات وانشغالات الشباب.

ثانيا: المدخل السلوكي:

يعد هذا المدخل أحد مداخل التحليل البحثي والمنهجي المتميز والحديث، تطور بصورة سريعة خلال الربع الأخير من القرن العشرين، وهو يمثل أحد مداخل الميادين الهامة للبحث في الظواهر السياسية الحديثة، لاسيما بعد تطور العلوم السلوكية بصفة عامة، وقد انتقد "**آرثر بنتلي**" قصور مناهج البحث السياسية نظرا لعدم الأخذ بالمداخل التحليلية السلوكية باعتبارها ذات أهمية بالغة في فهم وتحليل مدى اكتساب الجماهير للعمليات السياسية، وكيفية ردود أفعالها وسلوكياتها اتجاه السلطة أو نظم الدولة الحديثة.

وقد فسر مصطلح السلوك السياسي غالبا بمعنيين، المعنى التقليدي الذي يشير إلى السلوك الانتخابي، وقد استخدم هذا المعنى من قبل علماء النفس الاجتماعي، لاسيما منهم لازر فيلد، أما المعنى الثاني للسلوك السياسي فقد تضمنته إسهامات **لاسويل** تبعا لدراساته عن تحليل السلوك السياسي، وقد مهد هذان الإسهامان لظهور دراسات السلوك السياسي في إطار المدخل السلوكي، خاصة دراسة السلوك السياسي للتنظيمات السياسية الكبرى مثل الدولة والأحزاب السياسية من ناحية، وفهم السلوك الفردي والجمعي للجماهير وتعاملهم مع هذه المؤسسات والتنظيمات والنظام السياسي ككل من ناحية أخرى.

ومن بين الذين أسسوا سياقا نظريا لتفسير السلوك السياسي في إطار المدخل السلوكي نجد **روبرت دال، إلى جانب بعض النماذج المفسرة وعلى وجه الخصوص نموذج التفسير بالاتجاهات**، حيث أبدى **روبرت دال** بعض التحفظات بشأن استخدامات المدخل السلوكي نتيجة تطبيقه في العلوم السياسية أو دراسة الظواهر والمشكلات السياسية، لذا سعى من خلال آرائه وبحوثه لأن يكشف عن مدى استخدام مصطلح السلوك السياسي الذي يعد من المفهومات التي يكتنفها الغموض. كما أن نموذج التفسير بالاتجاهات كأحد المداخل الفرعية للمدخل السلوكي المؤسسة لتفسير السلوك السياسي سلطت الضوء على السلوك الانتخابي واتجاهات الأفراد المعرفية والعاطفية نحوى السياسة والأحزاب والمرشحين.

وعلى ضوء آراء و بحوث المدخل السلوكي، لاسيما تلك التي حملت تشخيصا لأسباب الامتناع عن السلوك الانتخابي عند **روبرت دال**، ونموذج **التفسير بالاتجاهات**، سنحاول استقراء أسباب الظاهرة لدى عينة بحثنا، انطلاقا مما يأتي من تفصيل في تفسير العزوف الانتخابي وضعف المشاركة وفق المدخل السلوكي:

1- تفسير العزوف الانتخابي وفق منظور روبارت دال:

يرى **ربارت دال** أن الامتناع عن السلوك الانتخابي كظاهرة اجتماعية سياسية إنما ترتبط بالعوامل النفسية الاجتماعية، وأن العزوف مبني الفرد أو الجماعات تبرره اعتبارات التالية:

- ضعف المشاركة في الحياة السياسية ناجم عن طبيعة الأهداف المطروحة الجديدة التي لا تختلف عن سابقاتها وبالتالي فإن الناخب يعتبر مشاركته لا تغير شيئا في الواقع.

- ضعف المشاركة في الحياة السياسية ناجم عن الشك الذي ينتاب الناخب في إمكانية تغيير الأوضاع إلى الأحسن، أي أن ثقته في نفسه وفي قدراته لا تقوده إلى المشاركة الفعالة في السياسة.

- ضعف المشاركة في الحياة السياسية ناجم عن اعتقاد الناخب بأنه يمكنه الوصول إلى نفس الأهداف بدون الارتباط بالسياسة.

- ضعف المشاركة في الحياة السياسية ناتج عن اعتقاد الناخب بمحدودية معلوماته السياسية.

وعليه من خلال المبررات المطروحة يستنتج أنه كلما زادت المعوقات أمام المشاركة السياسية كلما قل ارتباط الفرد بالعمل السياسي لاسيما الفعل الانتخابي.

2- العزوف الانتخابي وفق نموذج التفسير بالاتجاهات:

يعد السلوك الانتخابي وفق هذا النموذج التفسيري بمثابة اتجاهات الأفراد المعرفية والعاطفية نحو السياسة والأحزاب، ويقدم **دونيس ليندون Denis Lindon**[1] نموذجين مختلفين للتفسير بالاتجاهات هما:

1.2- نموذج بعد المترشحين في المرشح المثالي:

اشتق هذا النموذج من بعض النماذج التي تبرر اختيار المستهلك لمنتجات معينة دون غيرها من المنتجات الأخرى، ويقوم النموذج على أساس فرضي مفاده أن لكل مواطن في كل استحقاق انتخابي تصور مسبق حول مرشح ما يراه مثالي، وسيعمد يوم الاقتراع إلى اختياره والتصويت لصالحه أو على الأقل مرشح يقترب من رأيه ومن الصورة

[1] Denis Lindin, Marketing Politique et social, France, DALLOZ, 1979, P 129.

المرسومة في ذهنه عنه، ويمكن أن تتجسد ملامح تلك الصورة من خلال طرح سؤال للناخبين في تحقيق ميداني حول المميزات المرغوبة في مرشحهم وتصنيفها حسب درجة اهتمامهم لها[1]، والمرشح الفائز وفق هذا النموذج يجعل التكهن به ممكن من خلال عملية حسابية رياضية مبنية على الصفات التي يحبذها الناخب مع مدى اقتراب المرشحين الفعليين من تلك الصفات.

2.2- نموذج الإلغاء والاختيار المتتالي:

يعتبر السلوك الانتخابي في منظور هذا النموذج سلسلة من العمليات الذهنية المتتابعة، يلـــــغي كل منها بعض المترشحين ليصل في النهاية إلى اختيار المرشح المتبقي، وفي سياق هذا المعنى طرح كل مـــــن **WELL** و **LINDON** سنة 1974 نموذجا شبيها يفترض فيه أن المرشح يجري مقارنات مختلفة المعايير ومتتابعة بين مختلف المرشحين، وربما ترتبط معايير تلك المقارنة بالتشابه في المزاج السياسي بين الناخب والمرشح أو بقدرة المرشحين على إيجاد حل لبعض المشاكل أو بمزايا ومساوئ أولئك المرشحين، وفي مقارنته يقوم الناخب في بادئ الأمر الأخذ بالحسبان الجانب الأكثر سلبية في تلك المعايير، كالمساوئ الفادحة لبعض المرشحين، أو اختلافهم الكبير عن مزاجه السياسي أو الحكم عليهم بالعجز عن حل المشاكل، فيقوم الناخب بالإلغاء المباشر لهؤلاء، ليشرع في مرحلة جديدة من المقارنات المؤسسة على ما هو إيجابي من المعايير السابقة، لينتخب في الأخير على مرشح بحيث تكون تلك المعايير لصالحه، وفي حالة عدم القدرة على تفضيل أي مترشح فإنه سيلجأ إلى معايير ومقاييس جديدة تسمح له بالمقارنة والاختيار.[2] وإن انعدم ذلك تماما فستكون النتيجة طبعا العزوف والامتناع والمقاطعة.

ثالثا: المدخل البيئي:

ينحدر هذا المدخل من علم البيئة الذي يعرف أيضا بالإيكولوجية الاجتماعية، وتعد الاهتمامات المشتركة بين العلوم الطبيعة والاجتماعية مهد نشأة وتطور هذا المدخل، وفي علم الاجتماع السياسي يستخدم هذا المدخل في دراسة العديد من القضايا والمشكلات والظواهر والنظم السياسية، إذ نجد أن هناك الكثير من التحليلات التي استخدمت هذا المدخل في دراسة العلاقة بين البيئة من الناحية المكانية والجغرافية، والبيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهذا ما يعكس اهتمام الكثير من علماء الاجتماع السياسي والسياسة، ومحاولة تبنيهم للمداخل الفرعية

---

[1] خالد زعاف، اتجاهات الناخب نحوى العملية الانتخابية، دراسة ميدانية مقارنة لاتجاهات الناخب بين الانتخابات التشريعية، 1997 والانتخابات التشريعية 2002، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي غير منشورة ، جوان 2013، جامعة الجزائر، ص 69.

[2] Dennis Lindon, Marketinge,politique et social DALLOZ , Paris, France, 1967, p 132.

للمدخل البيئي لأن السلوك الانتخابي يجب أن يفسر في إطار مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية والدينية والمحلية والإقليمة. وذلك ما نسعى إليه في سياق دراسة العزوف الانتخابي لدى الشباب الجزائري بتبني المداخل الفرعية للمدخل البيئي على اعتبار أن تحليلاتها تسعى إلى إرساء نموذج للناخب المحصور والخاضع في اختياره إلى التضامن الاجتماعي، وبصرف النظر عن تنوع تحليلاتها، فإن السلوك الانتخابي يعد العامل المشترك في مختلف أنواع التحليلات الايكولوجية، لاسيما في علاقته مع خصائص المحيط الاجتماعي، إذ يركز هذا الاتجاه في تحليله للظاهرة الانتخابية على متغيرات ثلاث.[1]

1- العامل السوسيو ديموغرافي:

خاصة الجنس والسن ومكان الإقامة، إذ أن السلوك الانتخابي يختلف حسب الجنس، فالرجال ينتخبون أكثر من النساء، كما أنه كلما زاد السن كلما كان الاتجاه إلى اليمين، وكلما كان نقص السن يكون الميل إلى اليسار، في حين ينتخب الشباب حسب الظروف إذ تختلف ميولاتهم عن الشيوخ وكذا الرجال وعن النساء من حيث الانتماءات ونسبة المشاركة، كما أن السلوك الانتخابي يتأثر بمكان الإقامة، فاتجاهات الأفراد المقيمين في الأرياف متباينة مع أولئك القاطنين في المدن.[2]

2- العامل السوسيو ثقافي:

يتعلق الأمر بمتغيرين، متغير الانتماء الديني أو الطائفي والذي يسمح بشكل أكبر باقتراح تنبؤات حول السلوكيات الانتخابية للأفراد، فمثلا الكاثولكيين الملتزمين لا ينتخبون أبدا لصالح اليسار، أما المتغير الثاني فيتعلق بالمستوى التعليمي، إذ يتفق على أن المستوى التعليمي العالي في فرنسا يعد عاملا حاسما في مشاركة أكبر في التصويت كذا الاهتمام بشؤون السياسة.[3]

3- العامل السوسيو إقتصادي:

أكدت" **نونا ماير**" على الاختلاف الموجود بين السلوكات الانتخابية للعاملين المنتمين إلى فئات مهنية معينة أو فئات ذات مداخيل معينة، أي العاملين بالأجور والعاملين الأحرار.

[1] PHILIPPE BRAUD, Sociologique politique, OP . CIT, P 345.
[2] IBID p 347.
[3] IBID p 349.

غير أن العامل الاقتصادي قد يكون غير كاف لتفسير السلوك الانتخابي، نظرا لأن العامل الاقتصادي قد يتغير بنفس الوتيرة مع عوامل أخرى هي كذلك مفسرة له.[1]

رابعا: تقييم المداخل السوسيولوجية المتبناة:

تشكل النظريات والمعارف الاجتماعية إطلالة أساسية ترشد الباحث إلى المجالات التي يجب أن يسلكها في استشفاف الواقع الاجتماعي والسياسي، كما أنها تعتبر المعين النظري الخصب الذي تستمد منه المفاهيم العلمية والأطر التحليلية لدراسة ظاهرة ما تتعلق بالحياة الاجتماعية أو السياسية، كيف يفسر إمتناع الشباب الجزائري عن الانتخابات ؟ وماهي أسبابه ؟ هل هو من منطلق سياسي أم من منطلق سلوك إجتماعي تمرس به الشباب والتزم بمعطياته ومدلوله السلوكي عبر التجارب الإنتخابية التي مر بها؟ لا شك أن الاتجاهات النظرية ومختلف النماذج التفسيرية التي حاولت تشخيص الظاهرة السياسية والوقوف على حقيقتها بصفة عامة وحقيقة العزوف عن الفعل الانتخابي بصفة خاصة ليست دائما صحيحة، لاسيما إذا علمنا أن السياق الثقافي الذي أنتجت فيه تلك النظريات والنماذج التفسيرية يختلف من مجتمع لآخر، لذلك فإن الأخذ بها كما هي من دون تمحيصها وتقييمها يعد محاولة عديمة الجدوى وعلى هذا الأساس ارتأينا أن نعرض تقييما لآراء هذه النظريات:

- **المدخل الوظيفي:**

من سلبيات الوظيفية هو تناول الظاهرة الاجتماعية انطلاقا من النتائج والآثار المترتبة عليها في الواقع وليس انطلاقا من البحث والدراسة في أسباب أو مصدر نشأتها، كما أن دراسة المجتمعات المعاصرة يعد أمرا بالغ التعقيد نظرا لصعوبة التعامل مع النسق أو الأنساق من الداخل كحقيقة أو حقائق قصوى، وهذا راجع للطابع الذي تتسم به مجتمعات اليوم والمتمثل في التغير السريع والشديد، عكس المجتمعات البدائية التي تسهل دراستها لكونها مجتمعات ثابتة نسبيا والتغير فيها يحدث ببطئ، ضف إلى ذلك أن هذا الاتجاه يتناول الظاهرة في إطار التوازن والتكامل ولا يتناولها من زاوية التغير وهي الزاوية التي تهمنا في موضوع هذا البحث وذلك قصد فهم وتفسير التغيرات التي طرأت على العملية الانتخابية.

[1] IBID p 353.

– المدخل السلوكي:

من سلبيات هذا المدخل أن نموذج بعد المرشحين عن المرشح المثالي لم يؤكد صحته إمبريقيا، وأن الناخب لا يقيم بالضرورة مقارنات بين المرشحين وبين الصورة المثالية المرسومة في ذهنه، فهذا النموذج لم يحدد أين يذهب صوت الناخب في حالة المقارنة عند عدم توافق صورة مرشحه المثالي مع المرشحين ومن سيختار الناخب عندئذ.

أما نموذج الإلغاء والاختيار المتتالي فإن مصداقيته مرهونة بمدى ثقافة الناخب التي تمكنه من تحديد معايير إجراء المقارنة وتلك الثقافة لا تتوفر لدى جميع الناخبين.

– المدخل البيئي:

ما يعاب على هذا النموذج التفسيري هو إغفال بعض المعطيات التي لا يمكن عدم الأخذ بها أو عزلها عند تناول موضوع السلوك الانتخابي، فالتركيز على عوامل اجتماعية ديموغرافية كالسن والجنس لم يعد مسألة ثابتة والتمايزات المبنية على الجنس أضحت تتراجع تدريجيا، فمثلا اللامبالاة عند النساء حسب ما يذهب إليه **Aninick Percheron**" وعدم اهتمامهن بالشأن العام أصبح مسألة نسبية لاسيما في بعض الفئات الاجتماعية الميسورة الأحوال، ناهيك عن ظهور بعض العوامل الجديدة كتراجع الأدوار التقليدية للمرأة، حيث أصبحت تحتل مكانة معتبرة في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة إلى أن عامل السن أضحى متغير ضعيف الأهمية في تحديد السلوك الانتخابي خاصة عند الأخذ بعين الاعتبار ظاهرة تقارب الأجيال ودورة الحياة والعوامل المرتبطة بالديموغرافية، وعلى أساس ذلك يمكن القول أن السن والجنس لم يعدا مؤشران كافيان لتحديد السلوك الانتخابي غير أن ذلك لا يلغي أهميتهما.

كما يلاحظ أن الاعتماد على الانتماء الطبقي كتفسير سوسيو اقتصادي لاسيما عند بعض الفئات السوسيو مهنية ليس محددا كافيا لذلك لا يتعين الأخذ به في التفسير، فهذه الفئات ترى أن مسألة تصويتها لمرشحين من طبقات المجتمع العليا يعد نوعا من الارتقاء الاجتماعي، فهناك بعض الأفراد وبالنظر إلى تبعيتهم المادية إلى أرباب عملهم فإن تبعيتهم تلك تؤثر على سلوكهم الانتخابي، وفي سياق هذا المعنى نجد الألماني " **w. Reich** " يعتبر أن الشعور بالتماهي يوجد استثنائيا لدى المواطنين والمستخدمين، لأن شعورهم بالتوافق مع رئيسهم يعظم شيئا فشيئا بدافع تبعيتهم المادية المزمنة حتى يتحول إلى كينونة في الطبقة المسيطرة.[1]

[1] محمد كودري، التمايز بيمين يسار، أية حمولة سوسيولوجية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1309، القاهرة، سبتمبر 2005، ص3.

بالإضافة إلى ما سبق فالاعتماد أيضا على العامل السوسيوثقافي باعتبار المستوى التعليمي والانتماءات الطائفية والعرقية مؤثرات فعالة على السلوك الانتخابي، ولا ينفي وجود اعتبارات أخرى، ووفق هذه الرؤية ثمة علاقة وثيقة بين كل الاعتبارات والعوامل في تحديد وتفسير السلوك الانتخابي لدى أفراد المجتمع، ومن الممكن أن تساعد تلك الاعتبارات في التبني المتوالي والمتكرر لسلوك الناخب.

وعليه فإن مختلف المقاربات السوسيولوجية والنماذج التحليلية المتبناة في تفسير السلوك الانتخابي الانتماء الحزبي أو الديني أو الطبقي أو الثقافي، أضحت تتراجع وتضعف تدريجيا، وما يثبت ذلك هو تلك البحوث العديدة حول السلوك الانتخابي، هذا الأخير الذي أصبح يتأثر بعوامل موضوعية كظروف البيئة السياسية والاعتبارات التنظيمية المرتبطة بالبنية الانتخابية بالإضافة إلى الحملات الانتخابية أين قد يغير الناخب رأيه بسرعة هذا من جهة وبعوامل ذاتية مرتبطة بالناخب في حد ذاته كطبيعة شخصيته وقناعاته من جهة أخرى.

وكحوصلة تقييميه عامة وكلية حول النظريات والنماذج المتبناة في تفسير السلوك الانتخابي، نقول أن كل واحد منها حاول المساهمة في فهم الظاهرة والوقوف عند محدداتها ولو بشكل نسبي، وذلك بالتركيز على عوامل وإغفال عوامل أخرى بحكم اختلاف نظرة نموذج عن آخر، كما أن ميادين الدراسة تختلف من منطقة إلى أخرى، ولذلك لا يمكن إسقاط المقاربات والنماذج النظرية إسقاطا كليا خاصة في ظل خصوصية السياق الثقافي للمجتمعات ومنها المجتمع الجزائري من جهة، وهدف هذه البحث المتمثل في دراسة محددات عزوف الشباب الجزائري عن الانتخابات من جهة أخرى.

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل الإحاطة ببعض جوانب الانتخابات وأزمة المشاركة السياسية في الجزائر لدى شريحة الشباب في ظل واقعهم المعاش، وفي هذا الإطار سنتطرق إلى أسباب تلك الأزمة بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، ثم سنتناول الانتخابات من حيث المفهوم والماهية ودورها وأهميتها في السياسة، وكذا السلوك الانتخابي في معناه ودلالاته المختلفة بالإضافة إلى مدى تأثر المشاركة الانتخابية بشتى العوامل الاجتماعية وموفق الشباب من الانتخابات، لنعرج على العزوف الانتخابي كظاهرة سوسيوسياسية تنطوي على معاني ولها أشكال وهي ذات دلالات متنوعة لنصل في الأخير إلى الحديث عن محددات السلوك الانتخابي وأثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية عليه في الجزائر، وكذا علاقة النظام الانتخابي بالسلوك الانتخابي والعملية الانتخابية.

أولا – أسباب أزمة المشاركة السياسية:

مما لاشك فيه أن لأي ظاهرة أسباب تتحكم فيها، كذلك المشاركة السياسية بصفة عامة والعزوف عن العملية الانتخابية بصفة خاصة أسباب ودوافع تقف وراءها.

ويعد الجهل والأمية من العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية سلبا لاسيما وأن نسب الأمية في الدول النامية مرتفعة، فمثلا في مصر تبلغ 52 % وفي الباكستان 65 %، وذلك بناءا على إحصائيات البنك الدولي لسنة 1990، حيث تنخفض معدلات المشاركة وتتراجع لدى أغلبية الجماهير في المقام الأول، وفي المقام الثاني نجد جهل المواطن بما يجري حوله، ناهيك عن جهله بالحياة السياسية وعدم إدراكه للصراعات السياسية، فينشأ لديه شعور بالعجز، مما ينطوي على ذاته وبالتالي يوفر جهوده لأمور أخرى[1]، وهذا ما يدل على ضعف وعيه السياسي.

كما يعتبر الخوف من السياسة والسلطة من دواعي أزمة المشاركة السياسية، إذ أن الفرد يشعر أن اشتراكه في السياسية هو تهديد لحياته، ومثل هذا السلوك ينشأ وينتشر في مجتمع فاقد للديمقراطية وسيادة القانون، وذلك ما يورث مشاعر الاغتراب الاجتماعي.[2]

ويؤثر عدم الرضا عن النسق السياسي سلبا في مشاركة المواطن السياسية، بحيث يعتقد أن السلطة ومؤسساتها غير شرعية وحتى المعارضة وقنواتها، فهي محددة من قبل النظام السياسي ومحاولة السلطة لشرعنتها شكليا وتزكية الوضع القائم، بالإضافة إلى شعور المواطن بأن مشاركته عديمة الجدوى بسبب وجود ديمقراطية شكلية في دولة ما أو حتى في الدول التي تجري فيها انتخابات ليست نزيهة، وعليه يتبنى المواطن اعتقادا بتزوير نتائج اللعبة السياسية.

---

[1] إبراهيم أبرش، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق، عمان، 1998، ص 248.

[2] محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 161.

وتلعب وسائل الإعلام مع طبيعة التنشئة السياسية دورا مهما في غياب عوامل الاستثارة والمنبهات السياسية في المجتمع عموما وفي الحياة السياسية خصوصا[1]، ومن ثمة تكريس أزمة المشاركة السياسية.

يساهم المناخ السياسي العام في أزمة المشاركة السياسية من خلال ضعف التنظيمات السياسية، والمؤسسات السياسية القائمة وبالدستور وكذا طبيعة النظام الحزبي السائد في المجتمع.[2]

ويشير بعض مفكري علم اجتماع الانتخابات والمشاركة السياسية، إلى أن مشاركة النساء أقل مقارنة بمشاركة الرجال، كما أن نوعية الانتخابات والمرشحين قد تسهم في دفع الناس إلى المشاركة السياسية، بالإضافة إلى أن الأكثر وعيا سياسيا هم الأكثر اشتراكا في الحياة السياسية، وأن حجم وعدد المشاركين يتضاعف كلما زادت درجة نمو البلد اقتصاديا وكلما زاد دخلهم.[3]

ثانيا – أزمة المشاركة السياسية في الجزائر:

تمثل المشاركة السياسية حلقة وصل بين الفرد كعضو في الجماعة و كمواطن سياسي، وعليه فقد صاحب الاهتمام بموضوع المشاركة السياسية الحديث عن المجتمع السياسي وإدارة الأمة، وحق المواطن في أن يكون حاكما أو محكوما أو بعبارة أخرى تصاحب ذلك مع الفكر الديمقراطي.

وأزمة المشاركة السياسية في الجزائر تمتد إلى عهد الحزب الواحد، أين كانت المؤسسات السياسية تعاني من عجز في استيعاب القوى السياسية والاجتماعية، وإقصاء الحريات الفردية والجماعية، ومنع روح المبادرة الخلاقة والمبدعة عن طريق فرض قوالب جاهزة، وتكريس الأحادية المجحفة طوال سنوات عديدة.

أبدت النخب الحاكمة آنذاك رغبتها في عدم إشراك القوى ذات التوجه السياسي بتهميشها أو إقصائها من المشاركة، واقتصر عليها فقط في تعبئتها سياسيا لصالح بعض قرارات الحزب الواحد من خلال التأييد والمساندة والحشد، وذلك ما أدى بتلك القوى إلى الفشل في التعبير عن أرائها ومطالبها، ونظرا لغياب قنوات شرعية تسمح بذلك، فسح المجال أمام العنف كوسيلة لتوصيل المطالب وإعلان الاحتجاج.[4]

وقد كان مفهوم التعبئة قبل زمن التعددية والانفتاح الديمقراطي أي قبل سنة 1989هو السائد على الساحة السياسية، التي كانت مسدودة تماما ومحتكرة فقط من طرف الجبهة التي تسيطر عليها العناصر العسكرية، وهذا على الرغم من نشوء الجمعيات في عقد السبعينات، إلى أن ضرورة التحول جاءت متأخرة بعد هيمنة تامة على الحياة السياسية للبلاد من قبل النظام الذي أحكم قبضته على الحزب والجيش، بل وحتى وسائل الإعلام كانت سخرة في

---

[1] محمد السويدي، مرجع سبق ذكره، ص 162.

[2] إبراهيم أبرش، مرجع سبق ذكره، ص 235.

[3] ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 182.

يده لنشر وترويج إيديولوجية الحزب الواحد، ما أفضى ذلك إلى عدم قدرة النظام السياسي على استيعاب القوى السياسية التي طفت على الساحة السياسية بعد أحداث أكتوبر 1988.[1]

ثالثا- الانتخابات:

لقد أصبحت الانتخابات أكثر من أي وقت مضى الوسيلة الوحيدة لاعتلاء سدة السلطة، سواء ذلك على سبيل التقليد في بعض الأنظمة أو كمبدأ أرسخ في البعض الآخر من الأنظمة، لاسيما في النظم الليبرالية منها، والانتخابات تعد من المؤسسات الرئيسية في الأنظمة الديمقراطية لارتباطها الوثيق بها، إلى درجة أنها صارت تكتسي صفة المثل والنموذج الذي تقاس أو تكيف على أساسه مدى ديمقراطية أو درجة انفتاح المجتمعات سياسيا. فالانتخابات في جوهرها أداة المشاركة السياسية الشعبية في تسيير الشؤون العامة عن طريق الهيئات المنتخبة لأجل ذلك سواء على المستوى الوطني أو المحلي، مشاركة تؤدي بالضرورة إلى إثارة المنافسة بين الفاعلين فيها بصفتهم ناخبين أو منتخبين.

ويرى" **محمد عابد الجابري**"[2] أن الانتخابات هي نوع من الديمقراطية والتي يجب أن تقوم على أسس ديمقراطية، ويحصرها في المساواة في الإمكانيات والوسائل، أي إتاحة الإمكانات أمام الناخب ليختار من يشاء، وفي اختياره يجب أن يكون حرا فيما يريد، ويعرف ما يريد ولماذا يريد ويملك القدرة على تحقيق هذا الذي يريد، وهي تبرز علاقة الحرية بالاختيار، التي تصبح استعبادا واستغلالا إذا كان هناك تفاوت في القدرة على التمتع بها.

ثمة اختلاف بين العلماء في ما يتعلق بمسألة تكييف حق الانتخاب، أهو حق أم وظيفة، وتكمن أهمية هذا الاختلاف في أمرين[3]:

- أن التأكيد على أن الانتخابات حق يؤدي إلى إقرار مبدأ الاقتراع العام، بينما يؤدي الإقرار بأن الانتخابات وظيفة إلى جواز تقييد حق الانتخاب، بمعنى تقييد الانتخابات بشروط تتعلق بالثروة أو بالكفاءة لإمكانية التمتع بهذا الحق.

- كذلك الإقرار بأن الانتخابات حق يعني أن الناخب حر في ممارسته لحقه الانتخابي، وبالتالي فلا يجوز أن يكون الانتخاب إجباريا، أما القول بان الانتخابات وظيفة، فإن ذلك يؤدي إلى جواز جعل التصويت إجباريا.

وفي هذا الإطار قد انقسم العلماء في تكييفهم لحق الانتخاب إلى فريقين، فريق يرى أن الانتخاب حق، والآخر يرى أن الانتخاب وظيفة.

---

[1] ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص 131.

[2] محمد عابد الجابري، الديمقراطية، مركز الدراسات الوحدات العربية، 1997 ، ص16، 18.

[3] محمد تويل، مرجع سبق ذكره، ص 279 .

وللتوفيق بين النظرتين، حاول العديد من العلماء الجمع بين الرأيين، كأن يكون الانتخاب حق ووظيفة، وهذا الرأي لقي معارضة في غياب تحديد واضح المعنى ومحددات وشروط هذا الجمع، وعدم تحديد الإطار القانوني لهم، وقد طرح فريق ثالث فكرة أن الانتخاب سلطة قانونية مخولة للناخب، تحقيقا لمصلحة الجماعة دون المصلحة الذاتية.[1]

إن الانتخاب سواء كان حقا أو وظيفة أوهما معا، فإن أداءه يكون مرتبطا بسمة المسؤولية، مدلول السلوك الذي يقوم به سواء كان بالتصويت أو الامتناع عن التصويت، أي أن يكون على بينة ودراية ووعي بما يقوم به أثناء استحقاق انتخابي.

1- دور وأهمية الانتخاب في السياسة.

تعود أهمية الانتخاب إلى التأسيس القانوني لمبدأ مشروعية ممارسة السلطة وتداولها باسم الشعب، وباعتبار الانتخابات ممارسة ديمقراطية فإن ذلك كفيل بغربلة الأحزاب السياسية وتصفيتها أي انتقائها، بحيث يكون البقاء لمن يستطيع تقبل الديمقراطية، أما من لم يستطع ذلك فالانتخابات كفيلة بإبعاده من السلطة، هذا وتعمل الانتخابات على بناء المؤسسات الدستورية، بحيث لا تستطيع مؤسسة أو فرد الإنفراد باتخاذ القرارات دون استشارة باقي المؤسسات في الدولة، فيستمد الجميع قبوله من الشعب. وتكمن أهمية الانتخاب في اعتبارين هما:

- اعتبار الانتخاب أداة لتمثيل المحكومين، وتطبيق هذه الأداة يضفي الشرعية على الفئات الحاكمة ويزكيها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الانتخابات تعد العامل المهم في نشوء هياكل الاتصال وتطورها ونعني بالدرجة الأولى الأحزاب السياسية.

- اعتبار الانتخابات وسيلة للاتصال بين الحاكمين والمحكومين، ويعتبرون بذلك أن الانتخابات قد تخطت مرحلتها الأولى على أنها أداة لتمثيل المحكومين إلى أنها عاملا مساعدا يحول احتياجات المحكومين إلى قرارات.

2- دلالات السلوك الانتخابي:

السلوك الانتخابي تصرف يقوم به المواطنون بمناسبة عملية انتخابية لاختيار الرئيس الذي سيحكمهم أو ممثليهم في المجالس الوطنية أو الولائية والبلدية، أو للإجابة عن سؤال استفتائي يطرح عليهم، ويمكن أن نميز في السلوك الانتخابي ثلاث إمكانيات أساسية:

[1] عبد الحفيظ عبد المجيد سليمان، النظم السياسية، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، 1998، ص 169، 173.

المشاركة في الانتخابات وذلك بالتوجه إلى مكتب التصويت في اليوم المحدد لها، ثم الإختيار الذي يقوم به الناخب، أي على أي مرشح ينتخب، أو حتى وضع بطاقات انتخابية بيضاء أو ملغاة، أما الإمكانية الثالثة فهي عدم الذهاب للإدلاء بالتصويت، سواء كان الناخب مسجلا في القوائم الانتخابية أم لا، أو ما يعرف بمقاطعة الانتخابات التي أصبحت كظاهرة تتفاقم، تستوجب إعادة النظر في المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية نفسها، ما الذي يدفع المواطنون إلى أن يقرروا بأن يدلوا بأصواتهم أو يمتنعوا عن ذلك؟ وما هي الدلالات التي يحملها السلوك الانتخابي بشكل عام؟ وعليه فإن السلوك الانتخابي يحمل العديد من الدلالات والمعاني، يمكن تصنيفها كما يأتي:

1.2- الدلالات السياسية:

بينت الدراسة التي قام بها كل من: **Evert** و **Lester** و **Verba** و **Nie** بمدينة نيويورك الأمريكية بين عام 1962 أن الخلفية التي تقف وراء التصويت تتمثل في محاولة المواطن إظهار مدى ولائه للنظام السياسي أكثر من أي شيء آخر، فهو إما أن يمنح الشرعية للحكام ويزكيهم، و يمكنهم من تطبيق القوانين عليه وعلى باقي المواطنين أو بالعكس يعبر عن رفضه لنظام حكم ما، ولسياسية معينة[1]، والتصويت من الناحية السياسية هو دليل على إدارة السلم، بحيث يسد المجال أمام أي ردود فعل عنيفة من المحكومين تجاه حكامهم، لقد عبروا بتصويتهم عن خيار ما، وهم مسؤولين عنه، يلزمهم بطبيعة الحال باحترام الحكام وسياساتهم.[2]والناخب لا يذهب دائما للتصويت اعتقادا منه أنه سيقول كلمته، أو سيؤثر على القرارات المتخذة وإنما يقوم بذلك تعبيرا عن وجوده في النسق السياسي لمجتمعه.[3]

2.2- الدلالة الاجتماعية:

تدل المشاركة في الانتخاب من الزاوية الاجتماعية على انتماء الناخب إلى وحدة اجتماعية معينة، وهي تنشط شعور الإنمائي باعتباره إنسان ميال بطبعه إلى التماثل مع أفراد مجتمعه أو جماعته، وتبني قيمهم ومعاييرهم، إذن يمكن فهم توجه الناخب إلى صناديق الاقتراع أو مقاطعتها بأنه فعل يماثل أفعال أفراد محيطه القريب الذي ينتمي إليه وكي لا يخرج عنهم.

[1] إسماعيل علي السعد، مرجع سبق ذكره، ص173.

[2] Philip Braud, Le comportement électoral en France, PUF, 1973, p 56.

[3] IBID, p 39 .

3.2- الدلالة النفسية:

تعلو نسبة المشاركة في الانتخابات في أزمنة الحروب والأزمات، ويدل ذلك على أن الأفراد يهدفون من خلال أدائهم الواجب الانتخابي إلى إشباع الحاجات النفسية الفطرية لديهم من أمن واستقرار[1]، ويذهب البعض إلى أن لدى الناخبين قلق كامن حتى بعيدا عن الفترات الاستثنائية، وذلك إنما هو استقرار للقلق الطبيعي الموجود لدى الإنسان[2]، ويعد الانتخاب منفذ مناسب للتحرر من ذلك القلق، والتخلص منه باتخاذ دور نشط وفعال، عوض الاستسلام السلبي للظروف، وقد يكون من دواعي ذلك القلق الخوف من المستقبل غير الأكيد في حالة انعدم الاستقرار السياسي، أو الخوف من الفوضى، والحرب الأهلية ....الخ، وقد يكون التصويت أيضا دليل على أن الناخب يسعى إلى التقليل من قلقه، ومن التوتر الذي ينجم نتيجة إهماله لأحد واجباته المدنية والعكس يشعره بمتعة ممارسة حقوقه.

4.2- الدلالة العقلانية :

يدل السلوك الانتخابي للأفراد على محاولة لتحقيق مصالح خاصة أو جماعية، أو حتى المصلحة العامة للمجتمع، التي ليست إلا ترجمة لقبول المصالح الخاصة اجتماعيا[3]، وهذا بعد حسابات عقلية يقوم بها الأفراد ثم اتخاذ سلوك انتخابي تبعا للحاجات المادية والمعنوية التي يمكن لهم أن تكتسب من وراء ذلك السلوك، أي أن السلوك الانتخابي يتم بدافع تحقيق المصلحة.

لكن **فيلب برو**"[4] **Philip Braud** " يرى أن دافع تحقيق المصلحة يلعب دورا ثانويا فقط في تفسير السلوك الانتخابي، وذلك لأسباب التالية:

- أن العقلانية ليست هي وحدها التي تحرك سلوك الفرد عند إقدامه على التصويت إذ هناك شخصيته الواعية غير الواعية، ونظامه النفسي الذي يؤثر على الجانب العقلي.

- أن الناخب يجهل مصالحه الخاصة، بفعل غياب المعلومات الكافية أوجراء الحصول أحيانا على كم هائل ومتناقض منها.

- أن الناخب يبقى دائما مترددا حول المرشح أو السياسة التي يمكن أن تحقق مصالحه، لأنه يجهل الطريقة المثلى التي توصله إليها.

---

[1] عبد الناصر جابي، مرجع سبق ذكره، ص184.

[2] Philip Braud, Sociologie Politique, OP. CIT, P 45.

[3] IBID, p 27.

[4] IBID, pp23, 30.

3- مدى تأثير العوامل الاجتماعية في نسب المشاركة الانتخابية:

1.3- دور سياسة الحكومة في استقطاب الناخبين:

هناك توافد كبير على صناديق التصويت من قبل بعض الجماعات، ويعود السبب في ذلك إلى تأثرهم بسياسة الحكومة أكثر من غيرهم من المواطنين، نجد مثلا موظفي الدولة الذين تتأثر أوضاعهم المادية وحياتهم العملية بسياسة الحكومة، ولذلك يقبلون على الاقتراع أكثر من الجماعات الأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية و في الكثير من الدول الأوربية[1]، وهناك أيضا جماعات تعاني من ضغوط اقتصادية لا يمكنها مجابهتها لوحدها دون الاعتماد على مبادرة الدولة في حلها، لاسيما بعض الأزمات الاقتصادية التي كثيرا ما تنسف بمشاريعها الاستثمارية، وبذالك تكون نسبة مشاركتهم الانتخابية معتبرة، غير أن المصالح الاقتصادية ليست الدافع الوحيد دائما نحو صناديق التصويت، بل ثمة قضايا أخلاقية ودينية كالتشريع الهادف لتنظيم الأسرة وإباحة الطلاق ...إلخ، يوجه عدد أكبر من النساء نحو صناديق الاقتراع في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.[2]

2.3- مدى إمكانية إمداد المواطن بالمعلومات:

ربما تجمع جماعتين مصلحة متساوية في السياسة الحكومية، غير أن هناك تباين في القدرة على الوصول إلى المعلومات التي تمس مصلحة أفراد جماعة ما، فمثلا يعتبر أثر السياسة الحكومية على موظفي الدولة بالغا وواضحا، وكذلك بالنسبة إلى السياسية الزراعية التي يستفيد منها المزارعين، فالتعليم يساعد كثيرا على فهم وإدراك المشكلات الاجتماعية المعقدة، لذلك تتميز الجماعات الأكثر تعليما بارتفاع معدلات انتخابهم، عكس أصحاب الأعمال المكتبية التي تتاح لهم الفرصة لاكتساب هذا الإدراك للمشكلات بما في ذلك ربة البيت، وهذا ما يفسر تراجع معدلات الانتخابات لدى النساء.[3]

يشير **"كارل ماركس"** إلى أن الوعي الطبقي ينمو بين العمال الذين تجمعوا في مصانع كبرى، كذلك في المناطق السكانية بالطبقة العاملة في المدن الكبرى، فبمقدرهم أن ينشطوا سياسيا بفضل تنظيم حياتهم، عكس العمال الذين

[1] محمد السويدي، مرجع سبق ذكره، ص145.

[2] المرجع نفسه، ص 155.

[3] محمد السويدي، مرجع سبق ذكره، ص 156.

يتم عزلهم لكي لا ينمو في أنفسهم الفهم السياسي الطبقي، نظرا لتباعدهم وعدم احتكامهم مع بعضهم البعض مثل الفلاحين المعزولين أيضا.[1]

كما أن **ماكس فيبر** يشير إلى أن القدرة على المساهمة في النشاط السياسي تحدده مهنة الفرد، فمثلا طبيعة عمل المحامي توفر له الوقت الكافي ليكون ذا نشاط سياسي، بينما يصعب على الطبيب أن يشارك في النشاط السياسي نظرا لطبيعة عمله، لذلك تعتبر أوقات الفراغ مهمة في تنمية الوضع السياسي.[2]

4- التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على السلوك الانتخابي في الجزائر:

1.4- التحولات الاجتماعية:

يعد الاجتماع الإنساني ضرورة حتمية، لذلك يرى ابن خلدون أن المجتمع لابد منه، فالإنسان مدني بفطرته وطبيعته، إذ تربط بين أفراده علاقات وخدمات متبادلة، فالفرد يؤثر ويتأثر بالمجتمع، وثمة آليات ضابطة للنظام تمظهرت في صورة مؤسسات متعددة تسير أمور الفرد والجماعات. ولما كان الإنسان اجتماعي فإن العامل الاجتماعي يحتل مكانة بالغة الأهمية في حياة الإنسان، فهو يبلور مختلف قراراته وفي شتى الميادين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، واندماج الإنسان ضمن الإطار المجتمعي يجعله يتأثر بتلك العوامل لاسيما منها المشاركة الانتخابية في الحياة السياسية، وتتحكم في السلوك الانتخابي محددات ناجمة عن عوامل اجتماعية تخص الفرد في يومياته، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تنتهجها الدولة في ظل مخططاتها السياسية والتي من دون شك تؤثر على الوضع الاجتماعي للفرد، وهذا ما حرك رغبة البحث حول مفعول هذه العوامل والمحددات على سلوك الفرد الانتخابي، ولكن قبل الخوض في التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وتأثيراتها على السلوك الانتخابي سنحاول الإحاطة بمصطلح التحول من حيث المفهوم والذي يترجم في حقيقة الحال صورة التغير الاجتماعي الحاصل داخل المجتمعات.

إن محاولة تفسير وفهم أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية على السلوك الانتخابي للفرد يتطلب عرض التحولات الديموغرافية التي شهدها المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة فعلى مستوى:

- **تركيبة السكان:** التي تعتبر بمثابة المحرك الرئيسي في أي بلد للحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك بالنظر للدور الفعال الذي يؤدونه في عملية التنمية والتحول الاقتصادي والاجتماعي، ومشاركتهم في تنفيذ المخططات والبرامج التنموية المختلفة.

---

[1] المرجع نفسه، ص 157.

[2] المرجع نفسه، ص 157.

فمفهوم السكان ينطوي على"عدد الأفراد الموجودين داخل حدود دولة معينة من المواطنين والأجانب المقيمين إقامة دائمة (الأساس الواقعي) أو داخلها وخارجها معا من المواطنين (الأساس النظري) في فترة معينة من الزمن."[1]

2.4- التحولات الاقتصادية:

مما لاشك فيه أن الاقتصاد هو عصب القوة في أي مجتمع، ويعتبر أحد المعطيات الكبرى والمؤثرات الضخمة في العالم اليوم، بحيث يصنع ويحدد الكثير من المسائل خاصة منها السياسية، لذلك عد الاقتصاد والسياسة عنصران متفاعلان يحتاج كل عنصر للآخر، فالاقتصاد عنصر أساسي في بناء العملية السياسية والمتمثلة أساسا في الانتخابات، ويؤثر الاقتصاد بصورة كبيرة في مجرياتها، لاسيما فيما يتعلق بصلب العملية الانتخابية والمتمثل في الناخب، فإلى أي مدى يؤثر العامل الاقتصادي في صنع وتشكيل السلوك الانتخابي لفرد؟

عرف الاقتصاد الوطني منذ استقلال البلاد تحولات وتغيرات هامة فرضتها الظروف والتحولات التي شهدتها الساحة الوطنية والدولية معا، وذلك على كافة المستويات الاقتصادية الإيديولوجية والسياسية، فكانت في مطلع الاستقلال قد اعتمدت إستراتيجية وهي نظرة اشتراكية مرتكزة على التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على منافذ الاقتصاد، لكن سرعان ما بدأت تلك الإستراتيجية تظهر معالم الضعف والاختلال خاصة ابتداء من سنة 1986، نتيجة الأزمة النفطية التي أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني الذي دخل في أزمة معقدة جرّت الجزائر بداية من التسعينات إلى تبني خيار اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد الموجه.

وموازاة مع هذا التحول، انتهجت الجزائر جملة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية المتتالية والواسعة التي مست كل القطاعات الاقتصادية، سواء تلك الإصلاحات التي كانت بإرادة الدولة التي بدأت معالمها منذ سنة 1986، أو التي اعتمدت في إطار الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

لم يتوقف نهج الإصلاحات بنهاية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1986، والذي كان تحت إشراف FMI بل لازال التغير مستمر ومتواصل إلى حد اليوم.

في سياق هذه المنظور لجأت الجزائر غداة الاستقلال إلى تجربة سياسة تنموية شاملة، تبلورت رؤاها في مواثيق ونصوص لاسيما منها برنامج طرابلس 1962، والذي هدف إلى بناء مجتمع متوازن اجتماعيا اقتصاديا، وعليه فخطوطه العريضة تمحورت حول بناء اقتصاد وطني يرتكز على مبدأ التخطيط في توظيف الموارد المادية والبشرية في

[1] عبد الحميد فراح، الأسس الإحصائية للدراسات السكانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975، ص 451.

قطاعاته المختلفة، لضمان تحقيق الآفاق الاجتماعية للجماهير من خلال رفع المستوى المعيشي والقضاء على البطالة ومحو الأمية وتطوير الثقافة الوطنية.[1]

يمثل برنامج طرابلس مرحلة انتقالية بعد الخروج من الحقبة الاستعمارية، وقد تم في سياق ذلك إعلان ميثاق آخر بعد سنتين من الاستقلال سمي بميثاق الجزائر، والذي عني بتحليل الوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للبلاد، الذي أرسى في الأخير آلية أو آليات لحل المشاكل التي نتجت عن الركود الاقتصادي والتدهور الاجتماعي.

وقد نص ميثاق الجزائر صراحة على المنهج الاشتراكي في التسيير أي تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال المركزية في التسيير، وفي الملكية العامة لوسائل الإنتاج، ومحاولة بناء اقتصاد وطني مؤسس على قواعد متينة سعيا للتخلص من التبعية الأجنبية، إن التحولات السياسية التي حدثت بعد إعلان ميثاق الجزائر من خلال ظهور قيادة جديدة ساهمت في الانطلاقة الفعلية وفي تجسيد مضامين ميثاق الجزائر، حيث شهدت حركة تنموية بالتدخل المباشر للدولة في الميدان الاقتصادي بانتهاج أسلوب التخطيط وكذا نظام التسيير الذاتي، حيث أسست شركات كبرى بداية بالشركة الوطنية للمناجم عام 1966، ثم الشركة الوطنية لمواد البناء عام 1967، وقد استقطبت هذه الشركات عددا كبيرا من العمال لما كانت توفره من مكافآت مادية مغرية إلى جانب رواتب شهرية، وقد كانت تحدد الأهداف العامة للاقتصاد الوطني ليس على حساب منطق قانون العرض والطلب وإنما حسب الخطة الاقتصادية الموضوعية، وتحقق المطالب الاجتماعية للعمال وكذا المساهمة في خلق شروط الاستقرار السياسي والاجتماعي.

أين تم تطبيق في هذه المرحلة المخططات الكبرى، والتي ترمي إلى إقامة أسس اقتصادية غير تابعة ومتحررة من القيود الاستعمارية، وانتهاج اقتصاد أساسه الصناعة والتخلص من الهيمنة الأجنبية بتأميم الثروات حيث أممت المناجم في 1966، والمؤسسات الصناعية في 1968، والمحروقات 1971.

هذه القرارات الاقتصادية تدعمن بإعلان الميثاق الوطني في سنه 1976" والذي يعتبر استمرار لعملية التوضيح السياسي والبلورة الإيديولوجية ابتداءا من برنامج طرابلس 1962 مرورا بميثاق الجزائر 1964 إلى بيان 19جوان 1965، حيث تحددت معالم بناء مجتمع جزائري وفق نظام اجتماعي اشتراكي" على اعتبار أن الاشتراكية في الجزائر ليست اختيارا تعسفيا ولانتظام مستوردا ألصق بجسم أمة خادمة، وإنما في مسيرة حية تضرب بجذورها في أعماق

[1] حميد خروف، مرجع سبق ذكره، ص 193.

الكفاح من أجل التحرير الوطني وترتبط ارتباطا وثيقا بالأمة الناهضة وبمصيرها."[1] وعلى هذا الأساس فإن الاشتراكية في الجزائر ترمي إلى تحقيق أهداف ثلاثة:

- دعم الاستقلال الوطني.

- إقامة مجتمع متحرر ومنع استغلال الإنسان للإنسان.

- ترقية الإنسان وتوفير فرص لتفتح شخصيته وتطورها.[2]

اتسمت العشرية الأولى منذ بداية الاستقلال باجتهاد الدولة على امتصاص الأزمات الاجتماعية السائدة، وذلك بالاستناد إلى آليات ذات أبعاد اقتصادية اجتماعية متصلة بالنظام الاشتراكي، حيث أفرز هذا الأخير نماذج سلوكية محددة بقيم كان لها تأثير بالغ في توجيه سلوك الفرد في الحالات المختلفة السياسية منها والاجتماعية والثقافية، ومن دون شك فالمنهج التنموي الذي تم إتباعه منذ الاستقلال قد خلق حالة من الفوضى التسييرية، من خلال التركيز على توزيع الموارد عن طريق دعم أسعار المواد الاستهلاكية المستوردة، وكذا اعتماد المؤسسات العمومية على التمويل من الخزينة العمومية رغم إفلاسها، تركت هذه المؤسسات تشهد في بداية الثمانينات أزمة تراجع في الموارد المالية مما جعلها تدخل في سياسة الاستقلالية التي اتبعتها الدولة خاصة مع صدور الميثاق الوطني 1986، والذي أقر مبادئ عامة لتنظيم الاقتصاد الوطني وحتمية منح الاستقلالية للمؤسسات الاقتصادية بغرض تحسين فعاليتها إما على مستوى نموها الخاص أو مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة أين تتمتع المؤسسة الاقتصادية بالشخصية المعنوية، كما تتمتع باستقلال مالي والأهلية الكاملة، فتشترط وتلتزم وتتعاقد بكيفية مستقلة بواسطة أجهزتها المؤهلة لهذا الغرض.[3]

غير أن هذه الإستراتيجية سرعان ما اعترضتها صعوبات كبيرة، بفعل تقلص الموارد المالية نظرا لانهيار أسعار النفط في منتصف الثمانينات، والذي كان يحتكر حوالي 95%من العائدات الجزائرية بالعملة الصعبة، مما أدى إلى العودة إلى زمن الندرة والمضاربة والسوق السوداء، بعدما تجاوز نظام الشاذلي بن جديد 1979-1991 سياسة التقشف والندرة التي سادت في عهد بومدين (1965-1979)، إذ تجمدت أغلب مشاريع الاستثمار الاقتصادي ذات الطبيعة الإنتاجية لصالح الإنفاق غير الإنتاجي.

---

[1] حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، 1976، ص30.

[2] حميد خروف، مرجع سبق ذكره، ص196.

[3] مصطفى عشري، أسس علم النفس الصناعي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص234.

عُرفت سنوات الثمانينات بالعشرية السوداء، نسيج اقتصادي وصناعي ضعيف، ومستويات الأداء والمردودية متواضعة في غالبية القطاعات، فتصاعدت معدلات البطالة لتسجل في منتصف الثمانينات 1.5 مليون نسمة يمثلون 20% من القوى العاملة، وتفاقمت المديونية الخارجية التي تجاوزت 20 مليار دولار وارتفع ضغط خدمات الديون التي أصبحت تقدر بـــ 8 مليار أي ما يساوي 3/1 عائدات النفط في تلك الفترة .

فالمؤشرات الاقتصادية كانت تشير إلى الوضعية المزرية التي تمر بها الجزائر، منها التضخم الاقتصادي الذي بلغ في نهاية الثمانينات 16.5%، كذلك قلة الاستثمارات، وتسجيل نقص كبير في مناصب الشغل، بحيث لم يستطيع القطاع الاقتصادي خلق أكثر من 100 ألف منصب عمل سنويا، في وقت كانت طلبات التشغيل تصل إلى 250 ألف طلب عمل، وفي خضم هذه الظروف تعقدت الأوضاع الصعبة التي كانت شرائح واسعة من المجتمع تعانيها في حياتها اليومية صعوبات في النقل، أزمة سكن حادة ندرة مياه الشرب ضعف في الرعاية الصحية، تقلص فرص التعليم، ندرة السلع الاستهلاكية الأساسية والمضاربة بأسعارها في السوق، تصلب الإدارة وتعنتها.[1] هذه الظروف كلها عجلت في دخول الجزائر في أزمة عميقة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي إبان الثمانينات من خلال حركة احتجاجية عديدة في مناطق متفرقة من البلاد، وجاءت بفعل حالة الإقصاء والتهميش الذي عانت منه شرائح هامة في المجتمع مظاهر الظلم الاجتماعي الناتج عن نظام سياسي محتكر للسلطة و الصلاحيات وباقي الامتيازات، وفي ظل هذه الأوضاع والتحديات لجأت الجزائر إلى سياسة الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات النقدية والمالية الدولية إذ أبرمت الجزائر اتفاقين الأول كان في شهر ماي من سنة 1989 مع صندوق النقد الدولي عرف بـــ (ستاندباي stand-by) تعهدت بموجبه الالتزام بتحقيق مجموعة من المؤشرات منها:

- التقليص من العجز المزاني.

- تعديل سعر الصرف للدينار.

- إلغاء الدعم والالتزام بتحديد الأسعار.

والاتفاق الثاني تم في آخر شهر جوان من سنة 1991، فرض من خلاله صندوق النقد الدولي شروط أخرى تمثلت فيما يلي:

- تحرير التجارة الخارجية والأسعار.
- التقليل من النفقات العمومية عن طريق تصقيف الأجور وثباتها.

[1] العياشي عنصر، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، المستقبل العربي، العدد 191، جانفي 1995، ص ص 83-94.

- التقليص من هامش تدخل الدولة في الاقتصاد مع خوصصة المؤسسات العمومية المفلسة.[1]

وعلى الرغم من هذه الآليات المنتهجة من قبل الحكومة إلا أن الاقتصاد الوطني بقي يعاني من إختلالات كبيرة تتمثل في:

- نسبة تضخم مرتفعة تقدر بـــ 32% سنة 1992 و 20.8% سنة 1993.

- تزايد ارتفاع الديون الخارجية وتضعضع المبادلات التجارية واختلال توازن ميزان المدفوعات.

- عجز في مجال السكن وفي المرافق الاجتماعية الأخرى .

- استيراد أكثر من 50% من المواد الغذائية .

لقد كرست هذه الأوضاع عمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي فرض على السلطات مواصلة الاتصال بالمؤسسات النقدية الدولية، وإعادة جدولة الديون، وذلك بإبرام اتفاق ستاندباي 1994 لمدة سنة، وبعدها برنامج للتصحيح الهيكلي لمدة ثلاثة سنوات متتالية، أي منذ أفريل 1995 إلى غاية مارس 1998[2]، فهذا البرنامج المتعلق بالتثبيت والتكيف الاقتصادي عم مختلف أوجه السياسة الاقتصادية الكلية للدولة الجزائرية، سواء تعلق الأمر بالسياسة المالية النقدية التجارية أو الإصلاح الهيكلي، إضافة إلى بعض التدابير المرتبطة بالقضايا الاجتماعية وإصلاح قطاع الإسكان والبيئة، وشملت هذه الاتفاقات تلك البرامج إصلاح جميع القطاعات:

- تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية.
- التجارة والمدفوعات الخارجية.
- قطاع الزراعة وسوق العمل.
- تدابير الحماية الاجتماعية والقضايا الاجتماعية.
- نظام الصرف والأسعار.

وتبعا لهذا البرامج أيضا تمت إعادة جدولة الديون التي شملت أكثر من 17 مليار دولار، ناهيك عن تقديم قروض استثنائية بـــ:5.5 مليار دولار لتعديل ميزان المدفوعات، وفي شهر جويلية من سنة 1995 تمت إعادة جدولة الديون

[1] عيسى بن ناصر، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكيف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية العدد7، جامعة باتنة، الجزائر، ديسمبر 2002 ، ص 126-128.

[2] عبد الحق بوعتروس، الانعكاسات الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد11.

بمبلغ 7 مليار دولار مع نادي باريس للمرة الثانية، بعد ا تمت فتلك الأولى التي تمت في ماي 1994 تبعا لاتفاق ستاندباي بمبلغ 3.2 مليار دولار بغرض إدخال التصحيحات اللازمة للمحافظة على التوازنات الداخلية.[1]

أما بخصوص السياسية المالية والنقدية فقد تم إعادة هيكلة النظام المالي بما يتوافق ومتطلبات السوق حيث استفادت البنوك التجارية من مبلغ 217 مليار، مابين 1991 و 1996 كتعويض عن 80% من خسائر الصرف الناتجة عن تخفيض سعر الدينار، وإعادة تمويل بعض البنوك، كما استهدف البرنامج خفض عجز ميزانية الدولة من خلال زيادة الإيرادات وتقليص النفقات، فانخفضت مبالغ إعانات الأسعار التي كانت تستوعب 4.9% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 0.8% سنة 1996، وهذا من أجل إيصال فائض ميزانية إلى 0.6 % قبل السنة الأخيرة من الاتفاق، كما قامت السلطات العمومية بتخفيض الدينار بـــ 7.3% في مارس 1994و بـــ 40.19 % في أفريل من نفس السنة، إذ أن تسوية سعر الصرف هو من بين الإجراءات الأساسية لبرنامج التعديل الهيكلي بغرض[2]:

- إنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة.
- إزالة وتضييق الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي.
- السماح باستحداث مكاتب للصرف تتعامل بالعملة الصعبة في سنة 1996.

ورغم النتائج والآثار الكارثية اجتماعيا جراء تطبيق هذا البرنامج، إلا أنه حقق تحسنا في المؤشرات الاقتصادية الكلية.أما في بعض معدل التضخم خلال سنوات برنامج التعديل الهيكلي فشهد انخفاضا ملحوظا في نسب التضخم من سنة لأخرى كما يلي:

جدول رقم(05): معدلات التضخم.

السنة	94	95	96	97
نسبة التضخم	%38.5	%21.7	%18.7	%7

كما عرف تحسن وضعية الموازنة العامة للدولة وذلك كما يلي:

جدول رقم (06): يمثل الموازنة العامة للدولة.

السنة	93	94	95	96	97
العجز أو الفائض	8.7-	44 -	1.4 -	3 +	1.3+

[1] زين الدين بن لوصيف، تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي، نادي الدراسات الاقتصادية، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص 12.
[2] المرجع نفسه، ص13.

إن المعطيات الإحصائية المشار إليها كشفت حقيقة تحسن في مستوى الاقتصاد الكلي، إلا أن الملاحظ أن الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات لم يتحقق بالشكل المرجو، وكذلك الاستثمار من جانب القطاع الخاص.

إن آثار برنامج إعادة هيكلة الاقتصاد ترتبت عنه نتائج سيئة على الصعيد الاجتماعي، كتزايد معدل البطالة حيث بلغ عام 1997حوالي 26.41 %، نظرا لعدم وجود مؤشرات اقتصادية إيجابية جديدة إضافة إلى تخرج الشباب الجامعي الحامل للشهادات، مما يزيد ذلك من الضغط على آليات التشغيل مع التسريح الواسع للعمال نتيجة حل مؤسساتهم، كما عرف مستوى المعيشة انخفاضا كبيرا بإحصاء أكثر من 4 ملايين شخص يعيشون دون مستوى الفقر.[1]

اجتمعت هذه الظروف الاجتماعية المترتبة عن التحولات والإصلاحات الاقتصادية، فأثرت على المجتمع الذي عايش ربع قرن وما يزيد عن ذلك تحولات بارزة في كثير من المجالات، انعكست على أفكار الأفراد وقيمهم وسلوكياتهم المختلفة، وما يحدث أثناء الانتخابات دليل على ذلك، فمنذ أول انتخاب بعد الاستقلال الذي تم فيه تسجيل حضور قوي للناخبين، بفضل سياسة الدولة ودعايتها في إطار الحزب الواحد والرؤية الواحدة، وتربط المشاركة في الانتخابات بالمصير الوطني والدفاع عن مكتسبات الاشتراكية، واستمر هذا الحال على هذا الوضع إلى غاية الانفتاح السياسي مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، وما تبعها من إصلاحات وتغير في النهج والنظام الاقتصادي والمخلفات المترتبة عن إعادة الاختيار للطريق الأنسب للاقتصاد الوطني، حيث شهدت أولى الانتخابات التعددية سلوك مغاير من قبل الناخب الذي صوت ضد حزب النظام، وهذا بعد أن مل الناخب من السياسة الاقتصادية والاجتماعية المتبعة من طرف الحكومة آنذاك، والتي زادت من أوضاعه المعيشية سوءا، فخرج منتفضا للتعبير عن رفضه في أول فرصة أتيحت له، وقد عرفت نسبة المشاركة في الانتخابات البلدية سنة 1990 65.15%، إلا انخفضت سنة 1991 إلى 59% لترتفع من جديد إلى حدود 75% وذلك بزيادة 10% عن تلك التي سجلت عن أول انتخابات تعددية جرت في الجزائر، هذا التباين في سلوك الناخب يدل على أن نسبة من الناخبين 10% عن أول انتخابات تعدديه في الجزائر التي غابت في الانتخابات السابقة، غيرت موقفها نظرا لضغوط الأحداث اليومية التي اختارت مرشح السلطة بدل الفوضى والاحتمالات الغير مرغوب فيها في مجال الاقتصادي والوضع الأمني.[2]

واستمرت الجزائر بعد سنة **2000**، في عملية مواءمة منظومتها القانونية وتشريعاتها مع معاير اقتصاد السوق، فتم تعزيز المسار الذي بدأ في مرحلة التعديل الهيكلي والاستمرار بالموازاة مع ذلك التفاوض حول اتفاق الشراكة مع

[1] المرجع نفسه، ص13.

[2] رياض الصيداوي، الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر، ج1، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2542، جانفي 2009.

الإتحاد الأوروبي، الذي أصبح ساري المفعول في بداية سبتمبر **2005**، و لم يتوقف الحد هنا بل استمرت الجزائر في مسارها الإصلاحي حتى مواءمتها لكل قوانينها بما ييسر اندماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي، وهي حاليا على وشك الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتم تعزيز هذه الخطوة بالانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتحكم بضمان الاستثمار والذي تجرى مراجعة قوانينه بغرض مواصلة تسيير الاستثمارات، ومنح المزيد من المزايا الجبائية وغيرها لكافة الذين يرغبون في الحصول على امتيازات استثمارية في نطاق الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى ذلك رصدت الجزائر إمكانيات ضخمة للإنعاش والتنمية الاقتصادية، حيث سخرت بين **2005** و **2009** ميزانية تقدر بـــ **100** مليار دولار في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج الخاص بولايات الجنوب والهضاب العليا.[1]

وتندرج هذه البرامج في سياق تدعيم مكاسب المرحلة الممتدة بين **1999** و**2003**، أين استثمرت الدولة ما يقارب **30** مليار دولار من الأموال العمومية لتشييد الهياكل القاعدية والسكنات، وفي المرحلة ذاتها وصل الاستثمار الخاص الجزائري إلى ما قيمته **06** مليارات دولار، وقت بلغت الاستثمارات الأجنبية بما فيها قطاع المحروقات ما يفوق عن **10** ملايير دولار، وعرفت الفترة الممتدة بين **1999** و **2004** إنجاز ما قيمته **46** مليار من الاستثمارات الواردة من مختلف المصادر، الأمر الذي مكن من تحقيق نمو مكثف للناتج الداخلي الخام قاربت نسبة **07 %** سنة **2003**، و **06%** سنتي **2004** و**2005**، وهو ما أدى إلى خلق ما يفوق مليون منصب شغل، فانخفضت نسبة البطالة من 29% من السكان العاملين سنة **1999** إلى **15%** سنة **2005**، والطموح إلى تذليل النسبة إلى أقل من **10 %** في سنة **2010**.[2]

وبالنظر إلى الأموال التي ضخت بغرض إنعاش المشاريع الاقتصادية حيث فاقت **200** مليار دولار خلال بضع سنوات فقط، والتي تعد سابقة في تاريخ نفقات الجزائر، غير أن وضعية الاقتصاد الوطني لم تعرف التحسن المأمول، فالصادرات مازالت تعتمد على البترول وفاتورة الإستراد ارتفعت إلى ما يزيد عن **40** مليار دولار خلال سنة **2008**[3] فقط، القسط الأكبر منها خصص لاستراد المواد الغذائية وهو دليل دامغ على أن الاقتصاد الوطني هش ولا يتماشى والإستراتيجية الوطنية بعيدة المدى.

---

[1] ح سليمان، الجزائر بلد غني بدون اقتصاد حقيقي، جريدة الخبر، الجزائر، العدد5545، السنة التاسعة الصادرة بتاريخ: 2009/02/07، ص 2.

[2] عبد الوهاب بوكروح، مؤشرات اقتصادية مشجعة، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ:2008/12/10.
httt : // bwahab 2505.maktoobblog.com.

[3] ح سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 2.

إن التطرق إلى المراحل التي شهدها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا، هو من أجل تكوين صورة عن تلك التحولات التي حصلت ومدى انعكاساتها على التجارب الانتخابية التي عرفتها الجزائر، وكيف يؤثر العامل الاقتصادي في توجهات الناخبين، إذ لا يمكن فهم سلوكيات الظاهرة الانتخابية دون ربطها بالعوامل الاقتصادية.

3.4 – أثر الظروف الاجتماعية على السلوك الانتخابي:

تعتبر البيئة المجتمعية من دون شك أهم البيئات التي يتأثر بها الفرد، فالإنسان نتاج بيئته، وهي تعد من المؤثرات والمحددات الأكثر فاعلية في تشكيل السلوك الخاص بالأفراد ثقافيا واجتماعيا وسياسيا.

إن تجاهل إبراز دور الظروف الاجتماعية في الحياة السياسية، عند مسألة التحليل السوسيوسياسي لاسيما في الميدان الانتخابي، يعد تقصيرا في إحدى المؤثرات الفعالة في تحديد سلوك الفرد الانتخابي، فعند تناول ميدان الانتخاب يبرز الجانب الاجتماعي بصورة كبيرة كأحد الأسس الفعالة خاصة أثناء الحملات الانتخابية، والذي يأخذ كأولوية لدى المرشحين، ومن البداية فإن إعطاء صورة عن الظروف والأوضاع الاجتماعية للبيئة التي يعيش فيها الفرد تمكن من معرفة مدى الاهتمام الذي يوليه هذا الأخير بالحياة السياسية عامة وبالعملية الانتخابية خاصة.

يمثل مستوى المعيشة والبطالة والفقر وانتشار الأمية، أبرز المؤثرات التي تترجم واقع التنمية في أي مجتمع كان، وعليه كان يجب الإشارة إلى كل عنصر وتحليله بالتركيز على الحالة الجزائرية وتبيان تأثير الظروف الاجتماعية على الفرد أثناء العمليات الانتخابية، التي ميزت المشهد السياسي في الجزائر منذ الاستقلال.

في الحقيقة أن التغير في إحدى ميادين المجتمع يؤدي حتما إلى حدوث تغير في ميادين أخرى من هذا المجتمع، فالتحولات الاقتصادية التي طرأت على المجتمع الجزائري أثرت في جانبه الاجتماعي أثرا بالغا، فإذا كان عزل الجانب الاقتصادي عن الجانب الاجتماعي غير مطروح باعتبارهما وجهين يعكسان مجتمع واحد، فالتحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر أثرت بصورة واضحة في جانبها الاجتماعي ونجمت عنها آثارا على الفرد والمجتمع تمظهرت فيما يلي:

1.3.4– تأثير الفقر على السلوك الانتخابي:

شكل الفقر إحدى المعضلات العالمية العويصة التي أصبحت تتزايد وتتوسع مع مرور الوقت مساحة وعمقا، وقد تم إحصاء على الصعيد العالمي ما لا يقل عن 1.5 مليار من الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، أغلبهم في البلدان النامية التي تحصي ما يزيد عن ثلث سكانها يعيشون في فقر مدقع.

وتعتبر الجزائر واحدة من بلدان الجنوب التي تعاني من مشكلة تنامي أعداد الفقراء، على الرغم من توفرها على كل الإمكانيات المادية والبشرية لإحداث نهضة تنموية شاملة.

والفقر يعد من المؤشرات على مستوى القياسات الأساسية، التي تؤخذ بعين الاعتبار كمؤشر على التنمية البشرية ويقصد بها كما يشير إليه **روبرت مكنمارا** على أنه:" تلك الأحوال المعيشية التي تتكون نتيجة سوء التغذية والجهل والمرض وارتفاع وفيات الأطفال، وقصر العمر الافتراضي، مما يجعلها أدنى من المستوى المعهود للحياة اللائقة."[1]

من منظور سوسيولوجي يعرف الفقراء على أنهم من هم بحاجة إلى مساعدة اجتماعية من المجتمع، فالفقر يجب أن ينظر إليه على أنه "حالة يعجز فيها الإنسان بسبب مجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية عن تلبية حاجياته المادية."

لقد أصبح الفقر من المشاكل الكبرى التي أتت على فئة كبيرة من المجتمع الجزائري، حيث وصلت إلى نسبة حد الفقر حسب التقرير الخامس للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، حول التنمية البشرية لسنة 2004 بـــ:1.6 من سكان الجزائر، وحسب تقرير 2004 حول الشراكة الأورو متوسطية منتدى الأورو متوسطي، فإن نسبة حد الفقر الدنيا بلغت 2.5% من إجمالي سكان الجزائر[2].وللوقوف على واقع الفقراء في الجزائر نقدم بعض إحصائيات الوضع الاجتماعي كما يلي:

في سنة 2005 سجل معدل البطالة 15.2%، وإن 2.671 مليون شخص بطال، وكذا 2.2 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر، منهم 518 ألف يعيشون في حالة قصوى من الحرمان، هذا حسب التعداد الرسمي، في حين تقول الهيآت الدولية أن نسبة البطالة في الجزائر كبيرة ولا تقل عن 30 %، كما قدرتها مؤسسة دولية معروفة وهي هيئة "أكسفورد بزنس حروب" تبعا لتقرير خبرائها.[3]

– نسبة الأمية تجاوزت 23.7% سنة 2005 هذا عند الكبار البالغين أكثر من 15 سنة.

– بالنسبة لتوزيع الدخل السنوي فإن نصيب الفرد من الإنتاج الداخلي الخام انتقل من 1496 دولار سنة 1995، إلى 3116.7 دولار سنة 2005، غير أن المجتمع الجزائري يشهد تباينات اقتصادية واجتماعية كبيرة بحيث تشير

---

[1] آنب درننج، الفقر والبيئة، ترجمة محمد صابر، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع 1991، ص 10.

[2] Le rapport 2004 sur le méditerranéen, édité par le Forum euro méditerranéen des instituts partenariat euro.
تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ :20/01/15
(FEMISE)www.femise.netéxonomiques

[3] كامل الشيرازي، تباينات مقلقة لظاهرة البطالة في الجزائر
http : www.elaph.com/elaph.
تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ : 2009/01/18.
web/Economics/2008/2/303903.htm

الإحصائيات الرسمية إلى أن 10 % الأكثر غنى يستهلكون 32% من الدخل الوطني في حين أن 40% الآخرين يستهلكون 06% فقط من الدخل الوطني[1]، زيادة إلى ذلك في السنوات الأخيرة أصبحت الفئات الوسطى في حاجة إلى مساعدة اجتماعية، بعد التدهور الذي عرفته وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية، وبالإضافة إلى خريجي الجامعات التي تدخل إلى سوق العمل، مما أدى إلى توسيع مجتمع التهميش. وقد أحصت دراسة جديدة صادرة عن الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم 177بلدية فقيرة منها 46 بلدية تعاني الفقر المدقع والإقصاء، وهي محرومة من خدمات الصحة والتربية والماء وقنوات الصرف الصحي والغاز، إلى جانب انتشار البطالة والأمية والسكن غير اللائق، وقد أشار تقرير للديوان الوطني للإحصائيات، إلى تدهور قيمة الإعانات الاجتماعية المقدمة للأسر الجزائرية والتي تبقى دون المستوى، وذلك رغم تسجيلها لزيادات جد محتشمة، بحيث انتقلت قيمة هذه الإعانات من 375.6 مليار دينار سنة 2004 إلى 403.5 مليار سنة 2005، وإذا قمنا بإسقاط مؤشرات الفقر على الواقع الجزائري المتمثلة في السعر المتوسط للوجبة الغذائية 1500دج التوازن الطاقوي 2100 حريره اللازمة للجسم، قيمة الوجبة للأسرة، فسنجد العائلة الجزائرية تبقى فقيرة رغم الزيادات في الأجور.[2]ولا شك أن الفقر فاعل أساسي ومؤثر في سلوكيات الأفراد الاجتماعية، لاسيما أثناء العمليات الانتخابية، فالمواطن الذي يعيش حياة صعبة في يومياته قد لا يبالي تماما بالانتخابات ولا يعيرها أي اهتمام، لأنها حسب رأيه لا تغير من واقعه شيئا، وينصب اهتمام المواطن فقط في كسب قوت يومه، في حين قد يكون الفقر محفز على المشاركة في الانتخابات، وذاك طمعا في تحسين حالته الاجتماعية نظرا للوعود التي يقدمها المرشحون أثناء الحملات الانتخابية، إذ يؤمن البعض بأهمية التصويت من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، ومحاربة الفقر وتحسين الظروف الحياتية، ولذلك نجد أن الفقر يشكل سلوكين انتخابين للفرد، الأول سلوك رشيد من خلال التصويت، بحثا عن حلول لمشاكله الاجتماعية، والثاني امتناع رشيد نظرا لاقتناعه بعدم الانتخاب بسبب ضغط الظروف الاجتماعية التي يعيش فيها.

2.3.4- تأثير البطالة على السلوك الانتخابي:

البطالة من الظواهر العالمية تفشت في معظم المجتمعات الإنسانية الحاضرة والماضية، ولا يكاد يمر عصر من العصور إلا ويكون مشكل البطالة مطروحا بشكل أو بآخر، فهي ظاهرة ذات أبعاد متعددة اقتصادية تكشف عن وجود خلل في النشاط الاقتصادي، وهي في الوقت ذاته ظاهرة اجتماعية لما لها من آثار اجتماعية على تركيبة المجتمع.

[1] علي غربي، عولمة الفقر، يوم دراسي بعنوان التحديات المعاصرة، جامعة قسنطينة الجزائر، 2002، ص67.

[2] سلطان بلغيث، الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 32، هولندا يناير 2007، ص

البطالة في مفهومها هي وصف يطلق على حالة العاطلين عن العمل و القادرون عليه، ويسعون في طلبه غير أنهم لا يجدونه.[1]

وبمقدورنا أن نلاحظ تطور حجم البطالة في الجزائر استنادا إلى وجهة النظر الرسمية بشأن تقدير حجم البطالة، إذ نجد أنه في سنة 1985، كانت نسبة البطالة 16% من حجم القوى العاملة الإجمالي وفي إحصاء لسنة 1995 قفزت البطالة إلى نسبة 28.1% ثم إلى29.77% من تعداد 2000[2]، لتبلغ النسبة في سنة 2007 قرابة 13.8% ، ثم إلى ما دون 10% سنة 2010حسب تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، أما بالنسبة لمعدل ورقم البطالة الحقيقي في الوقت الراهن فهناك تضارب، فبيانات الحكومة ممثلة في الديوان الوطني الاقتصادي والاجتماعي تشير إلى أن عدد في سن العمل الذين يعانون البطالة أو يبحثون عن عمل قد بلغ 1.374.000 شخصا من أصل 8594000 شخصا نشطا، وذلك نهاية العام 2011، وهذه البيانات تختلف عن ما تقدمه تقديرات المؤسسات الدولية والتي تصر على أن نسبة البطالة في الجزائر تقدر بحوالي 30%.[3]

إن السواد الأعظم من كتلة البطالة يمثلهم الشباب خاصة المتعلمين منهم والذين هم حاملين لشهادات جامعية، إذ يصل عددهم إلى 430 ألف يضاف إليه 50 ألف طلب عمل جديد سنويا. ففي الجزائر يبلغ معدل أعمار نصف سكانه 34 مليون نسمة أقل من 25 سنة، في حين أن نسبة البطالة أكثر من 40% منهم في سن العمل[4]، من بينهم الآلاف من حاملي الشهادات، أكثر هؤلاء البطالين فقدوا الأمل في الظفر بمنصب عمل، فأصبحوا يشعرون أنهم مهمشون في المجتمع وانغلقت الآفاق أمامهم رغم أنهم يحملون شهادات عليا. وإجمالا تكشف إحصائيات غير رسمية عن أن إجمالي عدد العاطلين عن العمل يصل ثلاثة ملايين شخص، ويصل عدد طالبي العمل إلى 230 ألف سنويا.[5]

إن هذه المعطيات تعكس حجم البطالة في المجتمع، على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لمحاولة التقليل منها عبر إطلاق مشاريع استثمارات لخلق فرص للعمل، وقد راهنت الحكومة على مكافحة الظاهرة وتخفيض معدلاتها إلى حدود 9 % في السنوات القليلة المقبلة من خلال تبني إستراتيجية محددة.

---

[1] للمزيد حول مفهوم البطالة ينظر: رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة علم المعرفة، العدد 226، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 1998، ص ص 12-41.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، نوفمبر 2001، ص134.

[3] كامل الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص2.

[4] المرجع نفسه، ص2.

[5] سعيدة ب، المتعلمون أكثر عرضة للبطالة من الأمين في الجزائر، يومية الفجر، الجزائر، العدد 1584 الصادرة بتاريخ: 2009/04/14، ص12.

تُبرز الأرقام المتعلقة بنسب البطالة المنتشرة في المجتمع أن شرائح كبيرة لا تملك مدخولا يضمن لها العيش بكرامة، وهو ما يؤدي إلى ظهور آفات اجتماعية أكثر خطورة كالسرقة والغش والرشوة وظهور السوق السوداء ...إلخ، يضاف إلى ذلك أن الفرد العاطل عن العمل يوجه اهتمامه إلى الكيفية التي يوفر بها حاجياته ويصرف النظر عن أمور أخرى. لاسيما السياسية منها كالانتخابات مثلا، إذ تصبح آخر اهتمامات الكثير من الشباب البطالين، بسبب نظرتهم السلبية إليها بحيث يرون أنها لا تُغيـــّر شيئا من وضعيتهم الاجتماعية، وبالتالي تكون ردة فعلهم اتجاه العملية الانتخابية بالعزوف والمقاطعة والامتناع. في حين نسب وفئات أخرى من البطالين تتطلع دائما للمشاركة في الانتخابات، أملا منهم في أن تعمل الفئة المرشحة الفائزة في النظر إلى مشاكلهم ومحاولة حلها، وبالتالي مشاركتهم هنا تكون من أجل البحث عن الحلول للخروج من مشاكلهم الاجتماعية لا أكثر.

عندما بلغت الأزمة الاجتماعية حدة في نهاية الثمانينات ولدت انفجارا اجتماعيا في 05 أكتوبر من سنة 1988 نظرا لسوء المعيشة وانتشار الفقر والبطالة، ما أدى إلى خلق شروخ عميقة في بنية النظام السياسي الأحادي الذي انفتح على المجتمع ويستجيب في الأخير للانتقال الديمقراطي مما مكن الشعب في أول فرصة انتخابية له من الانتقام من ذلك النظام عبر التصويت لفائدة المنافس الكبير آنذاك الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بسبب أخطاء النظام في تسيير الأزمة الاقتصادية، وكذا رغبة المجتمع في تشجيع الوافد الجديد ومنحه فرصة للتغيير، أملا في حل مشاكله الاجتماعية في ظل الدعاية الإسلامية الانتخابية الكبيرة التي قام بها الحزب الفائز آنذاك ومن أجل مستقبل أفضل، وهو ما أدى إلى ظهور رفض للنظام السياسي القائم الذي كان يتبنى الخطاب الشعبوي، والذي عرف انتكاسة كبيرة بداية من أول انتخابات تعددية تعرفها الجزائر.

ومع المواعيد الانتخابية التي شهدتها الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي عام 1992، أي ابتداء من انتخابات 1995 إلى غاية الانتخابات الأخيرة عرفت تباينا في نسب المشاركة من موعد إلى آخر، وذلك تبعا لمجموعة من المتغيرات والمؤثرات خاصة الاجتماعية منها، وفي مقدمتها الفقر والبطالة، هذه الأخيرة تبقى دائما المؤثر الكبير في العمليات والمواعيد الانتخابية.

3.3.4- تأثير الأمية على السلوك الانتخابي:

الأمي مفهوم ينطوي على ذلك الشخص الذي تجاوز سن العاشرة من عمره ولا يعرف القراءة والكتابة بأي لغة، وهو المفهوم الذي اعتمد في تقييم وضعية الأمية في الجزائر إلى يومنا هذا، رغم أن سن التمدرس الإجباري محدد إلى غاية 16 سنة، هذا التحديد الذي كان من الواجب إعادة النظر فيه، وهو السن الذي لا يسمح قانونا أن يلتحق بعده

الأمي بمقاعد الدراسة، في حين قد وصلت نسبة الأمية في الجزائر حسب آخر الإحصائيات[1] إلى 28%، وتمثل النساء النسبة الأعلى وطنيا بـــ 52 %، ويتضمن هذا الرقم عدد كبير من الأفراد الأميين الذي يقدر بأكثر من 9 ملاين نسمة، وهذا على الرغم من الجهود المعتبرة المبذولة لصالح استفادة السكان من التعليم عبر كامل تراب الوطن، بحيث ارتفع معدل تمدرس فئة الأعمار بين 6 و24 سنة من 59 %سنة 1998 إلى 72% سنة 2008 مسجلا ارتفاعا بـــ 13 نقطة تظهر في تطور عدد المتمدرسين الذي قفز من 8.200.000 سنة 1998 إلى 9.300.000 سنة 2008 ويعتبر قطاع التعليم العالي الأكثر تقدما حيث انتقل عدد الطلبة من 430.000 سنة 1998 إلى 1.160.000 سنة 2008.[2]

هذه المعطيات تبين أن هناك عملية استدراك من أجل تعميم التعليم، والعزم على بلوغ أكبر نسبة من المتعلمين في المجتمع، إلا أن ذلك لا ينفي أن هناك نسبة كبيرة من الأميين تلعب دورا ايجابيا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وعليه فإن الأمية تعد بمثابة العامل المهم في بلورة السلوك الانتخابي وتشكيله لدى الفرد، فالمجتمعات التي تنتشر فيها آفة الأمية قد تهمل الانتخابات ولا توليها اهتماما، بسبب انخفاض مستواها الثقافي والتعليمي الذي يدفع بفئة كبيرة إلى التغيب التام عن العمليات والأحداث السياسية ومنها خاصة الانتخابات، وفي حالة ما تمت مشاركتها في الانتخابات، فيكون القرار وفق منطق القرابة والولاءات والعشائرية، أي يكون سلوكهم تحت تأثير أفراد آخرين مما يتخذ سلوكا تصويتي غير عقلاني، وعموما فإن الفرد الذي يعيش في ظل ظروف اجتماعية صعبة كالبطالة والفقر والأمية مثلا فإن تفكيره ينحصر في كيفية كسبه لقمة العيش، ولا يفكر في القضايا السياسية التي يراها بعيدة عن تحقيق مطالبه، ولذلك فإن نسبة العزوف والإمتناع عن التصويت ترتفع اقتناعا بعدم جدوى العملية الانتخابية أوقد يتم التصويت وفق حسابات شخصية معينة قد تكون عقلانية أو غير عقلانية.

5- موقف الشباب من الانتخابات:

إن الشباب الذي يصل إلى سن الانتخاب يختلف عن بقية الناخبين الذين ألفوا مواعيد الانتخابات وظروفها من حيث الموقف، بحيث يجد الشباب نفسه في مواجهة مواقف متعارضة، وهو في ذلك أمام حتمية اتخاذ قراره السياسي لأول مرة، وهذا ما يفسر انخفاض نسب الاقتراع لهذه الفئة في مختلف البلدان، أما الذين لا يتعرضون لمواقف وضغوط متعارضة فيتوافدون بقوة على صناديق التصويت، وهناك من الشباب الذين يصلون إلى سن الانتخاب يجتهدون في

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية البشرية، الجزائر، 2008.

[2] المرجع نفسه، ص 8.

إنشاء بيوت خاصة للاستقرار فيها ويبحثون على وظائف جديدة، وجيران جدد، كل ذلك يولد لهم علاقات وارتباطات جديدة، وهذه الأوضاع تؤدي إلى خلق نزاعات وميولات سياسية أمام الشباب، ما يجعله متردد أثناء الإدلاء بصوته.

ومن النتائج المنطقية التي تم الانتهاء إليها، هو أن الشباب المتزوجين ينتخبون أقل من العزاب، وذلك لوجود ضغوط على العزاب أكثر من المتزوجين، بحيث يكون المتزوجون أكثر أمنا واستقرارا في علاقاتهم الاجتماعية لاسيما العمال منهم.[1]

رابعا: العزوف الانتخابي:

لقد حثت المواثيق الدولية على حرية المشاركة الانتخابية للشعوب، وإجراءها في أجواء خالية من الخوف، يميزها اطمئنان المواطن وثقته في أن لا يتعرض لأي أذى جراء تصويته أو عدم تصويته، وأن ينتخب دوريا في انتخابات شفافة ونزيهة، تجرى بالاقتراع العام، يتساوى فيها جميع الناخبين في التصويت السري، وتضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين.

وعليه فإن إلزامية الانتخاب التي زعم بها أنصار التصويت الإجباري تدل على أن التصويت ينم عن خوف وليس على إدراك، وهم يحاولون بذلك تفادي الامتناع في التصويت، أما أصحاب نظرية التصويت كحق رفضوا موقف التصويت الإجباري ودعوا إلى حرية الاختيار بين التصويت والامتناع، وفي خضم هذه المواقف المتضاربة، فإنه يتطلب دراسة أسباب العزوف والوقوف عند محدداته وحصرها ومحاولة فهمها وإيجاد حلول لها للخروج بتوصيات تخدم الصالح العام.

1- أشكال العزوف الانتخابي:

1.1- العزوف العقلاني:

هو عزوف تمتاز به الجماعات المنضوية في الأحزاب السياسية، وذات الاهتمام بالقضايا السياسية، لأن امتناعها يعد تعبيرا سياسيا صريحا، يأتي بعد رؤية مدركة لأبعاد قرارها المختار والمبني على أسس ومعطيات، والظاهر أن العزوف لا يعنى بدول أقل ديمقراطية أو الدول التي تشهد الديمقراطية حديثا، بل يتعدى الأمر إلى دول عريقة وذات تقاليد

[1] نبيل رمزي سكندر، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988، ص 215.

ديمقراطية راسخة ونموذجا يضرب به المثل، مثل الولايات المتحدة الأمريكية[1]، التي وصلت نسبة الممتنعين فيها إلى 50 % في الاستحقاق الرئاسي، وأصبح تقليدا سائدا، وبلغت نسبة الامتناع في كندا 35 % في انتخابات سنة 2000 ، وفي فرنسا سجلت نسبة العزوف 30 % في الاستفتاء الذي شهدته العهدة الخامسة عام 2000. وهي نسب تأول حسب كل بلد، والمرجح على العموم أنه سلوك عقلاني بالنظر إلى الثقافة السياسية السائدة في تلك الدول وفي مثل هذه الحالات يعد الامتناع رفضا للبدائل المقترحة في السوق السياسي.

وعليه فالامتناع العقلاني هو السمة التي تطبع من يهتم بالسياسة، والذي يحوز على بطاقة انتخاب، ومدرك بالشأن السياسي، يجد أنه لا يوجد من يعبر عن طموحه وآماله وتخيلاته، في نفس الوقت وفي البلدان حديثة التقاليد بالديمقراطية، فإن قرار الممتنعين نابع من إحساسهم ومعرفتهم بعدم نزاهة الانتخابات وشفافيتها، الأمر الذي يؤدي بهم إلى الحكم بعدم جدوى الانتخابات، أضف إلى ذلك وجود ممتنعين محسوبين على المقاطعين نهائيا للانتخابات أو ما يعرف بمذهب **الإمتناعية L'abstentionnisme** وهو مذهب على وعي وقناعة فيما يذهب إليه أفراده وجماعاته، إذ يلح على عدم المشاركة نهائيا في المسائل الانتخابية والسياسية لعدة اعتبارات، منها عدم الثقة السياسية وكذا التهميش والاغتراب السياسي ويتجسد لدى كل فئات المجتمع خاصة فئة النساء والناخبين ذوي المستوى الضعيف اجتماعيا وثقافيا.[2]

2.1- العزوف اللاعقلاني:

يعد العزوف اللاعقلاني عكس العزوف العقلاني، فإذا كان لهذا الأخير ما يبرره من أسباب منطقية، فإن الأول هو امتناع عن المشاركة في العملية الانتخابية من دون تبرير للموقف، والممتنع هنا تجده غير آبه بالممارسة السياسية تماما، ودون أدنى اهتمام بالشأن السياسي، أي الاتسام بما يعرف باللامبالاة، والتي تعود إلى موقف الفرد الأساسي من هذه الأحداث والأوضاع، وكترجمة لهذا الموقف في الواقع من جانب، ومن جانب آخر، فإن تلك اللامبالاة تعبر عن رفض للمساعي السياسية والمبادئ والوسائل التي يشارك فيها، وبشكل واسع الأفراد والجماعات السياسية، ولا يتوجب إرجاع هذا الرفض إلى الفشل في تحقيق الاندماج في الثقافة السائدة، بل إلى الاقتناع بأن الاندماج لا ينطوي على قيمة أي ما يدعى بالعزلة السياسية، اندماج ينتج عن رفض قيم وأهداف العمل السياسي في ظل التسليم بأن إجراء التصويت وغيره من العمليات السياسية ما هو في الحقيقة إلا إجراءات شكلية لا يؤثر في مضمون السياسة.[3]

---

[1] فيليب برو، مرجع سبق ذكره، ص 339.

[2] بارة سمير، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[3] نبيل رمزي سكندر، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988، ص 215.

إذا فاللامبالاة السياسية هي ترجمة للحالة النفسية الرافضة للاستجابة الوجدانية للفرد إزاء الأحداث الدائرة في مجتمعه، نتيجة إدراكه لوجود صراع قيمي بينه وبين النظام السياسي، ناهيك عن وعيه بعدم قدرته من جهة، وقدرة النظام على التخفيف من وطأة هذا الصراع من جهة أخرى، ما يدفع بالفرد إلى الامتناع عن التصويت بفعل متغيرات نفسية هامة تتمثل في:

- ✓ إدارتك الفرد لتناقضات الجوهرية بين قيمه السياسية وقيم النظام.
- ✓ إدراكه بعدم جدوى السياسة.
- ✓ إدراكه بعدم فعالية النظام السياسي.

وكتحصيل حاصل فإن العزوف اللاعقلاني عن التصويت هو تعبير عن اللاوعي السياسي واللامبالاة السياسية، تدفع بالفرد إلى العزوف عن المشاركة الانتخابية من دون مبرر أو هدف.

3- دلالات العزوف عن التصويت:

يحمل العزوف عن الانتخاب دلالات عديدة ومعاني شتى، فقد يدل على نضال سياسي مؤسس على وعي ومبادئ، وعلى رفض تام لكل أشكال الدولة، بينما يعني أحيانا رفض المشاركة في العملية الانتخابية ذاتها، إما تشكيكا في شرعيتها أوفي نزاهتها، أو لعدم الرضا والاقتناع بالمرشحين لها، فلا يتسنى الاختيار بينهم لأنهم عديمي الكفاءة والخبرة، فيقرر الناخب المقاطعة وعدم الذهاب إلى صناديق التصويت، فهو يلاحظ أن نسب الامتناع من عملية انتخابية لأخرى تتفاقم بفعل أن العرض الذي تقدمه كل عملية يكون مختلفا عن الأخر فالمقاطعين الدائمين لا يمثلون إلا أقلية، بينما تتميز الأغلبية بالتذبذب بين المشاركة والمقاطعة وبصفة عامة، تكون المقاطعة أكثر شدة في الانتخابات المحلية منه في التشريعية والرئاسية والاستفتاءات.[1] وبشأن تفاقم بروز ظاهرة الامتناع عن التصويت يرى **Alain lancelot** على أنه لا ينبغي النظر إليه على أنه سمة للخمول السياسي، فهي تدل أحيانا على نوع من النضال السياسي، أو على معارضة قائمة على عدة مبادئ، والدليل على ذلك، دعاوي المقاطعة التي تطلقها أحيانا الأحزاب السياسية تجاه مناضليها والمتعاطفين معها[2]، فإن استجابتهم لدعوى المقاطعة تكون بعيدة عن الخمول السياسي وذلك بغض النظر عن مدى وعيهم واقتناعهم بخط سير أحزابهم، ويضيف **Lancelot** بأن المقاطعة قد تكون في حالات معينة دليل على درجة عالية من الرضا تجاه النظام القائم، يبديها الناخبون الذين يرون أنه ليس من الضرورة الانتقال إلى مكاتب الاقتراع للتعبير عن ثقتهم فيه.

---

[1] Guy Hermet Amdal, Dictionnaire de la science politique et des institution politique, Armand collin, Paris, 1994,p 09.

[2] عبد الناصر جابي، الانتخابات الدولة والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص 101.

تمهيد:

سنتطرق في هذا الفصل إلى الحديث عن محددات السلوك الانتخابي من خلال تناول الانتخاب بين الثقافة والتنشئة السياسية، ثم نحاول تبيان أثر الثقافة السياسية على السلوك الانتخابي، وكذا مفهوم التنشئة السياسية ونماذجها ومؤسساتها، ليتم بعد ذلك توضيح أثر التنشئة السياسية في بلورة السلوك الانتخابي وبعدها الدعاية الانتخابية ووسائلها وأثرها على السلوك الانتخابي، لنعرج بعد ذلك على نظام الانتخابات وجوانبه التنظيمية، وكذا علاقته النظام الانتخابي بالسلوك الانتخابي، وفي الأخير سيتم التطرق إلى بعض تفاصيل النظام الانتخابي في الجزائر.

أولا: محددات السلوك الانتخابي:

1 – الانتخاب بين الثقافة والتنشئة السياسية.

تمثل الثقافة والتنشئة السياسية إحدى أهم العوامل المؤثرة في السلوك الانتحابي، لاسيما بعدما تعددت المؤسسات الاجتماعية والثقافية التي تؤدي بطبيعة الحال دورا هاما في عمليات التنشئة السياسية، كما تعد جزءا من التنشئة العامة، أين يكون السلوك السياسي للأفراد نتاج للتنشئة الاجتماعية، بالنظر إلى ما تتضمنه من عمليات يتعلم من خلالها الناس كيف يتوقع سلوكهم السياسي، أي أن تلك العمليات يترتب عنها اتجاهات تؤثر على أنماط سلوكية للأفراد.

وعليه تؤثر الثقافة التي يكتسبها الفرد بفضل المعلومات، والأفكار، والمعتقدات، والقيم، عن طريق عمليات التنشئة السياسية، فتمكنه من التوفيق بين الخيارات العديدة أثناء المواعيد الانتخابات انطلاقا من مبادئ و قواعد معينة.

وبالتالي فعاملا الثقافة والتنشئة السياسية مهمان في تشكيل الوعي السياسي للفرد الذي يمكنه من التمييز ويجعله قادرا على التحليل وحسن الاختيار، ويصبح سلوكه عقلانيا نابع مما اكتسبه من المعرفة والمعلومات السياسية أثناء الحملات الانتخابية بمختلف وسائلها.

لذلك سنحاول فيما يأتي الإحاطة بالجوانب المختلفة للثقافة السياسية والتنشئة السياسية والدعاية الانتخابية ووسائلها، وكيفية تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية على السلوك الانتخابي في الجزائر.

1.1- الثقافة السياسية:

تعد الثقافة السياسية سيكولوجية الأمة فيما يخص عالم السياسة لذلك يشبهها **إيلو** Heinz Eulau بالهواء الذي نتنفسه[1]، فبالثقافة نفكر ونتصرف ونحكم على الأمور، والثقافة من دون أن نكون على وعي تتغلغل في كل جوانب حياتنا بما في ذلك السلوك السياسي، والذي لا يمكن فهمه فهما كاملا إذا لم نعالجه ثقافيا.

لذلك الثقافة السياسية ترتبط بالقيم والمعتقدات التي تحدد كيف يؤول الأفراد الحوادث السياسية التي تجري في مجتمعاتهم، وكيف تسري العلاقات الصحيحة بينهم من جهة وبين الحكومات من جهة أخرى مع إدراكهم لدور تلك العلاقات تجاههم.

2.1 – أنواعها:

تتعدد أنواع الثقافة السياسية تبعا لتعدد مفاهيمها، لذلك ظهرت تصنيفات لاحتواء أنواعها العديدة والشائعة، سعيا لتيسير عملية البحث والدراسة والتحليل لدى باحثي علم الاجتماع السياسي بشأن مسائل ومشكلات الثقافة السياسية، لذلك سنقترح ثلاثة تصنيفات أساسية لأنواع الثقافة السياسية هي:

1.2.1- الثقافة الضيقة: وتدعى أيضا بالثقافة الرعائية وفي هذا النوع نجد أن المعارف المتعلقة بالأهداف أو الغايات السياسية المرتبطة بالحياة السياسية مجهولة لدى عامة الناس باستثناء القلة القليلة منهم، فهم عاجزين عن تقديم أي نوع من الأحكام الصحيحة على الأهداف والغايات السياسية أو في إطار السياسات العامة المتعلقة بمجتمعهم، بالإضافة إلى أن هؤلاء الناس ليس بمقدورهم تقديم أي نوع من التأييد أو معارضة للسياسات العامة أو قيادات وزعامات النسق السياسي، ويحمل هذا النوع من الثقافة السياسية الثقافة الشعبية أو الضيقة التي تسيطر علي الاعتقادات ذات الصلة بالثقافات المحلية السياسية القبلية أو البدائية المعزولة اجتماعيا ومؤسساتيا، والغير قادرة على إنتاج ثقافة سياسية وطنية.كما أن هذا النوع يبرز في الدول أو المجتمعات الجديدة كما ظهر في العديد من الدول المتقدمة في مراحل نشأتها السياسية الأولى أين يصعب خلق نوع من التكامل نظرا لأنها تضم مجالات غير متجانسة.[2]

---

[1] عبد القادر الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، ج1، التنمية السياسية وبناء الأمة، ط 2 القاهرة، منشورات جامعة القاهرة، 2006 ، ص180.

[2] عبد الله محمد عبد الرحمان، علم الاجتماع السياسي النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ص ص 438،439.

2.2.1– ثقافة الخضوع: يغذي هذا النوع من الثقافة السياسية ويُكوّن الأحاسيس والمشاعر والوعي ويمكن من إصدار نوع من أحكام القيمة المتعلقة بالنظام السياسي ككل، لذلك فهو لا يسمح بتشكيل ثقافة سياسية وطنية، وهو كذلك يساهم في التعرف على عملية صنع القرارات السياسية وطبيعة البناءات ومدخلات ومخرجات العملية السياسية، إلا أن ذلك لا يمنع أفراد هذا النوع من سلبيتهم اتجاه نظامهم السياسي الذي ينتظرون منه خدمات وأنشطة وتسهيلات عامة، غير أن سلبيتهم تلك لا تخول لهم تقديم أي تجاوزات ضده خوفا منه حتى ولو عن طريق الرفض السلبي ولذلك يطلق على هذا الثقافة بثقافة الخضوع.[1]

3.2.1– ثقافة المشاركة: يؤمن المواطنون بفرص أكبر وإمكانية المشاركة في الحياة السياسية والنظام السياسي، وقدرتهم على تغيير النظام وتعديله عن طريق أنشطتهم المختلفة أو ممارسهم للحياة السياسية، وهذا على عكس ما نجده في النوعين السابقين من الثقافة السياسية، ويتجلى هذا النوع في أنماط المشاركة السياسية كالانتخابات والمظاهرات ومساءلة البرلمانيين واستجواباتهم من خلال ممثليهم في المؤسسات السياسية الديمقراطية والأحزاب السياسية وعن طريق جماعات الضغط السياسي المختلفة، وعليه فثقافة المشاركة ترتبط بصورة آلية ببنية النظم السياسية الديمقراطية وفق ما ذهب إليه الموند في تحديده للنمط الثقافي وعلاقته بنمط البناء السياسي، خاصة وأن المشاركة تعد جزءا من الديمقراطية وهي من عناصر المواطنة.[2]

2– أثر الثقافة السياسية على السلوك الانتخابي:

يولّد غياب الثقافة السياسية في أي مجتمع كان فراغا في السلوكيات، التي لا تتماشى وأفاق تجسيد الديمقراطية في المجتمعات، إذ تعكس بعدا هاما من ثقافة المجتمعات، وتعتبر جزءا مهما منها، فهي عبارة عن مجموعة من القيم والآراء والمعارف والاتجاهات ذات القضايا السياسية، إلى جانب نظام الحكم والسلطة والمشاركة وغيرها من القضايا الأخرى.

ويرتبط مدى توافد المواطن على الانتخابات وانخراطه في الأحزاب والجمعيات وغيرها من العمل السياسي ومظاهر النشاط السياسي بطبيعة الثقافة السياسية السائدة في المجتمعات، ففي الدول الديمقراطية تحتل مسألة الثقافة السياسية أهمية بالغة إذ ترى المواطن يمتثل بسلوكيات حضارية تقوي وتعزز الاستقرار والرقي، فمثلا المشاركة في الانتخابات قضية مقدسة في المجتمعات الديمقراطية، فهي تنال العناية والاهتمام اللازمان، ويرتبط تحديد وقياس الثقافة السياسية

لأي مجتمع من المجتمعات لديهم بمدى معرفة وإدراك وشعور وتقييم الأفراد لأربعة عوامل أساسية من الحياة السياسية وهي: النظام برمته كالحجم، الموقع، الشكل الدستوري، وعامل المدخلات من أفراد وجماعات، والبنى والعمليات السياسية التي يتم عن طريقها تقييم المطالب المتنوعة على السلطات السياسية لتحويلها إلى قرارات مفروضة، وعامل المخرجات المتمثل في كيفية وضع وتنفيذ السياسات العامة في المجتمع، وأخيرا دور الفرد الذي يؤديه في الحياة السياسية ونوع المعايير المؤسسة لأرائه اتجاه النظام السياسي وتقييمه لشتى جوانبه.[1]

إن التطرق لقضية المشاركة الانتخابية يقتضي الحديث عن مفهوم الثقافة السياسية وأثرها في بلورة السلوك الانتخابي، على أساس أن الانتخابات عملية منظمة في الدول الديمقراطية، وتعبر عن مدى نضج الثقافة السياسية داخل المجتمع، إذ أن ضعف وتدني مستوى المعرفة السياسية لدى المواطنين يعد عائقا أمام عملية المشاركة السياسية، فالعزوف السياسي مثلا ناتج عن جملة التمثلات والاتجاهات والمعتقدات السياسية السلبية التي تم تناقلها وتوارثها من جيل إلى جيل[2]،

أما في الثقافة السياسية التابعة، فإن المواطنين يرون أنفسهم غير مشاركين في العملية السياسية وإنما كتابعين ورعايا للحكومة، فهنا ينتهج شكل الانتخاب العقلاني العشوائي نظرا لأن الفرد يرى أنه لن يؤثر في السلطة السياسية، كما يأخذ التصويت شكل التصويت بالإكراه مثل ما هو الحال في الشعوب التي تعيش تحت سلطة الحكومات الدكتاتورية.

لكن في ظل الثقافة السياسية الأكثر شهرة التي تقوم على مفهوم المشاركة، بحيث يؤمن المواطنون بإمكانية المساهمة في النظام، ويبدون كذلك تأثرهم به مما يتيح فرص المشاركة في حياة السياسة أكثر، لذلك نجد سلوك انتخابي ذو الطابع العقلاني الناجم عن الإحساس بالفعالية والقدرة على التأثير في النظام السياسي وفي نتائج العمليات الانتخابية، كما قد يسلك الفرد في خضم هذه الثقافة سلوك امتناعي عقلاني وفق أسس مدروسة ومبينة على وعي وإدراك للأهداف.

ويضيف **ألموند فيربا Almond et Verba**[3] نوع آخر من الثقافات السياسية والذي يرتبط بالثقافة الجهوية، حيث يؤثر في تشكيل السلوك الانتخابي للفرد، فهذه الثقافة تعني إدراكات ومعارف وانتماءات سياسية محدودة في مجال القرية أو القبيلة. ويذهب الباحثون إلى أن الثقافة السياسية الوطنية لا تقوم إلا على أنقاض الثقافة الجهوية بعد التخلص منها ورغم ذلك مازالت هذه الأخيرة تتدخل في تحديد السلوك الانتخابي للأفراد حتى في الدول المعروفة

[1] عبد الله الراشد، في النقد الثقافي، الثقافات السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 04.

[2] البرعي نجاد وآخرون، إصلاح النظام الانتخابي في مصر، ط1، القاهرة، جماعة التنمية الديمقراطية،1998، ص 121.

[3] Philip Braud, Sociologie Politique, OP. CIT, P 117.

ديمقراطيا، ما من شك إذن أن للثقافة السياسية دور في تحديد تشكيل الثقافة الانتخابية للفرد وتجعله على وعي وإدراك لوظائفه السياسية التي تتمثل في حقوق الانتخابات أو المعارضة بشكل عقلاني وفعال في نفس الوقت، فهي تؤثر في السلوك الانتخابي من خلال:

- تزويد الفرد بالمعارف التي تساهم في بلورة وعيه وإدراكه لقناعاته السياسية التي تجعل من الناخب يختار اختيار عقلاني بعيد عن أي ترغيب أو ترهيب.

- تؤثر الثقافة السياسية على السلوك الانتخابي للفرد من خلال جعله يلجأ دائما إلى الموازنة بين المعايير التي تُفرض عليه، وقيمه ومعتقداته السياسية.

- تحرر المواطن من كافة الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الجهوية من ولاءات قبلية وغيرها في مناسبات الإدلاء بصوته.

3- التنشئة السياسية نماذجها ومؤسساتها:

1.2- نماذج التنشئة السياسية[1]:

لما كانت التنشئة السياسية عملية يتم من خلالها تلقين الفرد قيم ومعتقدات واتجاهات سياسية بصورة مقصودة وغير مقصودة عن طريق مؤسسات اجتماعية، فثمة عدة نماذج وأنماط للتنشئة، ويفسر هذا التنوع من النماذج والأنماط لكون العملية سيكولوجية واجتماعية مستمرة عبر مراحل العمر، ولا تقتصر على مرحلة معينة بذاتها هذه النماذج نجد:

1.1.3- النماذج السلوكية: يتحدد سلوك الفرد تبعا لما يكتسبه من اتجاهات ومعارف سياسية أثناء فترتي الطفولة والمراهقة، إذ توجد مؤثرات سلوكية محددة ومغيرة للسلوك السياسي للفرد، ونجد على اعتبار أن هذا السلوك تلتقي فيه الدوافع الوظيفية والاستعدادات الشخصية والنفسية، ويتضح النمط السلوكي من خلال طبيعة الأسلوب الذي بواسطته يعمل الطفل على كتساب ذلك السلوك.

[1] إسماعيل عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 55.

2.1.3– النماذج المباشرة: في ظل هذا النموذج تتم عملية التنشئة بشكل آني وفوري، وذلك من خلال ترسيخ المعلومات والقيم ومختلف ممارسات السياسة بطريقة مباشرة ومقصودة في ذهن ومخيلة الفرد، ويكون ذلك بصفة خاصة عبر وسائل الإعلام المختلفة.

3.1.3– النماذج غير المباشرة: وتتم فيها عملية التنشئة السياسية عن طريق وسائل التلقين السياسي بصفة مباشرة أو غير مباشرة، رسمية أو غير رسمية، عبر جميع مراحل الحياة مع إيصال كل ما هو ذي دلالة سياسية لها تأثير على السلوك السياسي، وتحدث تنشئة الفرد عبر خصائص سياسية وقيم مرغوب فيها.

4.1.3– نمط الدور: وتنطوي التنشئة في ظل هذا النمط على إدراك ووعي جملة التفسيرات والنماذج المناسبة والمنتظمة من السلوك، فالتنشئة السياسية يحبذ تركيزها لإعداد الفرد للعب أدواره المستقبلية في صورة قواعد مكتوبة حول الالتزامات والواجبات والفرص الإدارية، على الرغم من وجود اختلاف في نمط التنشئة بين أفراد المجتمع، فهي تختلف بين طبقة الأغنياء.

5.1.3– نموذج الاتجاه السياسي: يهتم هذا النمط أساسا بالتأثير الأسري بحيث أن الاتجاهات السياسية للفرد ظل هذا النمط تمثل اتجاهات الأولية إذ تبقى مستمرة معه طول حياته.

2.3 – مؤسسات التنشئة السياسية:

تكشف تحليلات التراث العلمي لمؤسسات التنشئة السياسية عن تزايد اهتمام علماء الاجتماع عموما وعلم الاجتماع السياسي خصوصا بدراسة تلك المؤسسات، اهتمام أدى إلى تباين في تصنيف مؤسسات التنشئة السياسية والتي تقوم بوظيفة هامة في عملية التثقيف والتنشئة الاجتماعية والسياسية، ومن بين أبرز تلك التصنيفات نجد:

1.2.3 – التصنيف الأول:

تصنف مؤسسات التنشئة السياسية حسب **موريس دوفرجيه" M.Duverger** من خلال التركيز على مناقشة دورها المؤسساتي في عمليات التثقيف السياسي المستمر، والذي حاول فيه أن يربط بين عملية التنشئة السياسية باكتساب المعارف السياسية والأيديولوجيات. وقد حدد هذه المؤسسات في نوعين التنشئة السياسية انطلاقا من نظرته للواقع السياسي الموجود في الدول المتقدمة في العقود الأخيرة من القرن العشرين ، وهذين النوعين هما:

مؤسسات التنشئة السياسية الأحادية: وينتشر هذا النوع التنشئوي في الأنظمة الشيوعية والفاشية أو المحافظة وهي أنظمة تدعى تطبيق الحرية وتدعوا إلى إقامتها وأن ثقافتها السياسية والعامة ثقافة تعددية، غير أن ذلك ليس صحيح، ويلاحظ في الأنظمة الشيوعية بأنها تقوم بتنشئة النشء على قواعد أيديولوجية سياسية محدودة، وتجمع بين الديمقراطية والحرية معا، كما أنها تخضع جميع وسائل الإنتاج بما فيها وسائل الاتصال الجماهيري والإعلامي لتسييرها المركزي وتركز على ضرورة قيام مؤسسات التنشئة السياسية كالأحزاب، والنقابات، والجمعيات الوطنية والاتحادات النسائية وحركات الشباب والنوادي الرياضية أو الأدبية، وهواة السينما والمسرح ومنظمات الترفيه بصفة عامة من خلال تحديث كل منهما جمهور معين من المجتمع، مع مراقبتهم من أجل تبني نوع معين من الثقافة السياسية ذات علاقة بالإيديولوجية العامة للدولة[1].

مؤسسات التنشئة السياسية التعددية: ينتشر هذا النوع من التنشئة كثيرا في الدول الغربية لاسيما في الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية واليابان وكندا وأستراليا ونيوزلندا أين تنتهج بالأحرى اللامركزية التسيير حيث تتوزع مؤسسات التنشئة السياسية على عدد كبير من المؤسسات الرأسمالية الإنتاجية والأحزاب والنقابات والسلطات الإقليمية والمؤسسات العامة المستقلة ذاتيا مثل BBC الإذاعة البريطانية، وغيرها. ويهدف هذا النوع من المؤسسات إلى ترسيخ أيديولوجيات كامنة وليس بصورة ظاهرة، غير أنه يحدث عموما تنوع مستمر في وظائف هذه المؤسسات في المجتمع، فنجد المدارس تقوم بتلقين الأطفال والتلاميذ أيديولوجياتها الرأسمالية البرجوازية من خلال مناهجها وأنشطتها الدراسية بأسلوب غير مقصود، وهذا ما ينطبق على دور صحف الصحافة الغربية الرأسمالية، إلى أن تجميد السلوك السياسي الرأسمالي وجعل منه هدف لعمليات التنشئة السياسية والقومية والتفافية والروحية عند الأطفال والراشدين في الوقت ذاته، وتظهر الثقافة الغربية أنها متفتحة على جميع المعتقدات والأيديولوجيات وتتقبلها، غير أنها تحرص بالموازاة مع ذلك على إبراز أهمية ثقافتها وأيديولوجياتها بشكل خاص[2].

2.2.3- التصنيف الثاني:

يعرف هذا التصنيف أيضا بتصنيف **"أنطوني أوريم"** حيث تناول مؤسسات التنشئة السياسية ضمن إحدى مؤلفاته المميزة في علم الاجتماع السياسي، وذلك في سياق تحليله لعملية التنشئة الاجتماعية من خلال التركيز على إسهامات علماء النفس الاجتماعي والاجتماع السياسي والسياسة في نفس الوقت، وانطلاقا من الرؤى السيكولوجية

[1] عبدالله محمد عبد الرحمان، علم الاجتماع السياسي، النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2001، ص 453.

[2] المرجع نفسه، ص 455.

والسوسيولوجية العامة المصنفة للتنشئة الاجتماعية والسياسية باعتبارها جزء من التنشئة الاجتماعية العامة، حاول طرح قضية التصنيف في مؤسسات تنشئوية ثلاث هي:

– **الوالدين Parents**: لقد أشار دوركايم إلى دور الوالدين والأسرة في نقل عمليات الثقافة والتنشئة السياسية والروحية والدينية، لاسيما وأن الطفل يكتسب جميع مكونات ثقافته الأولى بواسطة الوالدين بما في ذلك عملية انتماءاتهم السياسية للأحزاب أو القيادات السياسية، وهو ما يظهر جليا في مرحلة الطفولة المبكرة، في حين وفي مرحلة المراهقة يستطيع الفرد أن يحقق نوع من الاستقلال في الآراء حول المعتقدات والأحزاب والأيديولوجيات السياسية، خاصة بعد أن يكون قد تكون لديه الأنا الخاص به كما ذهب إليه علماء النفس الاجتماعي ومنهم على وجه التحديد أصحاب نظرية التعليم الاجتماعي، كما تشير في نفس السياق نتائج بعض الدراسات والمسوح السياسية، مثل دراسة "برنالد برولسون"B.Berelson إلى أن حوالي 90% من أصوات الإفراد البالغين (الراشدين) تشارك بنفس أصوات والديهم حول مترشحين السياسية سواء على المستوى السياسي المحلي أو القومي[1].

– **جماعات السن (الأقران) Peers**: تؤدي هذه الجماعات وظائف فعالة في عمليات التنشئة السياسية واكتساب عمليات التعليم بصفة عامة سواء من خلال السياسة أو الجنس أو شتى المعارف الأخرى، لاسيما وأن جماعات السن أو الأصدقاء تقضي مدة طويلة مع الفرد سواء في اللعب أو الدراسة، وهي مدة من الزمن كفيلة باكتساب مهارات وتعاليم وتنشئة سياسية وفكرية قبل بلوغهم سن الرشد، وقد أظهرت نتائج العديد من الدراسات أن تكون الثقافات والثقافات المضادة أو الفرعية ظاهرة خلال هذا السن، وذلك عن طريق تأثير جماعة الأصدقاء وذلك ما ينطبق أيضا من خلال عمليات التنشئة السياسية، إذ تقوم هذه الجماعات بدور إيجابي في تكوين النسق والآراء والاتجاهات السياسية أو تكوين النسق العام للمعتقدات السياسية لدى الأفراد أو المجتمع، وهو ما ذهبت إليه دراسات عالم النفس الاجتماعي **تيودود نيو مومب** T.New Comb لما توصل إلى أن طلاب المدارس والجامعات تتشكل اتجاهاتهم السياسية من خلال اكتسابهم نفس اتجاهات زملائهم وأصدقائهم في المدارس أو الجامعات أو المؤسسات التعليمية أو الثقافية الأخرى.[2]

المدارس: تعد المدارس أحد القنوات الأساسية في تنشئة الفرد سياسيا، فهي تؤدي دورا بارزا في عملية التنشئة السياسية حسب ما أكد علماء النفس والتربية **كتشارلز ماريهام** C.Merriam مثلا عندما أشار إلى أن المدرسة

[1] عبدالله محمد عبد الرحمان، المرجع نفسه، 454.

[2] المرجع نفسه، ص 455.

تعتبر النظام التربوي الرسمي، التي تقوم بعمليات التدريب المدني Training Civil، عكس عمليات التنشئة الاجتماعية العامة التي تقوم بها المدارس، غير أن التلاميذ والطلاب يكتسبون التنشئة السياسية الرسمية الأولية من خلال النظام المدرسي عن طريق سواء الكتب و المناهج الدراسية أو من خلال الأنشطة اليومية أو النظم الحياتية داخل هذه المؤسسات، كما تقوم أيضا بعمليات إعداد وخلق طبيعة وشكل المواطنة Citizinship لدى التلاميذ، حتى وإن فروق فردية تظهر بين التلاميذ من خلال عملية تنشئتهم السياسية، ولدى توليهم لدور القيادات أو لتقبلهم لهذا الدور بعد ذلك مستقبلا، ناهيك عن عمليات تكوين الاتجاهات والآراء والقيم والأيديولوجيات، وهذا ما ذهبت إليه دراسات كل من **"كينث لانجتون" K.Langton** و**"و.جينجز** M.Jennings، و**"ريتشارد نيمى** "R.Niemi" على سبيل المثال، حين أكدت على دور المدرسة في اكتساب التلاميذ لأنماط معينة من التنشئة السياسية، وإن كانت أشارت نتائج هذه الدراسات في نفس الوقت، إلى أن فئة كبيرة من التلاميذ لم تكتسب أي نمط من التنشئة السياسية أو الأيديولوجيات العامة، نظرا لدور الأسرة وجماعة الأصدقاء والمجتمع المحلي، والسلالات العنصرية في اكتساب أنماط الثقافة السياسية[1].

وسائل الاتصال الجماهيري: إن لوسائل الاتصال الجماهيري حسب ما يذهب إليه **"أنطونى أوريم"** دورا مهم في عمليات التنشئة السياسية، وبلورة الآراء والاتجاهات والقيم والمعتقدات السياسية والأيديولوجية عند الأطفال أو الراشدين في الوقت ذاته، لاسيما وأن الفرد العادي يركن أمام هذه الوسائل لفترات متعددة لإشباع حاجاته الأساسية من المعلومات والأخبار والأحداث، بالإضافة إلى أنها تسهم في تكوين اتجاهاته ورغباته وأفاقة المستقبلية، وقد أقيمت دراسات كثيرة في هذا الشأن في الولايات المتحدة للوقوف على مدى تأثير تلك الوسائل (الاتصال الجماهيري) في وقوع مظاهرات الشغب والعنف ذات الطابع السلالي والعرقي، وانتهت الدراسات إلى نتائج تشير إلى أن وسائل الاتصال الجماهيري كانت وراء ظهور هذه الأحداث بين البروتستانت والكاثوليك، نتيجة لتتبعهم أخبار أيرلندا الشمالية، قبل التسوية السياسية للأحداث بين الطائفتين خلال السنوات الأخيرة من التسعينات، وذلك ما يفسر أيضا وقوع الاضطرابات والمظاهرات في الشوارع الأمريكية بين اليهود والمسلمين لما تنقل وسائل الاتصال الجماهيري أحداث الشرق الأوسط وفلسطين على وجه التحديد[2].

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] نفس المرجع، ص 456.

3.2.3- التصنيف الثالث:

صنف **دون ديفوس D.Devos** التنشئة السياسية تصنيفا أكثر شمولية من التصنيفات السابقة، حيث قسم مؤسسات التنشئة السياسية إلى خمسة أنواع هي:

البناءات السياسية الرسمية: ويعرف هذا النوع أيضا بالتنظيمات الحكومية الرسمية ولتي تؤدي وظائف أساسية في عمليات التنشئة السياسية وتوجيه المواطنين سياسيا وذلك بإبراز أهمية النظام السياسي، ومن أهم مؤسساتها الرسمية نجد المدارس الحكومية العامة والجامعات والمراكز التعليمية التي تقدم مناهج دراسة معينة عن طبيعة المجتمع والنظام السياسي وإيديولوجيته العامة، بالإضافة إلى ذلك فإن المؤسسات الحكومية تقوم بتقديم الدعاية المحلية والعالمية، ويتجلى ذلك من خلال دور وسائل الاتصال الجماهيري المتعددة، كما يتجلى دور المؤسسات الحكومية ومؤسسات الأعمال الإدارية والتعليمية والتثقيفية كمؤسسات الدعم الحكومي الخارجي مثل ما هو موجود في الولايات المتحدة الأمريكية من مؤسسات الإغاثة، ومؤسسات فورد الأمريكية[1].

البناءات السياسية غير الرسمية: يتميز هذا النوع من التنظيمات بطابعه غير الرسمي، بمعنى أن تنظيماته تلك لا تأخذ طابعا رسميا حكوميا مباشرا، مثل دور الأحزاب السياسية ووسائل الاتصال الجماهيري في المجتمعات الديمقراطية وجماعات الضغط السياسي، وقد نمى جزءا كبيرا من عمليات التنشئة السياسية، نظرا لتأثير الوالدين وأفراد الأسرة، إلا أن هذا النوع من المؤسسات يؤثر تأثيرا كبيرا على عمليات التنشئة السياسية، وذلك ما أثبتته نتائج بحوث العديد من الدراسات التي تناولت وظائف وسائل الاتصال في التنشئة السياسية كدراسة **جنيجز** الذي أثبت من خلالها أن نسبة 81% من أفراد عينة الدراسة أقروا بأن مصدر معلوماتهم السياسية يتأتى من التلفزيون و90 % من الصحف و29.3% من الراديو و8.5 % من المجلات و 4.5 % من خلال الدردشة مع الآخرين في الشؤون السياسية.

الأنشطة غير البنائية: لا تستند عمليات التنشئة السياسية فقط على البناءات الرسمية وغير الرسمية، إذ قد تتم أيضا باشتراك الأفراد أو الجماهير في المظاهرات العفوية والحشود المنتفضة وأحداث الشغب خاصة ذات الطابع السياسي، وعلى الرغم من الطبيعة غير الرسمية لهذه الوسائل فهي تكسب الأفراد أفكار وآراء سياسية سوءا عن طريق المشاركة في الأحداث أو مشاهدتها، فالعديد من الإيديولوجيات السياسية على سبيل المثال النازية والفاشية تم تبنيها وتأييدها بفعل المظاهرات الاحتجاجية أو الاستعراضية كوسائل تعبيرية لرموز القوة والسلطة والإجبار والتضامن وغيرها، التي كانت تنظم بعد حصول هذه الإيديولوجيات على السلطة.

[1] نفس المرجع، ص 457.

الأحداث: وكما أن الأحداث هي أيضا من وسائل التنشئة السياسية، فمثلا ثورة الطلاب السياسيين أو التمرد السياسي الذي حدث في فرنسا في بداية الستينيات أثر كثيرا في عمليات التنشئة السياسية وظهور الحركات الراديكالية العمالية والاضطرابات النقابية التي عملت على تأييد الطلاب، وذلك ما يحدث كثيرا في بقاع العالم، إلى جانب ذلك هناك الكثير من التنشئة السياسية والتأييد أو الرفض السياسي للحكام أو القيادات السياسية تتم بواسطة أي حدث أو خبر مرتبط بتلك الفئة لاسيما عندما تقع عمليات الاغتيالات السياسية أو التصويت الانتخابي....الخ، فالأحداث والمظاهرات والشغب والحشود المنظمة أو غير المنظمة هي من وسائل التنشئة السياسية.

الأفراد: من الذين يستطعون المساهمة أو المشاركة في عمليات التنشئة السياسية نجد الأفراد، حيث تنتقل التنشئة السياسية من خلال ما يظهر من دور الوالدين، والأصدقاء، والأشقاء، والزوج، والزوجة، والزملاء في الدراسة أو في المهنة، وغير ذلك من أفراد المجتمع، وما يدعم كل ذلك هو ما ذهبت إليه دراسات "**لازرفيلد Lazerfeld**" "كارتز Kartz " و "**ألموند G.Almond** "[1].

4 – أثر التنشئة السياسية في بلورة السلوك الانتخابي:

إن ما تقوم به وسائل أو وسائط التنشئة السياسية المتنوعة، هو من أهم السبل والوسائل الفاعلة في إكساب الفرد وعي سياسي عقلاني، إذ تُنشئ لديهم القابلية على فهم وتحليل الأحداث السياسية تحليلا موضوعيا، وبالتالي فتلك الوسائل والوسائط ترمي بصفة عامة إلى تحقيق أهداف جوهرية، لاسيما منها الحفاظ على القيم السائدة في المجتمع وكذا تشكيل السلوك السياسي والاجتماعي، وتكوين شخصية الفرد وتنمية الوعي لديه من خلال المعلومات والخبرات، التي تمكنه من الإدراك الجيد والإستيعاب الواعي لمختلف الأحداث المحيطة بها، وبتعبير آخر فالتنشئة السياسية هي العملية التي من خلالها تتبلور الثقافة السياسية للمجتمع، وهي تحوي كل أنواع التعليم السياسي الرسمي وغير رسمي، المخطط وغير المخطط في كل مرحلة من مراحل حياة الفرد، ويتضمن ذلك أنواع قيم وأنماط السلوك التي لها علاقة مباشرة بالحياة السياسية وتؤثر على السلوك الانتخابي للفرد. فالوعي السياسي للمجتمع هو نتائج علمية التنشئة السياسية، وأن القيم وتوجهات وأنماط السلوك التي يتضمنها هذا الوعي هي انعكاس لنوعية التنشئة التي يتعرض لها أفراد المجتمع.[2]

---

[1] نفس المرجع، ص 459.

[2] عبد الله الراشد، في النقد الثقافي الثقافات السياسية، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2008/11/02.
http :www.annabaa.org/hbanews/65/075.htm.

ومما سبق يتبين أن للتنشئة السياسية دور ومحددات هامة سواء في إيجابية أو سلبية المشاركة السياسية للمواطن في المجتمع على اعتبار أن مكتسبات المواطن هي التي توجه وتقود تصرفاته وردود أفعاله في المجال السياسي، فيما يتصل بالمشاركة السياسية وعلى وجه التحديد المشاركة الانتخابية.[1]

وتشير معظم المؤلفات المتعلقة بموضوع التنشئة السياسية إلى أن البيت هو النواة الأولى التي تنشأ فيها قيم وتوجهات نماذج سلوك الفرد، والتي يكون لها انعكاس فيما بعد على تمثلاته ومن ثمة سلوكه تجاه النظام السياسي بصفة عامة والعملية الانتخابية بصفة خاصة.

لتأتي في مرحلة ثانية المدرسة كشريك آخر يسهم في التنشئة المبكرة لشخصية الإنسان، فهي تقوم بتعزيز مختلف القيم والأنماط السلوكية عبر وسائل التعليم والتربية المتنوعة، والتي تهدف إلى ترسيخ مجمل المعلومات والمبادئ والمفاهيم السياسية لدى الأطفال، وبالتالي فهي ذات مكانة حساسة في عملية التنشئة السياسية وما يؤكد ذلك هو التأثير الذي تمارسه على الفرد في مرحلة الطفولة.[2]

وعليه فالاتجاهات والقيم والمعلومات السياسية المكتسبة لدى الفرد في مرحلة طفولته سواء عبر ما تلقاه من الأسرة في البداية ثم المدرسة في مرحلة ثانية يحدد إلى حد كبير سلوكه الانتخابي، وقد أثبت دراسات أجريت حول السلوك الانتخابي العلاقة الوثيقة الموجودة بين سلوك الفرد والتنشئة داخل الأسرة وذلك تبعا لسلوكات آبائهم الانتخابية، وما يرسخ التنشئة السياسية المشرعنة للنظام السياسي هو تلك المؤسسات والوسائط الرسمية وغير الرسمية المختلفة وغيرها على إثر القيم والاتجاهات التي غذت تمثلات المواطن اتجاه العملية السياسية، فإذا كانت اتجاهاته نحو النظام السياسي إيجابية، فلأن تلك المؤسسات القائمة بالتنشئة السياسية يعمها الرضا والتأييد لذلك النظام، ومن ثمة فإنه من المرجح أن يؤيده هو الآخر في الانتخابات، أما إذا ثبتت اتجاهات سلبية للمواطن نحو النظام السياسي بفعل التنشئة السياسية دائما فلا غرابة أن تكون ردة فعله سلبية هو الآخر ويقاطع الانتخابات.[3]

تتعدى عملية تحديد السلوك الانتخابي للفرد تنشئته داخل الأسرة والمدرسة، لتشمل كل وسائل التنشئة السياسية بما في ذلك وسائل الإعلام والأحزاب السياسية وبيوت العبادة وأماكن العمل، فلكل دور مكمل في بلورة السلوك الانتخابي.

---

[1] سمير بارة، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[2] عبد الباري محمود داود، التنشئة السياسية للطفل، ط1، القاهرة، دار الأفاق العربية، 1999، ص ص 25-25.

[3] أمينة رأس العين، مرجع سبق ذكره، ص 30.

5- الدعاية الانتخابية ووسائلها:

1.5- وسائلها:

يستعين المرشحون أو ممثليهم في فترة الحملة الانتخابية بوسائل تسمح لهم من عرض أفكارهم ورسائلهم وإيصال مضمون برامجهم إلى الجمهور بوسائل متعددة أهمها التمويل المالي ووسائل الإعلام سواء كانت سمعية أو بصرية.

1.1.5 – التمويل المالي:

يعد المال الآلية الأكثر ضرورية في تسيير أمور الحياة بصفة عامة والحياة السياسة بصفة خاصة، فهو إذن عصب الحياة، والكل في حاجة له لتسيير دفة أعماله، فالناشطون في الحملة الانتخابية من أحزاب ومرشحين يتوجب عليهم توفير السيولة المالية من أجل القيام بحملتهم الانتخابية، التي تتطلب نفقات ومصاريف متعددة من نقل وطبع وإشهار عبر الصحف تجمهرات شعبية .....الخ وكثيرا ما تكون مصادر التموين من اشتراكات مناضلي الأحزاب والمساندين من كبار التجار ورجال الأعمال، وكذا مساهمة الدولة بمبلغ معين ييسر من أعباء الحملة الانتخابية على أحزابها ومرشحيها، ففي فرنسا على سبيل المثال صار منذ بداية سنة 1914 يعتمد على خزينة الدولة في ضمان وتوفير وسائل الدعاية لاسيما فيما يتعلق بالإعلانات الملصقة مع تحقيق مبدأ التساوي فيها بين المرشحون، ونفس الشيء نجده في ألمانيا سنة 1966 حيث تكفلت خزينة الدولة بنفقات الحملة الانتخابية لمرشحي جميع الأحزاب على قدم المساواة ودون استثناء.[1]

2.1.5 – وسائل الإعلام:

أصبحت الوسائل الإعلامية منذ ستينات القرن العشرين أكثر تأثير في الناخب والأكثر التقنيات المعتمدة في المهرجانات والتجمعات العامة أثناء الحملات الانتخابية، ففي الدول الغربية مثلا المؤسسات الإعلامية فرص متاحة بصورة متكافئة عموما لدى المرشحين المتنافسين، فقد كانت هيئة الإذاعة البريطانية BBC منذ 1964 موصوفة بالعدل الصارم بين المرشحين، نظرا للإدارة المستقلة التي تسيرها بعيدا عن هيمنة السلطة التنفيذية التي قد تكون أحيانا طرف في الانتخابات.

[1] أحمد أولاد سعيد، التعبير عن الإرادة السياسية في النظام الإسلامي الانتخابات نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه وأصوله، جامعة باتنة، كلية العلوم الإسلامية والاجتماعية، 2008، ص356.

وفي ألمانيا مثل ما هو جار في بريطانيا في سياق الدعاية في الحملات الانتخابية، غير أن استقلال وسائل الإعلام وتحررها من هيمنة الحكومة تأخر شيئا ما، وقد كان لهذه التجارب الناقصة أحيانا أثرها، إذ انفتحت فيما بعد وسائل الإعلام أمام المعارضة في مناسبات انتخابية عديدة.

وما يجب الإشارة إليه هو أن المؤسسات الإعلامية الخاصة، أصبحت عاملا فعالا لدى الأحزاب خاصة تلك التي تلقى تدعما منها وتعاطفا معها، ولا نذهب بعيدا ففي الجزائر مثلا لاحظ الجميع ذلك التدعيم والتعاطف الذي لقيه أحد مرشحي الانتخابات الرئاسية من قبل جريدة وتلفزيون النهار، إلا أن استغلال المؤسسات الإعلامية الخاصة لم يكن دوما بالعامل الحاسم في بعض نتائج الانتخابات.

ومن أهم وسائل الإعلام الموظفة في الدعاية الانتخابية نجد التلفزيون والإذاعة والصحافة المكتوبة إضافة إلى الانترنت شبكة المعلوماتية لاسيما مواقع التوصل الاجتماعي، بحيث اعتمدت هذه الأخيرة بقوة في مسرح الحملات والدعاية الإعلامية الانتخابية لفائدة العديد من الأحزاب والمرشحين.

6 – أثر الدعاية الانتخابية على السلوك الانتخابي:

إن البحث في العلاقة القائمة بين الناخب والمرشح من أفراد أو أحزاب انطلاقا من المسائل التي يعرضها الطرف الثاني أو من خلال الدعاية وأساليبها، أثارت الكثير من الجدل في العلوم الاجتماعية والسياسية وتزداد حدة هذا الجدل فيما يخص تأثير تلك العلاقة في تزامنها مع عدد من المتغيرات الأخرى، وعليه يمكن التطرق في ظل هذا الجدل القائم في الأوساط العلمية إلى اتجاهين متباينين في تفسير تلك العلاقة:

1.6– الاتجاه الأول[1]:

يراهن هذا الاتجاه على ضعف تأثير الدور الذي تؤديه الحملة أو الدعاية الانتخابية على العملية الانتخابية والسلوك الانتخابي بالدرجة الأولى، ويبرر هذا الاتجاه فيما ذهب إليه بتبني مجموعة من المتغيرات التفسيرية الحاسمة في تحديد هذا التأثير، أو وجود مجموعة من المتغيرات الثابتة في تفسير السلوك التصويت أو تغير اتجاهات الناخبين، فلقد بدأت تلك الدراسات تفرض منطقها منذ 1940، حيث قام كل من **"لازارسفليد"** و" **برلسن** Bere sson " **وجودي** Gaudet" بدراسة أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية الأمريكية، والتي ترشح فيها الرئيس السابق **روزفلت** "Roosevelt " بهدف الكشف عن تأثير الحملة الانتخابية بصفة عامة على السلوك التصويتي ونتائج الانتخابات،

[1] محمود مصطفى كمال، مرجع سبق ذكره، ص 254.

انطلاقا من التعرف على التغيرات التي تطرأ على سلوكيات الناخبين في فترات زمنية معينة ومتعددة أثناء مرحلة الحملة الانتخابية.

في حين أن **كامبل** Campbell" بين في سنة 1960 أهمية التوحد الحزبي وتحالفه قي تفسير دور الدعاية الانتخابية في السلوك الانتخابي، والتوجه نحو قضايا ومرشحين معينين، وبالتالي الحكم على أن السلوك الانتخابي لا يرتبط بالدعاية وقدرتها على إقناع الناخب على التصويت لفائدة مرشح معين دون آخر.

كما أوضح كل من **جونز وماركس** Jhones &Markos أهمية الوعي والقدرة على تقييم السياسات، وأوضح آخرون أهمية الخصائص الديمغرافية كالعمر والنوع والإقامة، بالإضافة إلى العوامل المتعلقة بالانتماءات الطبقية في تحديد اتجاهات المصوتين وممارساتهم، إلى جانب هؤلاء أكدت دراسات أخرى معالجة للحملة الانتخابية وتأثيراتها على السلوك الانتخابي أن نتائج الانتخابات قد تفسر على ضوء عدد من المتغيرات الاقتصادية والسياسية أكثر من تفسر من منظور أبعاد الحملة الانتخابية.

ما يمكن قوله في ختام هذا الاتجاه وبصفة عامة، هو أن المعالجة التي تطرقت إليها الدراسات السابقة فيما يخص الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكذا عوامل التوحد الحزبي وتحالفه، والوعي السياسي، والخصائص الديمغرافية والطبقية وإغفال أو التقليل من دور الحملات الانتخابية، أين لا يمكن تعميم ذلك في جميع المجتمعات، لأن ذلك لا يصدق مثلا على الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية.

2.6- حسب الاتجاه الثاني:

يقر هذا الاتجاه بالدور الذي تلعبه الدعاية الانتخابية في العملية الانتخابية والسلوك التصويتي للفرد. ويبرر موقفه بالرجوع إلى عدة مقومات تتعلق بإمكانية تقرير بعض الناخبين التصويت في اتجاه معين خلال فترة الحملة الانتخابية وإمكانية التحول أيضا، وعليه يرى البعض أن ما يحققه المرشحون من نتائج جيدة يعتبر من إنجازات الحملة الانتخابية. وقد أثبت دراسات كل من " **فينكل** Finkel" و"**جيلمان** Gelman"سنة 1993[1] على الدور الفعال للحملات الانتخابية في تغيير التفضيلات الانتخابية، بل وانقلاب اتجاهات الناخبين الانتخابية انقلابا كليا في اليوم الانتخابي، وتجسد ذلك في انتخابات 1980، 1988، 1992 في المجتمع الأمريكي.

[1] Christine Fauvelle- Aymar et Abel François, Campagne Electorale, Préférences politique et participation une étude empirique sur les élections législatives Françaises de1997.
http : /www.ses.Telecom- paristech.fr/Français/publication/abstention.chlier PDF
تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ : 2008/03/01

يعتبر العامل المعرفي ذا أهمية قصوى، نظرا لكونه من محددات السلوك الانتخابي، لذلك فإن الحملة الانتخابية قبل الموعد الانتخابي تلعب دورا بالغ الأهمية، إذ توجه سلوكيات الأفراد، فهي تساهم في تزويد الناخبين بالمعلومات التي يجهلونها، لذا فإن القائمين بالحملة الانتخابية يضطرون إلى توظيف كل الوسائل المتاحة والمشروعة بهدف الوصول إلى فرض حالات من التوتر الفكري والشحن العاطفي، تسعى إلى غاية واحدة تتمثل في تغيير مواقف المواطنين قبل العملية الانتخابية.[1]

7- نظام الانتخابات وعلاقته بالسلوك الانتخابي:

تلعب طبيعة النظام الانتخابي دورا فعالا في التأثير على الناخبين، وحثهم على ممارسة الفعل الانتخابي المتمثل في التصويت، إذ يؤدي النظام الانتخابي ببساطة من خلال إجراءاته وشفافيته ومرونته[2] إلى تشجيع الإقبال على صناديق الانتخاب، في مقابل ذلك تؤثر الأنظمة المعقدة والغامضة في سلوكيات المواطنين فتجعلهم غير مبالين ومهتمين بها وذلك ما يكرس ظاهرة العزوف والمقاطعة، لذلك فاختيار النظام الانتخابي يعد قرار استراتيجي بالنسبة لأي نظام ديمقراطي من أجل شرعنة العملية الانتخابية وإضفاء الصبغة القانونية عليها عن طريق تبني مؤسسات على قدر كاف من القوة، للسير نحوى نظام ديمقراطي يتمتع بالاستقرار، على أن تتمتع تلك المؤسسات في نفس الوقت بقدر كاف من المرونة للتعامل مع المتغيرات، فهناك إدراك كبير بأهمية تأسيس نظم انتخابية بصورة تسمح بالتمثيل الجغرافي وتشجع على تحقيق النسبية في التمثيل في آن واحد، ويحفز الأحزاب السياسية الفاعلة، وفي الوقت ذاته يوفر المزيد من فرص تمثيل المرأة والمشاركة في العملية الانتخابية من خلال استخدام وسائل مبتكرة وقوانين كدوافع وكضوابط في نفس الوقت، لذلك فتبني وتجسيد نظام انتخابي يتطلب دراسة متأنية ودقيقة.

حيث يكشف انتقاء النظام الانتخابي التباين الكبير في العملية السياسية، وتكريسه يعد ذا أثر كبير في الحقوق السياسية المتعلقة به، فسلوك الناخب إلى حد ما هو انعكاس للنظام الانتخابي المتبنى.

1.7- نوعية الانتخابات وأثرها على السلوك الانتخابي:

تتعدد الرهانات الانتخابية في أي بلد ديمقراطي كان بين المحلية حول العضوية في المجالس البلدية أو الولائية والتشريعية حول العضوية البرلمانية، والرئاسية حول منصب رئيس الدولة، ويختلف الإقبال الشعبي باختلاف طبيعة

---

[1] رفيق سكري، مدخل في الرأي العام والإعلام والدعاية، طرابلس، لجروس للنشر، ط 1، 1984، ص41.

[2] موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري والأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة، جورج سعد، ط1، لبنان، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992، ص ص 109-111.

الرهان، وللتعرف على نوعية الرهان وتأثيره في السلوك الانتخابي للفرد من خلال مقاربة نسبة المشاركة الانتخابية في الانتخابات السابقة التي شهدتها الجزائر سنركز على المواعيد التي جرت بعد الانفتاح السياسي، نظر لمشاركة القوى السياسية بمختلف تياراتها فيها، والتي تضفي عليها نوعا من المصداقية في الوقت الذي كانت تجري فيه الانتخابات قبل ذلك تتدخل فيها مجموعة من العوامل تؤثر في نسب المشاركة بدرجة كبيرة وتكاد تكون نفسها في جميع المواعيد الانتخابية التي جرت فيها وفي أول انتخابات تعددية عرفتها الجزائر وهي الانتخابات المحلية في سنة 1990 حيث بلغت فيها نسبة المشاركة 65.15 % وكانت أول نسبة تقل عن النسب المعروفة قبل الانفتاح والتعددية، ثم أقيمت انتخابات البرلمان في سنة 1991 وشهدت نسبة مشاركة أقل من تلك التي سجلت في أول استحقاق تعددي 59.00% تلتها أولى الانتخابات الرئاسية في زمن التعددية سنة 1995وعرفت فيها نسبة المشاركة 75.3% من خلال المعطيات السالفة الذكر نلاحظ مدى تغير نسب المشاركة باختلاف رهان الانتخابات فيها، فالمواعيد التي جرت فيها الانتخابات الرئاسية شهدت نسب مشاركة ملحوظة مقارنة مع الانتخابات المحلية والتشريعية وهذا يعكس صورة عن وجود تغير في السلوك الانتخابي حسب نوع الانتخابات، إذ تستقطب الانتخابات الرئاسية مشاركة أكبر مما يعني ارتفاع معدلات التصويت فيها أكثر من أي انتخابات أخرى، ويفسر ذلك الإقبال الجماهيري على التصويت في الانتخابات الرئاسية عادة بأن الرهان يتعلق بأعلى هرم في السلطة ألا وهو رئيس الدولة الذي يعتبر في بعض الأنظمة مصدر السياسات العامة مما يؤثر ذلك على أهمية المشاركة فيها.

وعموما فإن ارتفاع نسب المشاركة الانتخابية في الانتخابات الرئاسية لا يقتصر على الجزائر بل يتعداها ليشمل مجتمعات أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية التي تعرف الانتخابات الرئاسية نسب مشاركة أعلى من الانتخابات الخاصة بالكونجرس، هذه الأخيرة تعرف دائما نسب منخفضة، ففي سنة 1988[1] شهدت الانتخابات الرئاسية الأمريكية نسبة المشاركة 50.2% بينما انتخابات الكونجرس لم تجاوز فيها النسبة 35 %.

وكثيرا ما تفسر الدراسات المتعلقة بالسلوك الانتخابي هذه الظاهرة بأن الانتخابات الرئاسية تعد عرضا إعلاميا مثير يشد الناخبين ويبهرهم[2]، ويدفع بهم نحو المشاركة لاسيما عندما تركز الدعاية على قضايا معينة تهم المواطن بدرجة كبيرة مما يؤثر ذلك على سلوك الفرد يجعله يتخذ موقفا بالمشاركة.

[1] مصطفى كامل السيد وآخرون، حقيقة التعددية السياسية في مصر، دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية، مصر،مكتبة مدبولي، 1996، ص 420.

[2] سمير بارة، مرجع سبق ذكره، ص143.

2.7- نزاهة الانتخابات:

النزاهة مفهوم ملتصق التصاقا وثيقا بمبادئ الديمقراطية وهي إحدى العناصر الأساسية في النظام الديمقراطي، التي تساهم في إدارة انتخابات حرة نزيهة وعند افتقادها تصبح الانتخابات عرضة للتساؤلات والإستفهامات العديدة، وينطوي مفهومها على مجموعة من المعايير المؤسسة على مبادئ الديمقراطية والآليات الكفيلة بحماية حرية الانتخابات.[1]

3.7- النظام القانوني المكرس لنزاهة الانتخابات:

لضمان إجراء انتخابات نزيهة وشفافة يفترض وجود منظومة القوانين والأوامر التي تنظم العملية الانتخابية كاللوائح والضوابط وما إلى ذلك...، وغالبا ما يكون الدستور القانون الأساسي، بالإضافة إلى قوانين أخرى كقانون الانتخابات والجنائي والحقوق المدنية...،وتتطلب الانتخابات النزيهة توفر إرادة سياسية لتنفيذ سلطة القانون والميكانيزمات المتابعة لحماية الانتخابات من خلال القوانين والإجراءات الإدارية.

ويعد تحقيق النزاهة في أي انتخابات كانت مسألة حيوية، في حين أن غيابها يمكن أن يؤدي بالقوانين والأنظمة، إذ تصبح إلا مجرد تعبير عن النوايا الحسنة وأن الحد من الفساد الانتخابي وإيقافه من خلال إجراءات إدارية أو قانونية يمنع أي فساد مستقبلي، كما أن مراقبة العملية الانتخابية هو إجراء ضامن لنزاهتها وتضمن المراقبة التوافق مع الإطار القانوني وتعمل كرادع على القيام بأعمال مشكوك بها، فتكريس القانون ضروري لتحقيق النزاهة لذا يجب أن ينص الإطار القانوني على وسائل ناجعة في تطبيقه، أحكام تؤكد على مسؤولية محاسبة الإدارة الانتخابية وباقي الفاعلين في العملية الانتخابية.

4.7- النزاهة في إدارة الانتخابات والسلوك الانتخابي:

النزاهة الانتخابية كموضوع يأخذ بعين الاعتبار وظيفتها في العملية الانتخابية، فالنزاهة جزء أساسي في الانتخابات الحرة والعادلة والموثوق بها، فهي متجذرة في مبادئ الديمقراطية والنظام التمثيلي، ومثل الشفافية والدقة في أداء الانتخابات تؤخذ بالاعتبار مع السلوك الانتخابي الأخلاقي وأنظمة مراقبة الانتخابات، إذ أن الانتخابات التنافسية الحرة والعادلة هي ركيزة البناء التمثيلي للحكومة، وفي غياب النزاهة لا يمكن ضمان تحقيق إرادة الناخبين في نتائج الانتخابات، ويمكن تثبيت نتيجة الانتخابات من خلال التحديد المسبق للفائزين والخاسرين، وعليه يمكن أن تعم

[1] http : // aceproject.org/ ace-ar/topics/es/toc.

الفوضى في الانتخابات نظرا لاستخفاف بالمرشحين والناخبين بإثارة الشك حول صحة النتائج، وتبطل الانتخابات التي تخلو من النزاهة والتي لا يمكن عدها انتخابات حرة ونزيهة.[1]

والمشاركة الانتخابية عامل هام في الانتخابات الديمقراطية، لذلك يجب أن تكون بنفس درجة نزاهة الإدارة الانتخابية، إن المشاركين الرئيسيين في الانتخابات هم الأحزاب السياسية والمرشحون، والناخبين فلا تُجرى الانتخابات من العدم، إذ تعمل إدارة الانتخابات على إرساء إطار عمل وعمليات تشارك فيها الأحزاب السياسية والمرشحون والناخبون على حد سواء، والإدارة الانتخابية تعاني دائما من انعدام الثقة بها في العديد من الدول، ولما يلاحظ المشاركون في الانتخابات أنها تدار من قبل مجموعة حزبية أو أنها تتم بفي اتجاه يخدم مصالح حزبية معينة، تنخفض نسبة المشاركة فيها وتؤثر على السلوك الانتخابي للمواطنين الذين تنشأ لديهم نظرة مسبقة عن انتخابات غير نزيهة، وعليه لا فائدة من المشاركة فيها مما يزيد من تفشي ظاهرة الامتناع والعزوف الانتخابي.

ولكي ينظر إلى الانتخابات على أنها نزيهة وشفافة، يجب على إدارتها الالتزام بالاستقامة والحياد، فالإدارة الانتخابية الجيدة التنظيم والتي تتمتع بالمصداقية تبث الثقة لدى المعارضين، وتزيد في قناعتهم بالعملية الانتخابية، وتدفع بالممتنعين إلى المشاركة فيها، وتضفي بذلك النزاهة على الانتخابات والمؤسسات الانتخابية.

8- النظام الانتخابي في الجزائر:

صدر النظام الانتخابي في الجزائر بموجب الأمر الرئاسي رقم 97-07 المؤرخ في 27 شوال 1417 الموافق 06 مارس 1997، المعدل والمتمم، المتضمن القانون العضوي لنظام الانتخابات، والذي عدل وتمم بموجب القانون العضوي رقم 04-01 المؤرخ في 2004/02/07، وهو يحدد الجوانب المختلفة للانتخابات.

9- الجوانب التنظيمية للانتخاب:

تحديد من هو الناخب: يعد ناخبا كل جزائري أو جزائرية بلغ من السن ثماني عشر (18) سنة كاملة يوم الاقتراع، وكان يتمتع حينها بحقوقه المدنية والسياسية، وليس فاقدا للأهلية المحددة في التشريع المعمول به، يعتبر ناخبا شريطة أن يكون مسجلا في قائمة الناخبين بالبلدية التي بها موطنه.

القائمة الانتخابية: إن التسجيل في القوائم الانتخابية إجباري، وتتم مراجعتها ابتداء من فاتح أكتوبر من كل سنة في كل بلدية تحت مراقبة لجنة إدارية يرأسها قاض، وعضوان هما رئيس المجلس الشعبي البلدي وممثل عن الوالي، ويمكن

[1] للمزيد ينظر: ماريان ساوس، الانتخابات الكاملة الحرة والنزيهة، سيدي فيديرايشن براس، 2001، ص ص 142-157.

للجزائري المقيم في الخارج والمسجل لدى الممثليات القنصلية والدبلوماسية الجزائرية أن يطلب تسجيله فيها، وفي حالة تغيير الناخب المسجل في قائمة انتخابية موطنه يتعين حينئذ عليه أن يطلب خلال الأشهر الثلاثة الموالية لهذا التغيير شطب اسمه من هذه القائمة للتسجيل في بلدية إقامته الجديدة، ولا يسجل في القائمة الانتخابية من حكم عليه في جناية أو بعقوبة الحبس أو اقترف سلوك أثناء الثورة التحريرية مضادة لمصالح الوطن.

بطاقة الناخب: تقوم إدارة الولاية بإعداد بطاقة الناخب التي تكون صالحة لكل العمليات الانتخابية، وتسلم لكل ناخب مسجل في القائمة الانتخابية، ويحدد التنظيم كيفيات إعداد بطاقة الناخب وتسليمها ومدة صلاحيتها.

التصويت بالوكالة: تتاح إمكانية التصويت بالوكالة للمرضى المتواجدين بالمستشفيات والذين يعالجون في منازلهم، وذوو العجز الكبير العجزة والعمال الذين يعملون خارج ولاية إقامتهم، والذين هم في تنقل أو الملازمون أماكن عملهم يوم الاقتراع والمواطنون الموجودون مؤقتا في الخارج، ويحدد التنظيم صيغة الوكالة وطرق تحريرها.

الحملة الانتخابية: تفتتح الحملة الانتخابية لمدة **21** يوم وذلك قبل الاقتراع، وتنتهي قبل يومين من تاريخ التصويت وفي حالة إقامة الدور الثاني للاقتراع فإن الحملة الانتخابية التي يقوم بها المرشحون للدور الثاني تفتح لمدة **12** يوم قبل الاقتراع وتنتهي قبل يومين من تاريخه.

الفرز: تتم عملية الفرز علنا في مكتب التصويت، ويعين أعضاء مكتب التصويت فارزين اثنين من بين الناخبين المسجلين في هذا المكتب، وتقيد نتائج الفرز في محضر مكتوب بحبر ويحرر في نسختين يوقع عليها أعضاء مكتب التصويت.

نوع الاقتراع: يتبنى النظام الانتخابي في الجزائر الاقتراع العام المباشر والسري كقاعدة عامة، سواء فيما يتعلق الانتخابات الرئاسية وتؤسسه المادة **71** من دستور **1996**، فيما يخص الانتخابات المحلية المجلس الشعبي الوطني المادة **101** من دستور **1996**، ولكن استثناءا يتبنى الاقتراع السري غير المباشر في انتخابات مجلس الأمة المادة **2/101** من دستور **1996**، والانتخاب بالنظام الفردي في الرئاسيات المادة **155** من الأمر، مجلس الأمة المادة **124** من الأمر نفسه، في حين يكون بالقائمة في باقي الانتخابات الأخرى المادة **75** من الأمر المذكور بالنسبة للمحليات والمادة **101** من نفس الأمر بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني.

ويأخذ بنظام الأغلبية المطلقة عندما يتعلق الأمر بالانتخابات الرئاسية المادة **2/71** من دستور **1996** والمادة **155** من الأمر المذكور أعلاه أما بخصوص مجلس الأمة فيأخذ بالأغلبية حسب المادة **123** من الأمر المذكور ولكن المادة لم تحدد نوع الأغلبية أهي مطلقة أم نسبية.

أما فيما يتعلق بالمجلس الشعبي الوطني فيجرى باقتراع نسبي حسب المادة **101** من الأمر المذكور، ونفس الشيء بالنسبة للانتخابات المحلية وفقا للمادة **75** من الأمر المذكور أعلاه.

أساليب تحديد النتائج:

أما إعلان النتائج فيتم على أساس نظام المعامل الانتخابي مع تطبيق قاعدة الباقي للأقوى المادة **76**و**77** من الأمر المذكور والمادة **102** و**103** منه، على أن لا تؤخذ بعين الاعتبار عند توزيع المقاعد القوائم التي حصلت على أقل من **7%** بالنسبة للانتخابات المحلية و**5 %** بالنسبة لانتخابات المجلس الشعبي الوطني.[1]

خلاصة الفصل:

لقد تم في هذا الفصل التطرق إلى أسباب أزمة المشاركة السياسية بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص، إذ تبين أنها لا تخرج عن نطاق عوامل اجتماعية بالدرجة الأولى، ثم الاقتصادية والثقافية، وحتى التنظيمية والسياسية لها تأثير بشكل أو بآخر على أزمة المشاركة السياسية، بل وحتى أن تلك العوامل تعد لدى الكثيرين من جهة أخرى دافعا للمشاركة السياسية، كما تم تحديد ماهية الانتخابات والدور والأهمية التي تلعبها في السياسة، وأبرز الدلالات التي يمكن أن ينطوي عليها السلوك الانتخابي منها الاجتماعية والسياسية والنفسية والعقلانية، وقد تم التطرق أيضا إلى العزوف الانتخابي من حيث معناه وأشكاله المختلفة، التي تنحصر في نمطين رئيسين هما نمط العزوف العقلاني واللاعقلاني واللذان يحملان دلالات متنوعة، كما تم الحديث أيضا عن محددات السلوك الانتخابي حيث يتأثر هذا الأخير بالثقافة السياسية السائدة في المجتمع والتنشئة السياسية لأفراده التي تتم عادة وفق أنماط ونماذج متعددة وعن طريق مؤسسات عديدة تساهم في بلورة السلوك الانتخابي بصفة عامة، كما أن للدعاية الانتخابية التي تتم عبر وسائل معينة أثر واضح في السلوك الانتخابي، وتؤثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في الجزائر بشكل بليغ على السلوك الانتخابي في الجزائر، حيث نجم عن تلك التحولات عدة ظواهر كان لها تأثير سلبي على المشاركة في العملية الانتخابية كالفقر والبطالة والأمية، وقد ساهم أيضا النظام الانتخابي المتبع في الجزائر بشكل أو بآخر في تنامي

[1] للمزيد ينظر: القانون العضوي لنظام الانتخابات، أمر رقم 97-07 مؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق ل06 مارس 1997 يتضمن القانون العضوي لنضام الانتخابات.

ظاهرة العزوف الانتخابي إلى جانب رهان الانتخابات إذا تقل المشاركة فيها حسب أهمية الرهان أي نوعية الانتخابات، وتؤثر نزاهتها في الإقبال عليها إذ يقل هذا الأخير في حال غياب كل من المبادئ العامة لتراهة الانتخابات والنظام القانوني المكرس في سياق ذلك، كما تم التطرق في آخر هذا الفصل إلى النظام الانتخابي في الجزائر والجوانب التنظيمية له.

تمهيد:

إن المسعى من وراء الفعل الانتخابي ليس ثابتا دائما، فهو يختلف من زمان لآخر، فقد شهد المجتمع الجزائري منذ استقلاله تجارب انتخابية عديدة ومتنوعة الرهانات سواء تشريعية، أو محلية، أو رئاسية.

والأكيد أن كل الانتخابات التي شهدها المجتمع الجزائري، كانت تحمل في طياتها دلالات تختلف مع كل تجربة، كما أنها كانت تؤدي وظائف متعددة في كل مرة سواء بالنسبة للنظام السياسي أو للفرد.

وسنتناول التجارب الانتخابية عبر مختلف محطات المشهد الانتخابي للبلاد بعد الاستقلال مباشرة، وعبر تاريخ الحزب الواحد والظروف التي كانت تجرى فيها آنذاك إلى غاية ما بعد أحداث 05 أكتوبر 1988 أين شهدت الجزائر عهدا جديدا تميز بالانفتاح السياسي أو ما يعرف بزمن التعددية الحزبية، من خلال تحليل السلوك الانتخابي وتفسيره والتعرض إلى التحولات التي طرأت عليه.

أولا: الاستحقاقات الوطنية في عهد الحزب الواحد:

لقد كان منح الشرعية للنظام من خلال فرز نتائج مرضية له، ولو على حساب الشفافية، المسعى الرئيسي المتوخى من الانتخابات التي كانت تجرى في عهد الحزب الواحد، إذ ينتخب المجتمع دوما لفائدة النظام ومشاريعه السياسية والاجتماعية والاقتصادية في غياب البدائل الممنوعة آنذاك.

استهل المجتمع الجزائري في مطلع الاستقلال وفي السنة الأولى منه المشهد الانتخابي بإجراء أول استفتاء زكي فيه الرئيس أحمد بن بلة رئيسا للجمهورية سنة 1963 بنسبة ساحقة تجاوزت 98 % من الأصوات، حيث شهدت المشاركة الانتخابية إقبالا واسعا بلغت نسبتها 82.71% مقابل أكثر من 17 % من الذين امتنعوا عن التصويت.[1]

وقد كان الإقبال على المشاركة بتلك القوة أمر مفروغ منه، وذلك بالنظر إلى خروج الجزائر من نير الاستعمار الفرنسي والمضي نحو بناء الدولة الفتية، بداية بمنح الشرعية للنظام الحاكم من قبل الشعب الذي لم يجد أمامه سوى تزكية المشروع عن طريق التصويت بعد التعبئة الجماهيرية من جهة النظام بحثه على تأييد مشاريعه ومبتغياته.

وتعاقبت الاستحقاقات الانتخابية بعد أول انتخاب، حيث أجري سنة 1976 استحقاق رئاسي لفائدة وزير دفاع أول رئيس للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية أحمد بن بلة، الذي تمت الإطاحة به إثر ما يعرف بالتصحيح

[1] Journal officiel de la R .A .N°65, 13 spt 1963, 1er année.

الثوري وكان ذلك بتاريخ 15 جوان 1965، وتقلد هواري بومدين منصب رئيس الجمهورية بعد تزكية ساحقة بنسبة تصويت 99 % من أصوات الناخبين.[1]

بعد مكوث له فاق العشر سنوات من تنحية بن بلة من على عرش الرئاسة وذلك من دون تزكية شعبية، أيقن حينها بومدين أن نجاح واستمرار نظامه السياسي مرهون باستهلاك ما فاته من شرعية ومصداقية لدى الشعب، وهو ما حققه بعد كسبه لإصلاحات اقتصادية واجتماعية لمعظم مناطق الوطن وإتباعه لسياسة خارجية حكيمة أعادت للبلد مكانته على الساحة الدولية عقب بعض القرارات السيدة في الداخل أو في الخارج، كتأميم المحروقات والمشاركة في الحرب العربية الإسرائيلية. كما أن التركيبة البشرية للمجتمع آنذاك لم تكن تسمح له بإدراك عقلاني لما يجري من أحداث على الساحة السياسية، بفعل هيمنة مؤسسات الدولة على كل المواقف، وتبيض سياسة النظام بترويج إيديولوجيته، وتعبئة الجماهير لتأييده، وصد كل من يحاول العمل خارج الصف، ومنع أي حق أو مبادرة على الانتقاد أو الاختيار الحر وهو ما انعكس على السلوك الانتخابي للجزائريين أثناء ذلك الوقت حيث كان التصويت يجري تحت ضغط عوامل عديدة خاصة تلك التي تتعلق بحياته اليومية كغضب النظام عليه وحرمانه من حقوقه.

وفي ظل حكم بومدين عرفت الجزائر خمسة انتخابات بلدية بداية بانتخابات 05 فيفري 1967 ثم 14 فيفري 1971 وبعد ذلك انتخابات 30 مارس 1975 وجرت الانتخابات البلدية لأول مرة قبل الانتخابات الولائية ومنفصلة عنها، أسست المجالس الشعبية البلدية كأقرب خلية للمواطن وأول خلية لمؤسسة الدولة حيث " كان اختيار المرشحين يمر عبر مصفاة حزب جبهة التحرير الوطني لاستعباد كل الذين ارتبطوا بمرحلة الوجود الاستعماري بشكل أو بآخر وذلك لتفادي أصحاب النزعات الجهوية المحلية، وكان يقدم لكل مقعد اسمان يختار المواطن أحدهما لتحمل المسؤولية لمدة 5 سنوات، أما المجالس الولائية فقد كان نجاح تجربة البلديات وبروز قيادات محلية مشجعا على الانتقال إلى مرحلة الشفافية على درب تحقيق اللامركزية، عن طريق تكوين المجالس الشعبية للولايات وهو ما تم عام 1969.[2]

وكانت تتسم تلك الانتخابات بإجرائها وفق أهواء النظام ومبتغياته، إذ كانت نسب المشاركة عالية تتخطى دائما 90 % وهذا ما يجعلنا نستنتج أن الانتخابات آنذاك كانت مجرد انتخابات شكلية فقط لتمويه الأفراد وإقناع الرأي

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 94، 24 نوفمبر 1976.

[2] أمينة رأس العين، مرجع سبق ذكره، ص 100.

العام المحلي والدولي وقد كان النظام يولي اهتماما للعلاقات الاجتماعية التقليدية (الجهوية والعروشية) في ترشيحه للأفراد في الانتخابات[1]، فالجهوية كانت بارزة في سلوكيات المواطنين خاصة على المستوى المحلي وفي المناطق ذات الكثافة القليلة للسكان، وكانت تقل هذه السلوكيات بروزا في المدن الكبرى.

وبقي الوضع كذلك بعد وفاة بومدين، حيث خلفه العقيد الشاذلي بن جديد عام 1979، بعد استفتاء شعبي لعهدة 5 سنوات وذلك يوم 07 فبراير 1979 مكنه من رئاسة الجمهورية، وأعيد انتخابه في 13 جانفي 1984 لعهدة ثانية، وبنفس الطريقة تكرر انتخابه لعهدة ثالثة بتاريخ 22 ديسمبر 1988، وكانت نسب المشاركة الانتخابية مألوفة دائما تحكمها نفس الأسباب التي كانت تدفع المواطن للمشاركة فيها، وعرفت الفترة الشاذلية مناسبات انتخابية محلية وولائية وتشريعية، وجرت البلدية في 07 ديسمبر 1979 وفي 13 ديسمبر 1984 كانت مشتركة مع الولائية، وكانت الانتخابات التشريعية أعوام 1977 والتي كانت في فترة الرئيس بومدين، ثم عامي 1982، 1987 في الفترة الشاذلية، أين شهدت الانتخابات نسب عالية كما كان معتادا وللعوامل نفسها على الرغم من الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة عن الفترة البومدينية.

وحتى نُكوِّن صورة أكثر وضوحا عن السلوك الانتخابي للجزائريين في عهد الأحادية وحكم الحزب الواحد، ارتأينا طرح بعض الإستفهامات: لماذا يقبل المواطنون على الانتخابات ولا يحب النظام في نفس الوقت؟ هل ذلك راجع إلى مهابة النظام والخوف منه ومن حرمانه لحقوقهم ؟ أم أن الانتخاب واجب وطني؟ أم هناك مبررات أخرى تفسر ذلك؟

يمكن أن يفسر ذلك باتجاهات الناخبين وسلوكياتهم الانتخابية المرتبطة آنذاك بالجهوية والعروشية، خاصة في الانتخابات المحلية والتشريعية في ظل الوعود المقدمة من قبل مرشحيهم، وهو ما يذهب إليه أنصار نظرية نموذج الانتخاب الاستراتيجي النفعي وبالخوف من المقاطعة في الانتخابات الرئاسية حتى وإن كانت ظروفهم الاجتماعية متدهورة.

ثانيا: الاستحقاقات الوطنية في عهد الانفتاح والتعددية الديمقراطية:

لقد كان لانهيار أسعار المحروقات الأثر البليغ في الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد قبيل نهاية عقد الثمانينات، عقد شهدت فيه الجزائر بالموازاة مع ذلك سوء في التسيير ونمو طبقة طفيلية استفادة من مرحلة ثغرات التنمية الوطنية،

[1] الزبير عروس، الانتخابات التشريعية في الجزائر من المشاركة المكثفة إلى الاقتناع الرافض، ورقة غير منشورة، ص 14.

وهو مازاد الأزمة تعقيدا فاتسعت الهوة بين المواطن والدولة، وهو ما أدى إلى الحركات الاحتجاجية المنادية بالتغيير، وذلك ما ترجمته أحداث 05 أكتوبر1988، التي أثمرت دستور 23 فيفري 1989 الذي أقر بدوره التعددية السياسية والإعلامية والثقافية، ما ولد عدة أحزاب وبعث أخرى ذات توجه ديني ووطني وديمقراطي، وكانت كلها على أهبة لخوض أولى انتخابات تعددية التي عرفتها البلاد سنة 1990 وهي نقطة التحول من انتخابات الحزب الواحد إلى انتخابات تعددية، والتي نرى فيها نموذجا لمعرفة السلوك الانتخابي للجزائريين لأن الأوضاع العامة في هذه الفترة كانت فيها الخيارات البديلة متوفرة ومسموحة، مع الحرية في تبني أي من التيارات الحزبية يراها المواطن تعبر عن توجهاته وميولا ته وأفكاره.

1- الانتخابات المحلية 1990:

جرت بتاريخ 10 جوان من سنة 1990، و لم تكن هذه المرة تشوبها أية شائبة شك بشأن شفافيتها رغم بعض التجاوزات الخفيفة، وعلى عكس ما كان ينتظر من قبل النظام السياسي المتعود على كسب رهان الانتخابات على حساب نزهتها بعدما كانت الإدارة متعودة على التدخل في تحديد نتائج الانتخابات وتسيير مراحلها الأخرى، بل سيرت هذه المرة من قبل جماهير الحركة الاجتماعية المؤطرة من قبل التيار الديني.[1]

وقد كسبت الجبهة الإسلامية للإنقاذ رهان أول انتخاب تعددي شهدته الجزائر، وبأغلبية ساحقة عكس مدى استقطابها للهيئة الناخبة وحشدها للناخبين، إذ تمكنت من الفوز في853 بلدية من إجمالي 1541 بلدية أي ما يضاهي نسبة 53،54 % بـــ 32 مجلس ولائي من أصل 48 أي بنسبة تتجاوز 66 %، وانحصرت أعلى النتائج في المدن والأقطاب العمرانية، وقد قدر الوعاء الانتخابي لهذه الانتخابات بـــ 12.841.769 ناخب، صوت منهم 7.984.788 ناخب أي بنسبة تجاوزت 65 %، وامتنع 35 % من مجموع الناخبين عن المشاركة، وهي سابقة تحدث لأول مرة في الجزائر بالرجوع إلى النسب التي ما فتئت تحققها المشاركة الانتخابية في الماضي، والتي كانت تتجاوز في كل مرة 90 % في عهد الأحادية والحزب الواحد، وهو ما يؤكد حقيقة سير العملية الانتخابية ونسبة المشاركة الفعلية فيها.

[1] عبد الناصر جابي، الانتخابات التشريعية الجزائرية انتخابات استقرار أم ركود، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، اللقاء السنوي 17 في 18 – 08 – 2007 بجامعة أكسفورد.

وانتخب الجزائريون لأول مرة بطريقة اختيارية متعددة بين رزمة أوراق، كل ورقة تحمل حزبا معينا، وكان الناخب هو سيد الكلمة في هذا الاقتراع الذي وصف بالجدي، حيث استغل هذه المناسبة ليعبر للنظام عن انتقامه له واحتجاجه عليه، وسحب الثقة منه، تصويت يمكن القول عنه أنه ضد السلطة وصعود للإسلام السياسي مع تحفيز الصاعد الجديد ومنحه الفرصة للتغيير، وهو تفسير لاتجاه السلوك الانتخابي للفرد أثناء هذه الفترة، لتحل الانتخابات التشريعية بعد عام انتخابات وصفت بالشفافة والنزيهة.

2- الانتخابات التشريعية التعددية الأولى 1991:

وافقت السلطات الجزائرية بعد انهزامها في محليات 1991 بإجراء انتخابات مصيرية بتاريخ 26 ديسمبر سنة 1991، حيث تغيرت على إثرها تركيبة البرلمان القديم، إذ كانت النتائج هذه المرة أكثر وقعا على السلطة فقد فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بنتائج الدور الأول منها رغم حبس قياديها وبرزت العديد من بوادر العنف المنظم تحت تسميات إسلامية.

انتهت نتائج هذه الانتخابات في دورها الأول بحصد حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ 47،30 % من أصوات الناخبين، لتأتي بعدها جبهة القوى الاشتراكية 40،27 %، ثم حزب جبهة التحرير الوطني 40،23 %، حيث نالت الجبهة الإسلامية للإنقاذ 188 مقعدا، وجبهة القوى الاشتراكية 25 مقعدا، وجبهة التحرير الوطني 15 مقعدا، وفاقت نسبة المشاركة 59%، حيث انتخب 7.822.625 من وعاء انتخابي بلغ 13.258.554[1]، وسجلت هذه الانتخابات انخفاضا طفيفا مقارنة بالانتخابات السابقة.

هذا وقد عرفت الانتخابات التي عقبت فترة الانفتاح السياسي تغيرا كبيرا، حيث استغل المواطن الجزائري هذه المناسبات ليعبر عن رأيه، فاندفع متوجها مباشرة نحو الانتخابات ضد ممثل السلطة، بغرض إحداث تغييرات على نظام الحكم السابق واستبداله بنظام آخر، حاملا للواء العدل والمساواة والعدالة الاجتماعية، على الرغم من أن الكثيرين لم يكونوا من المؤمنين بالديمقراطية، والتي لم تكن في الحقيقة تطلعا شعبيا، كما يوضح الباحث الاجتماعي **هواري عدي** والمتخصص في علم الاجتماع، أن اتجاه المواطن نحوى التيار الإسلامي إنما للوعود التي قدمها "توزيع العائدات النفطية" بمعنى العودة إلى الشعبوية الاقتصادية التي مارستها جبهة التحرير الوطني في سنوات الستينات والسبعينات، ثم يبرز فوز الإسلاميين في أولى الانتخابات التعددية بأن" الشارع " دخل محطما مكسرا في شكل من الأشكال للحقل السياسي،

[1] عبد الناصر جابي، المرجع السابق، ص7.

حيث يصبح بدوره فاعلا، يعلن أن الدولة ليست مسألة خاصة ولكنها قضية عامة.[1] كما استغلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ الموارد المتاحة لصالحها ووظفت تكتيكات فعالة من أجل الغاية نفسها وهو ما ذهب، إليه الباحث **قرهام فولر graham fuller** استخدام المال، نشر خطاب شعبوي بليغ وواضح، الوسائل الإعلام العصرية، تقنيات الحملة الانتخابية العصرية، تدعيم واسع من الأنصار، حيث جاء البعض منهم من جبهة التحرير الوطني.

وأظهرت هذه الانتخابات مدى اعتماد الجهوية في اختيار المرشحين، وخير دليل على ذلك نتائج حزب الأفافاس جبهة القوى الاشتراكية، من خلال تصويت أبناء المنطقة لفائدة مرشحي جهتهم على حساب مرشحين آخرين، وعلى الرغم من النتائج التي تمخضت عن هذا الدور من الانتخابات، إلا أن المسار الانتخابي أوقف وتدخل الجيش لإلغاء نتائجها بعد استقالة رئيس الجمهورية، الذي عوض برئاسة جماعية لتدخل البلاد بعدها مباشرة في دوامة من العنف وللاستقرار السياسي لعشرية كاملة.[2]

3- الانتخابات الرئاسية التعددية الأولى 1995:

شهدت الجزائر في بداية التسعينيات تصاعد لأعمال العنف والقتل والاغتيالات، بعد إيقاف المسار الانتخابي وعدم إجراء الدور الثاني من الانتخابات التشريعية في مطلع سنة **1992**، وفي ظل تأزم الأوضاع عين اللواء اليمين زروال رئيسا للدولة من طرف المجلس الأعلى للأمن لمرحلة انتقالية حددت بثلاثة سنوات، لتنتهي هذه المرحلة بتنظيم انتخابات رئاسية في 16 نوفمبر **1995**، والتي فاز بها رئيس الدولة ومرشح المؤسسة العسكرية السيد اليمين زروال.[3]

أهم ما ميز هذه الانتخابات هو المشاركة المعتبرة بالمقارنة مع الانتخابات السابقة في ظل معايشة الجزائريون للحدث الانتخابي قبل إجرائه عبر وسائل الإعلام، وتحت ضغط الحملة الدعائية المرغبة والمرهبة اجتماعيا وإداريا وأمنيا، وعرفت الانتخابات أيضا تعدد المرشحين لها إلى جانب مرشح السلطة نجد الشيخ محفوظ نحناح ممثل عن حركة حماس والتيار الإسلامي بشكل عام، وسعيد سعدي ممثل الأرسدي ونور الدين بوكروح ممثلا عن حزب التجديد الجزائري، وقد فاقت نسبة المشاركة 75% وبلغت نسبة الممتنعين أكثر من 25%، حيث حصد مرشح

[1] رياض الصيداوي، الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر www.ehwer.org

[2] عبد الناصر جابي، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[3] عبد الناصر جابي، الانتخابات الدولة والمجتمع، ص 162.

السلطة أغلبية الأصوات المعبر بنسبة فاقت 61%، وحصل محفوظ نحناح على نسبة 06،26% ، وسعيد سعدي على نسبة 94،08%، ونور الدين بوكروح على نسبة 70،03% من إجمالي الأصوات المعبر عنها.

وتوحي نسبة 61 % التي حصل عليها اليمين زروال في هذه الانتخابات عن بحث فئة كبيرة من الناخبين عن الاستقرار، وهو ما يفسر تجنب المغامرة واختيار مرشح الجيش، فهي تقبل بهيمنة الجيش على دواليب الحكم من أجل الحفاظ على الأمن، وكبح الصراع الذي أضحى غير آمن للجميع، أما بالنسبة لجبهة الإنقاذ فقد تبخر حلمها بإنشاء دولة إسلامية، وهو ما يجعلنا نستفسر عن مآل الخمسة ملايين التي تحصلت عليها الجبهة الإسلامية، لاشك أن نسبة كبيرة منهم صوتت لصالح الشيخ محفوظ نحناح المستفيد الكبير، حيث انتقل من 386.697 ناخب التي حصل عليها حزبه سنة 1990 إلى قرابة ثلاثة ملايين صوت 2.907.356 من 2.87 % في تشريعيات 91 إلى 26.06% في هذه الانتخابات، وقد عكست هذه النتيجة وجود تيار إسلامي قوي في الجزائر غير تابع بالضرورة لأي تيار إسلامي ولا يتعامل مع التنظيمات، ويتعاطف مع المشاريع الإسلامية المعروضة في الانتخابات.

4- الانتخابات التشريعية التعددية الثانية 1997:

كرست هذه الانتخابات التشريعية استمرارية نتائج الانتخابات الرئاسية السابقة، حيث عرفت هذه الانتخابات التي جرت في صائفة 1997 انخفاضا في الإقبال عليها، وبلغت نسبة المشاركة فيها 60،65 % وبالمقارنة مع التشريعيات السابقة نلاحظ انخفاضا بنسبة 10% ، ومرد ذلك إلى اللامبالاة من قبل المواطن لتيقنه بنتائجها المحسومة مسبقا لصالح الحزب الناشئ حزب التجمع الوطني الديمقراطي والذي يقال عنه ولد بشلاغمو، الذي تحصل على 165 مقعدا من أصل 389، ثم حركة مجتمع السلم69 مقعدا، لتأتي بعدهما جبهة التحرير الوطني بـــ20 مقعدا، وفي المرتبة الرابعة نجد حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بـــ 19 مقعدا وفي المرتبة الخامسة نجد حزب العمال بـــ 04 مقاعد والأحرار بـــ 11مقعدا إلاّ أن هذه النتائج لم تمكن أي حزب من الاستحواذ المطلق على السلطة، مما فتح المجال أمام ائتلاف بادر به RND و FLN وMSP من أجل تشكيل حكومة ائتلاف.

كشفت هذه الانتخابات عن استمرار مشروع السلطة الذي تبلور في الانتخابات السابقة، وذلك بنجاح الحزب الجديد، إذ هو في الحقيقة نجاح للرئيس اليمين زروال، أي هو دعم للمشروع الرئاسي، مشروع قبل التعايش معا ما يسمى بالإسلام المعتدل في شكل حزبي النهضة وحماس.

ومن سمات السلوك الانتخابي في هذه المرة هو الاستمرار في التصويت لصالح أحزاب السلطة، وإن دلّ ذلك على شيء فإنما يدل على الحاجة الطبيعية الملحة لدى الناخبين في بحثه عن الاستقرار والأمن كأولوية تتجاوز باقي الحاجات الإنسانية في ظل الوضع اللاأمني للبلاد والأعمال الإجرامية المرعبة.

5- الانتخابات الرئاسية التعددية الثانية 1999:

أقيمت هذه الانتخابات في 15 أفريل 1999، كثاني انتخابات رئاسية في عهد التعددية الديمقراطية بعد تلك التي شهدتها الجزائر سنة 1995، انتخابات حلت قبل الأوان أي قبل استفاء الرئيس اليمين زروال لعهدته الرئاسية القانونية، الذي فضل الابتعاد عن الحياة السياسية.

وقد عرف سباق هذه الرئاسيات ترشح 07 شخصيات، وهم عبد العزيز بوتفليقة ومحمد طالب الإبراهيمي (وزيرين سابقين)، مقداد سيفي ومولود حمروش رئيسي حكومة سابقين، سعد عبدالله جاب الله رئيس حزب حركة الإصلاح، وحسين آيت أحمد رئيس حزب القوى القوى الاشتراكية، والعقيد السابق يوسف الخطيب.

وكان يدعوا هؤلاء المرشحين بشكل عام ومشترك في حملاتهم الانتخابية إلى العدالة الاجتماعية ومحاربة ظاهرة الحقره في أبعادها المتعددة وإحلال دولة القانون، وتأكيد حرية الصحافة في ظل خطاب إسلامي بعيد عن المفاهيم العلمانية.

غير أنه وأثناء الحملة الانتخابية بدا واضحا التدعيم المطلق من قبل الأحزاب والمنظمات الكبرى على الساحة السياسية للمرشح الحر عبد العزيز بوتفليقة، وهو ما دفع بالمرشحين الستة عشية الانتخابات إلى الإعلان عن قرار الانسحاب من سباق الرئاسيات بحجة نية التزوير المسبق، وحسم اللجنة السياسية النتائج لفائدة المرشح عبد العزيز بوتفليقة في الدور الأول بالأغلبية الساحقة 79،73 %. وقد تراجعت نسبة المشاركة الوطنية في هذه الانتخابات مقارنة بالنسب السابقة، حيث بلغت 25،60 %[1] وذلك لأسباب مفهومة، لأن قرار الانسحاب عشية الانتخابات شكل مفاجأة كبيرة لدى المواطنين، وهو ما انعكس على سلوكياتهم الانتخابية، الأمر الذي دفع من جهة ببعض من المواطنين إلى المقاطعة بدل قرار المشاركة السابق، ومن جهة أخرى دفع بالبعض الآخر إلى تغيير مرشحهم بعدما أصبح مرشحا واحدا في الميدان.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 29، أفريل 1999 ، ص 04.

وفي الأخير، ورغم ما حدث، فقد توافد المصوتون على مراكز الانتخاب للإدلاء بأصواتهم كل على حسب اختياره وفقا لمعطيات معينة، توافد يعكس نسب الانتخابات الجيدة التي ألفها الجزائريون على مر التاريخ ؟

6- الانتخابات التشريعية التعددية الثالثة 2002:

أقيمت هذه الانتخابات في 30 ماي من سنة **2002**، وهي ثالث انتخاب تشريعي تشهده الجزائر في ظل الانفتاح السياسي والتعددية الديمقراطية، وقد عرفت مشاركة ما يزيد عن 10 عشرة ألاف مرشح ينحدرون من 23 حزب سياسي وبضعة قوائم حرة.

جرت الانتخابات في أجواء يسودها تحسن في الوضع الأمني والانتعاش الاقتصادي، بفعل الارتفاع الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق العالمية للمحروقات، على الرغم من بعض التوترات التي كانت تحدث في بعض مناطق الوطن خاصة في منطقة القبائل بعد الأحداث التي عرفتها العاصمة، وقد سجلت هذه الانتخابات أقل نسبة مشاركة منذ الاستقلال 17،46 % لاسيما مقارنة بسابقتها (تشريعيات 1997) رغم نداءات غالبية الأحزاب السياسية في حملاتها الانتخابية الداعية إلى مشاركة قياسية لتفويت الفرصة على دعاة المقاطعة والعصيان الانتخابي.

لقد أثر الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتدهور للشباب سلبا في إقباله على الانتخابات، حيث كان يعيش تحت وطأة البطالة وقلة فرص العمل، وأزمة السكن الخانقة، فكان عزوفه وامتناعه عن التصويت تعبيرا عن ذلك، ولأنه يرى أن الانتخابات لن تغير شيئا في أوضاعه المزرية، ورفضه إنما هو نتيجة طبيعية وحتمية ومنتظرة، ورفض في نفس الوقت لأداء النظام السياسي القائم والحكومات المتوالية، وقد حصدت جبهة التحرير الوطني أغلبية المقاعد 199 مقعد من أصل 389 مقعدا برلمانيا، مسترجعة بذلك الريادة من حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي حل في المرتبة الثانية بـــ47 مقعدا، ثم تأتي حركة الإصلاح الوطني في المرتبة الثالثة بـــ 43 مقعدا، ثم حركة مجتمع السلم بـــ 38 مقعدا، والأحرار بـــ30 مقعدا، وحزب العمال بـــ 21 مقعدا.[1]

وقد كرست هذه الانتخابات مجاملة مؤسسة الرئاسة مقابل مساندة وتدعيم الرئيس في انتخابات 1999، وذلك بعودة الآفلان إلى الواجهة إنما هو تحقيق انسجام بين الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والحزب الذي رشحه في انتخابات 16 أفريل 1999.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 43، 12 ربيع الثاني عام 1423هـ الموافق 23 يونيو2002، ص 04.

7- الانتخابات الرئاسية التعددية الثالثة 2004:

تعد ثالث انتخاب رئاسي تشهده البلاد منذ بداية التعددية الديمقراطية سنة 1989، ترشح له ستة مرشحين هم علي بن فليس، الويزة حنون، سعيد سعدي، فوزي علي رباعين، عبدالله جاب الله، والرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وكثف المرشحون عروض برامجهم السياسية منذ بداية الحملة الانتخابية، وتضمنت خطاباتهم السياسية محورين رئيسين الأول مثله الرئيس المرشح، وكان يدعو إلى الاستمرارية والإصلاح، والثاني كان يدعو إلى التغيير ونادى به بقية المرشحون.

وكشفت نتائج هذه الانتخابات التي انتهت بحصد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لأصوات الناخبين بنسبة ساحقة قدرت بـــ 99،84 عن إجماع شبه كلي لهذه الشخصية على حساب باقي المرشحين، حيث حصل علي بن فليس على 42،06 %، وسعدالله جاب الله على 02،05%[1]، وهما المنافسان الحقيقيان لمرشح الإجماع، وبلغت نسبة المشاركة الوطنية 08،58%، وهي نسبة مقاربة لتلك التي سجلت في تشريعيات 2002 ورئاسيات 1999.

وهي انتخابات مقبولة من حيث المشاركة وذلك بالنظر إلى الاعتقاد السائد بعدم جدوى الانتخابات وانعدام الأمل في التغيير المنشود الراسخ في مخيلة الجزائريين، وذلك نتيجة كارثية التنمية في مجالاتها المختلفة، غير أن المنتخبين فضلوا الاستمرار مع الرئيس الجديد القديم، بناءا على تلك الوعود التي وعد بها المرشح وفي مقدمتها تحسين الظروف المعيشية وتوفير مناصب الشغل والسكن والتعليم والصحة، حيث حصد أغلبية الأصوات حتى في عقر دار المرشحين بن فليس وجاب الله، ونعني بذلك اكتساحه الأصوات في ولايات الشرق لاسيما ولاية باتنة بـــ 35،57 % وسكيكدة بـــ 83،78 %.

8- الانتخابات التشريعية التعددية الرابعة 2007:

هي رابع انتخاب تشريعي تعددي أجري في شهر ماي من سنة 2007، حيث استدعيت فيه الهيئة الناخبة المتكونة من حوالي 18 مليون ناخب للمشاركة في اختيار 389 مرشح ليكون في الغرفة الأولى للبرلمان من بين 12229

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 24، 28 صفر عام 1425هـــ الموافق 18 أبريل 2004، ص 06.

مرشحا يمثلون 24 حزبا أغلبيتهم نواب منتهية ولايتهم، إضافة إلى وزراء ومستقلون مثلوا الأغلبية الساحقة، ونسبة منخفضة من الشباب والنساء.[1]

أهم ما ميز هذه الانتخابات هو الفتور الذي ساد الحملة الانتخابية، وعدم اكتراث المواطن بها، رغم تكهن زعماء الأحزاب بمشاركة واسعة، لكن الواقع عكس تلك التكهنات، وسجلت الانتخابات أدنى مستوياتها 35،65 %، الأمر الذي أحرج السلطات وأرجع ذلك إلى ضعف الأحزاب ومرشحيها.

واتسمت هذه الانتخابات على غير العادة بتوسع دائرة العزوف والامتناع إلى مناطق أخرى من الوطن، فبعدما كان الضعف في المشاركة مقتصرا على مواطني المدن الكبرى ومنطقة القبائل، امتد ليشمل مناطق كانت تسجل فيما مضى من انتخابات حضورا قويا كمناطق الشرق والغرب والهضاب العليا[2]، وفي الحقيقة يمكن إرجاع ذلك إلى بؤس الجزائريين والتذمر والإحباط الذي نال منهم جراء السياسات الحكومية المتتالية، على الرغم من ركن الجزائري لاحتياطي مالي فاق 80 مليار دولار، ناهيك عن تنامي معدلات البطالة واتساع دائرة الفقر، وهي عوامل أيقن من خلالها الناخب أنه لا طائل من وراء انتخابات لا تنهي معاناتهم، لذلك صاروا لا يتوافدون على مراكز الاقتراع، وحسب بعض الخبراء فإن ذلك يعود إلى ابتعاد الأجندة السياسية عن انشغالات المواطنين الذين فقدوا الثقة في برلمان أصبح في رأيهم مجرد أداة في يد السلطة التنفيذية تمرر من خلاله مشاريعها دون حرج.

وما يبرر هذا السلوك الانتخابي هو تلك الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات من قبل بعض القوى السياسية والتي عبرت في السابق عن هذه الحركات الاجتماعية مثل جبهة القوى الاشتراكية في منطقة القبائل وبعض القيادات الإسلامية وبقايا الجماعات الإسلامية، كما أن البرلمان لم يعد يؤدي وظيفته وأصبح وسيلة طيعة في يد السلطة وأجهزة رئاسة الجمهورية، إلى جانب ضعف الأحزاب السياسية، وعدم مصداقية الانتخابات ونجاعتها في إيجاد حلول للأوهام الاجتماعية.

[1] عبد الناصر جابي، الانتخابات التشريعية الجزائرية، انتخابات استقرار أم ركود، اللقاء السنوي السابع عشر حول الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية، ص21.

[2] المرجع، نفسه، ص22.

9- الانتخابات الرئاسية التعددية الرابعة 2009:

أجريت هذه الانتخابات بتاريخ 09 أفريل من سنة 2009، بلغت نسبة المشاركة فيها74.11%، وهي نسبة مرتفعة عن تلك المسجلة خلال رئاسيات سنة 2004 والتي قدرت بـــ 58.05 %،[1] وأقيمت هذه الانتخابات في ظل الإعلان قبل تاريخ هذا الاستحقاق عن تعديل الدستور وذلك في 12 نوفمبر 2008، حيث زكى مجلس النواب الجزائري بغرفتيه التعديلات الخمسة التي اقترحها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة وأبرزها تمثل في إلغاء العمل بعهدتين وتمديد العهد لأكثر من مرتي، وقد عارض هذا التعديل حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وكان أول الداعين إلى مقاطعة هذه الانتخابات بإعلان زعيم الحزب مقاطعة الانتخابات الرئاسية في 15 جانفي 2009، في حين دعا جميع المرشحين للرئاسة والأحزاب السياسية الرئيسية الناخبين إلى إحباط محاولة المعارضة، وتعزيز مصداقية الانتخابات التي قدم فيها 13 مرشحاً ترشيحه، حيث تم قبول ستة ترشيحات فقط 6 يتقدمهم السيد عبد العزيز بوتفليقة الرئيس الحالي والمدعوم من قبل الائتلاف الوطني جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، السيدة الويزة حنون مرشحة عن حزب العمال، السيد موسى تواتي مرشح عن الجبهة الوطنية، السيد محمد السعيد مرشح عن حزب المستقل، السيد محمد جهيد يونسي مرشح عن حركة الإصلاح الوطني والسيد علي فوزي رباعين مرشح عن حزب عهد 54. وتم إحصاء عدد الناخبين المسجلين بـــ 20.595.683 مليون.[2]

فاز في هذه الانتخابات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، حيث حصل على 90.24% من الأصوات، ثم تلتها لويزة حنون في المركز الثاني بنسبة 4.22% من الأصوات، وفي المركز الثالث حل موسى تواتي بنسبة 2.31% من الأصوات، ثم محمد جهيد يونسي الذي حصل على 1.37% من الأصوات، وفي المركزين الأخيرين جاء على التوالي كل من فوزي رباعين الذي حصل على 0.93% من الأصوات ومحمد السعيد الذي حصل على 0.92% من الأصوات[3].

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 24، 28 صفر عام 1425هـ الموافق 18 أبريل 2004، ص 03.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 22، 19 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 15 أبريل 2009، ص 03.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 22، 19 ربيع الثاني عام 1430 الموافق 15 أبريل 2009، ص 04.

10- الانتخابات التشريعية التعددية الخامسة 2012:

أقيمت هذه الانتخابات في 10 ماي من سنة 2012، في ظل ظروف وأوضاع مختلفة عن تلك التي كانت تقام فيها من قبل، أين كانت رياح الثورات والتحولات أو ما يعرف بالربيع العربي تجتاح الدول العربية من مغربها إلى مشرقها، وقد بلغت نسبة المشاركة الإجمالية 43.14%، من وعاء انتخابي قدر بـــ21645841، وبلغ عدد الناخبين الذين صوتوا بـــ 9339026 من بينها 7634979 معبر عنها و1704047 ملغاة أي بنسبة حقيقية معبر عنها 35.27% من عدد الناخبين[1]، وهي مشاركة في نتائجها تبدو مفاجأة وغير واقعيّة لاسيما لدى الأحزاب التي شاركت، وبغض النظر عن مدى نزاهتها وشفافيتها، فهي تدعو للشك من حيث النسبة الحقيقية والتي هي أقل من تلك المعلن عنها، وهي نسبة منخفضة أيضا بالنظر إلى نسب المشاركة على المستوى الأقليمي، لاسيما في تونس 52% ومصر 54%، بعد سقوط نظامي زين العابدين بن علي وحسني مبارك، أين شهدت فيهما الانتخابات التشريعية الأخيرة إقبالا شعبيا واسعا واتسمت بشفافة وديمقراطية كبيرة بشهادة واعتراف المراقبين المحليين والدوليين المحليين.

أما في الجزائر، فإن هذه الانتخابات أجريت في موعدها الطبيعي لتجديد البرلمان الذي انتهت عهدته القانونية بالتزامن مع موجة الربيع العربي ورحيل حكم بن علي في تونس، ومبارك في مصر، والقذافي في ليبيا بعد التدخل العسكري للناتو كما هو معروف، الأمر الذي دفع بالرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى المبادرة بعملية إصلاح سياسي عبر إطلاق حوار وطني مع الأحزاب السياسية وعدد من الشخصيات المقربة من النظام من أجل الإعداد لانتخابات تشريعية في إطار سياسي وقانوني جديد، حوار جاء بمبادرة من الرئيس وتحت السيطرة الكاملة للسلطة السياسية، وفي غياب ممثلين عن المجتمع المدني، انتهى إلى إجراء عدد من التعديلات القانونية، وصادق نواب الشعب السابقون قبل انقضاء عهدهم على قانون انتخابات جديد، أفضى إلى تأسيس أحزاب جديدة بطريقة مفاجئة كنتيجة للربيع العربي حيث اعتمدت وزارة الداخلية ما لا يقل عن 22 حزبا جديدا قبل أقل من شهرين من موعد الانتخابات التشريعية وهو ما لم يسمح به النظام بتأسيس أي حزب سياسي جديد منذ سنة 1999 وذلك لفسح مجال المنافسة الشفافة والنزيهة وإضفاء على الانتخابات التشريعية 2012 أجواء سياسية جديد. ودخلت هذه الأحزاب الجديدة غمار الانتخابات التشريعية، من دون جاهزية، نظرا لافتقارها للقاعدة الشعبية. ووصلت نسبة

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 32، 05 رجب عام 1433 الموافق 26 مايو 2012، ص 26.

الممتنعين إلى56.86% من إجمالي المسجلين في القوائم الانتخابية، وهو مؤشر سياسي واجتماعي إن دلّ عن شيء فإنما يدل على عزوف ومقاطعة جزء كبير من المجتمع الجزائري المشاركة في الانتخابية الأخيرة، وما يؤكد هذا العزوف والمقاطعة هو الرقم المعتبر للأصوات التي ألغيت، وكان سبب الإلغاء في أغلبها أن الأظرفة كانت فارغة، معبرة عن رفض أصحابها التصويت لأي من القوائم المترشحة، إذ بلغت عدد الأصوات الملغاة 1704047 صوتا وهو ما يعادل 20% تقريبا من المصوتين.[1]

وتعد نسبة المشاركة في هذه الانتخابات ضعيفة 43% على الرغم من الإمكانيات الضخمة المرصودة من قبل الدولة في مجال الدعاية الانتخابية بغرض حث المواطنين على المشاركة المكثفة أين وظفت كل الوسائل الدعائية المتاحة لتعبئة الشارع الجزائري للمشاركة في الانتخابات التشريعية، وقد تدخل الرئيس شخصيا في الحملة الانتخابية وحث المواطنين على المشاركة بقوة في الانتخابات، في خطاب ألقاه في فيفري من سنة 2012 مشبها الانتخابات باندلاع ثورة التحرير الكبرى في نوفمبر 1954، قائلا: 1954:" المرحلة صعبة جدا، للدرجة التي يمكن وصف الخروج يوم العاشر من ماي المقبل، بأنه يشبه في أهميته الإعلان عن إطلاق الثورة التحريريّة في الفاتح من نوفمبر"، وأضاف بنبرة التحذير من عواقب وخيمة في حال عدم المشاركة الواسعة والتي قد تصل إلى درجة التدخل الخارجي، وسياق الحملة الانتخابية وفي آخر يوم منها جدد رئيس الحكومة والأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي أحمد أويحي في خطابٍ ألقاه محذرا من العودة إلى سنوات الاقتتال الداخلي في حال مقاطعة الانتخابات، مشبها الربيع العربي بالطوفان.

وأفرزت النتائج عن فوز حزب جبهة التحرير الوطني في المرتبة الأولى بـــ220 مقعدا من أصل 462 حيث حصد 1324363صوتا، ليحل التجمع الوطني الديمقراطي في المرتبة الثانية بـــ 68 مقعدا مقابل 524054 صوتا، وهما حزبا التحالف الرئاسي اللذان يرتكز عليهما النظام والرئيس ليليهما التكتل الأخضر في المرتبة الثالثة بـــ 48 مقعد.[2]

وقد تم ترسيم هذه النتائج من قبل المجلس الدستوري في ظل أحاديث عن التزوير والتحفظات التي ميزت العملية الانتخابية التي لم تكن لها أهمية و لم تغير من الأمر شيئا، لأنه تم قبل ذلك استهداف إرادة الشعب عن طريق الترهيب والوعيد، وممارسة الضغط الرهيب، واللعب على أحاسيسه ومشاعره لاسيما أثناء الحملة الانتخابية من خلال خطاب الرئيس عشية الانتخاب، ناهيك عن توظيف المال السياسي لشراء الذمم والأصوات.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 32، 05 رجب عام 1433 الموافق 26 مايو 2012، ص 29.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 32، 05 رجب عام 1433 الموافق 26 مايو 2012، ص 25.

11- الانتخابات الرئاسية التعددية الخامسة 2014:

نظّمت هذه الانتخابات بتاريخ 17 أفريل من سنة 2014، وبلغت فيها نسبة التصويت 50.70%، وقد حدد عدد الناخبون المسجلون بـــ 678. 880. 22 ناخب، إلا أن احتمال ترشح بوتفليقة لعهدة رابعة أثار العديد من التساؤلات، حيث انكمشت الإرادات السياسية وفضلت الشخصيات الثقيلة البقاء في مواقعها، لاقتناعها بأن اللعبة مغلقة وأن منطق المترشح عبد العزيز بوتفليقة رهان محسوم فيه لصالحه في الأخير، ومع اقتراب موعد انتخابات 2014 تغيّرت المعطيات، ودفعت الحالة الصحية للرئيس ببعض الشخصيات إلى التعبير عن رغبتها في الترشح، إلا أن ذلك التعبير أخذ أشكالا في غاية الحذر، فمنها من أعلن صراحة عن الترشح ومنها من تريث وفضل الإعلان بالوكالة وجس النبض عبر مساندين ومتعاطفين أو بإنشاء لجان دعم عبر مواقع الشبكات العنكبوتيه، غير أنه ثمة أصداء تؤكد حول دخول علي بن فليس رئيس الحكومة السابق لسباق الرئاسيات، وسيترشح بصرف النظر عن ترشح أو امتناع خصمه اللدود عبد العزيز بوتفليقة، وهو ما قد يحفز مرشحين آخرين على دخول معترك الرئاسات، أمثال عبد الله جاب الله ولويزة حنون ومولود حمروش وحتى سعيد سعدي، وإذا صدق هذا السيناريو فإن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سيكون في حرج ويضيق عليه مجال المنافسة، خاصة إذا تمكن الجميع من جمع التوقيعات وقبل المجلس الدستوري ملفاتهم، حيث ستتشتت الأصوات بين المترشحين، ما يُحيل إلى احتمال كبير للمرور إلى دور فاصل، أضف إلى ذلك الوضع الصحي للرئيس الذي لا يخدمه في سباق الرئاسيات.

وبتاريخ 23 فيفري 2012 حسم الرئيس موقفه وأعلن عن ترشحه لعهدة رابعة، فاندلعت مظاهرة كبيرة معارضة لترشحه في كل من الجزائر العاصمة والبويرة، وترشح إلى جانبه بصفة رسمية رئيس الوزراء السابق وخصمه القوي علي بن فليس، ورئيسة حزب العمال التروتسكي الويزة حنون، ورئيس حزب جبهة المستقبل عبد العزيز بلعيد، ورئيس حزب عهد 54 علي فوزي رباعين، ورئيس حزب الجبهة الوطنية الجزائرية موسى تواتي، وانطلقت الحملة الانتخابية في أجواء مشحونة ميزها الصراع والاتهامات والتقاذف بالكلمات الجارحة، وفي اليوم الأخير من الحملة الانتخابية دعا المترشحون لرئاسيات 2014 إلى التصويت بكثافة يوم 17 أفريل المقبل لإحداث التغيير السلمي المنشود فيما.

وحل موعد الانتخاب وصاحبت عملية الاقتراع حوادث متفرقة ومناوشاة، لاسيما في البويرة جنوب شرق الجزائر، أين اندلعت مشاداة بين السكان الرافضين للعملية الانتخابية وقوات الدرك، واصفرت نتائج الانتخابات في

الأخير وكما كان متوقعا عن فوز المرشح الحر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رابعة وبنسبة ساحقة قدرت بـــــــ 81.53 % أي ما يعادل 311. 531. 8 من الأصوات المعبر عنها، وجاءت باقي النتائج كما يلي: المترشح الحر علي بن فليس في المرتبة الثانية بنسبة تصويت 12.18% تعادل 918. 1.244 من الأصوات المعبر عنها، مرشح جبهة المستقبل عبد العزيز بلعيد في المركز الثالث بنسبة 3.36 % تعادل 624.343 من الأصوات المعبر عنها، ثم جاءت في المركز الرابع مرشحة حزب العمال الويزة حنون بنسبة تصويت 1.37% أي ما يعادل 140.253من الأصوات المعبر عنها، ليليها في المركز الخامس مرشح الجبهة الوطنية الجزائرية موسى تواتي بنسبة تصويت 0.56 % أي 57.590 من الأصوات المعبر عنها، وفي المركز الأخير مرشح عهد 54 علي فوزي رباعين بنسبة تصويت 0.99 % ما يعادل 10.146 من الأصوات المعبر عنها. وقد بلغ عدد الناخبون المصوتون 984. 600. 11 في حين أن عدد الأصوات الملغاة قدر بـــ 136. 1.132.[1]

- ثالثا: التقييم العام التجربة الانتخابية في الجزائر:

من خلال التجارب التاريخية وعلى رأسها التجربة الاستعمارية الاستيطانية التي شهدتها الجزائر والتي كانت أكثر الانتخابات السياسية تزويرا، لما سمح بها لأغلبية الجزائريين، وهي التي كانت قبل ذلك حقا مقتصرا على نخبة محدودة العدد[2]، فتفنن المستعمر في ممارسة التزوير في مرحلة تميزت بتعقيدات ناجمة عموما عن الإرث الاستعماري للبلد، وأصبح التزوير ثقافة سياسية موروثة، وعلامة مسجلة يضرب بها المثل عن الانتخابات الجزائرية بصفة عامة، وعند كل موعد انتخابي في الجزائري بعد الاستقلال بصفة خاصة، إذن تجذرت ممارسة التزوير كثقافة سياسية صاحبة التجارب الانتخابية في الجزائر المستقلة في ظل غياب تنشئة سياسية شعبوية، غياب كرس عملية الإفقار السياسي من جهة، وغياب الحياة السياسية والنشاط السياسي والحوار السياسي داخل المجتمع من جهة أخرى، إذا استثنينا طبعا بعض المجموعات السياسية التي كانت تنشط سريا.

وتبعا للتجربة الانتخابية التي عايشها المجتمع الجزائري قبل الاستعمار، وفي ظل العوامل الاجتماعية السياسية التاريخية التي اتسم بها المشهد السياسي لمرحلة بعد الاستقلال كما أسلفنا سابقا، كل ذلك ولد الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، ثقافة سادت حلقات المسلسل الانتخابي للجزائر المستقلة، وأنتجت قيما اجتماعية وسياسية بارزة

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 23، 23 جمادى الثانية عام 1435 الموافق 23 أبريل 2014، ص ص 5 – 6.

[2] عبد الناصر جابي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

شعاراتها اللاقانونية، وعدم التفاعل مع الدولة فيما هو سياسي وحتى في سلوكيات الحياة الاجتماعية للمواطن تبرز معادلة هذه القيم بوضوح.

فصار غالبية الناخبين يديرون ظهورهم لهذه المناسبات بشكل أو بآخر، وأصبحت مكانة الانتخابات مدنسة، ينظر إليها بمنظار الشك والارتياب المتولد عن إحباط الكثيرين واستيائهم وتذمرهم بسبب الفساد السياسي، أو بعبارة أدق سوء التدبير والتخطيط والتسيير الجلي، والمورث عن مراحل التجارب السياسية المتعاقبة التي زكتها الانتخابات وعايشها المجتمع منذ الاستقلال في ظل عهدان متباينان، عهد الأحادية والحزب الواحد وعهد الانفتاح والتعددية الديمقراطية، اللذان طبعا نظرة المجتمع أفرادا وجماعات لمسار وسيرورة العملية الانتخابية من طرف الدولة ومن ثمة أثر على سلوكا تهم الانتخابية عبر المراحل التنظيمية المختلفة للعمليات الانتخابية.

وتغذي الظروف والعوامل المختلفة المحيطة بالمواطن مواقفه وقراراته بالشأن السياسي، إما بالمشاركة فيتوجه نحو صناديق الاقتراع للتصويت، وإما بالعزوف والمقاطعة فيمتنع عن التصويت، إذ يمكن تصنيف الممتنعين إلى ثلاث فئات متباينة:

– **الفئة الأولى:** يسودها إحباط سياسي ناشئ عن الدوران الدائم في الحلقة المفرغة للأزمة السياسية في البلاد، وكذا اللامبالاة وعدم الاكتراث بالفعل الانتخابي، وهي فئة متجذرة في كل مجتمع لا ترى سببا داعيا لمشاركتها في العملية الانتخابية.

– **الفئة الثانية:** يعبرون عن موقفهم بالامتناع احتجاجا على السياسة المنتهجة من قبل الدولة، أو على الأداء الحكومي ومردود الأحزاب التي تتكاثر وتتسم بانعدام التنظيم والتأطير.

– **الفئة الثالثة:** هم مواطنون اعتدوا على المقاطعة الانتخابية كاختيار ذاتي، وبعبارة أخرى هم ممتنعون إيديولوجيا.

وعليه ما يمكن استنباطه من خلال ما سبق من تجارب انتخابية، أن المشاركة لدى المواطن الجزائري مرهونة إلى حد بعيد بعوامل اجتماعية، منها البطالة وتدني الحالة الاقتصادية والمادية، والحالة التعليمية والأمية والثقافة السياسية، وثقة المواطن ووعيه بدور المشاركة في تغيير مصيره، وتجسيد أمنياته وبالحياة الكريمة، والتمتع بالحرية والعدالة الاجتماعية.

تمهيد:

ككل الدراسة الاجتماعية سواء في جانبها النظري أو الميداني ينبغي على الباحث تبني إطار منهجي يمكنه من التعامل بشكل مناسب مع المعطيات الميدانية، لذلك سيخصص هذا الفصل للإجراءات المنهجية المتبعة في اختبار الفروض بدءا بمجالات الدراسة في أبعادها الثلاثة الجغرافي، البشري، الزمني وكذا إجراءات الدراسة المنهجية و الميدانية والمنهج المتبع، وأدوات جمع البيانات وكذا عينة الدراسة نوعها وخصائصها.

أولا: مجالات الدراسة والمنهج المتبع:

1- المجال الجغرافي:

تم إجراء الدراسة ميدانيا على مستوى جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعدالله بولاية الجزائر التي تقع في شمال الوطن وتعتبر عاصمة البلاد، حيث تم تشكيل 106 أفراد من مجتمع الدراسة المستهدف المتمثل في الطلبة الجامعيين، وقد تم اختيار جامعة الجزائر 2 كمجال جغرافي لتطبيق فروض الدراسة بسبب إقامة الباحث في ولاية الجزائر، كما أن جامعة الجزائر تستقطب عدد هائل من الطلبة من مختلف جهات الوطن ما يسمح من تكوين عينة تمثيلية.

2- المجال البشري:

يضم المجال البشري للدراسة الراهنة 106 فردا تم اختيارهم قصديا نظرا لعدم ممارستهم العملية الانتخابية، وهؤلاء الأفراد هم من مجتمع الطلبة الجامعيين الذين لا يصوتون في المناسبات الانتخابية.

3- المجال الزمني:

تمثل المجال الزمني في المرحلة التي استغرقتها إجراءات البحث والدراسة، أي منذ بداية طرح الموضوع حتى الانتهاء منه بصفة نهائية، حيث تم مابين الفترة الممتدة من شهر ديسمبر 2014 إلى غاية مارس 2015 الإطلاع على التراث النظري للموضوع والدراسات السابقة، وكذا جمع المادة المعرفية والنظرية وبناء الجانب النظري من الدراسة، لتأتي الفترة الممتدة بين أكتوبر 2015 إلى غاية فيفري 2016 أين تم تطبيق الدراسة الميدانية بحيث تم تطبيق الاستمارة على أفراد عينة البحث من طلبة جامعة الجزائر، بعد ذلك تمت معالجة المعطيات إحصائيا وتحليلها سوسيولوجيا وكتابة التقرير النهائي لها (المذكرة) الذي دام إلى غاية نوفمبر 2016.

4- المنهج المتبع:

ترتكز الدراسات العلمية على منهج أو عدة مناهج بغية الوصول إلى الحقائق الميدانية، ويتم اختيار منهج الدراسة تبعا لمعطيات منها ما يتعلق بطبيعة المشكلة المراد دراستها، نوعية وهدف الدراسة، إذ يقصد بالمنهج: " الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة لاكتشاف الحقيقة"[1]. وفي علم الاجتماع تتعدد وتتنوع وتتشعب المواضيع فقد جعل منه علما كثير المناهج، لذلك فإن طبيعة المواضيع هي التي تحدد نوع المنهج الذي يتلاءم معها.

وعليه فإن موضوع دراستنا والموسوم بـــ الشباب والانتخابات – دراسة في محددات العزوف- تقتضي طبيعة دراسته نهج المنهج الوصفي الذي يعد: " أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد أو فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية ثم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة، وهو عبارة عن طريقة لوصف موضوع الدراسة من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها"[2].

فتبني الطريقة الوصفية في التشخيص العلمي لأهم محددات عزوف الشباب عن الانتخابات، والتي يتم توظيفها من خلال مايلي:

- ✓ فحص الموقف الإشكالي، وعليه تحديد المشكلة وصياغة الفروض، وانتقاء المبحوثين، واعتماد أساليب جمع البيانات وإعدادها، ثم تقنين جمع البيانات، وأخيرا وصف النتائج وتحليلها وتفسيرها[3].

فالمنهج يمدنا بكمٍ من البيانات عن مجتمع الدراسة وهم العازفون عن الانتخاب من شباب الجامعة، واستنباط النتائج إثر تحليل تلك البيانات وفق الرؤى الافتراضية، ثم بعد مناقشة النتائج تقدم الاقتراحات والحلول، والتي يمكن تعميمها على بعض الظواهر المماثلة لها.

إن التركيز على المنهج الوصفي لا يعني إغفال المناهج الأخرى، بل تم بشكل متفاوت استعمال مناهج استدلالية حسب مقتضيات الدراسة كتوظيف المنهج التاريخي والمقارن، حيث كان لزاما منا في الكثير من الرجوع إلى تاريخ الظاهرة الانتخابية في الجزائر لسرد المحطات الانتخابية، وإجراء مقارنات إستدلالية.

---

[1] علي غربي، أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، مطبعة سيرتا كوبي، قسنطينة، الجزائر، 2006، ص 60.

[2] رجاء دويدري، البحث العلمي الأساليب النظرية، دار الفكر، ط4، دمشق، سوريا، 2008، ص 212.

[3] ديوبولد، ب. فان دالين، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نبيل نوفل، المكتبة الأنجلو مصرية، 1996، ص ص 292- 293.

ثانيا: الإجراءات الميدانية للدراسة:

بعد تحديدنا لمشكلة البحث وكل ما يتعلق بها بصفة نهائية، ثم تحديد مجالات الدراسة، انتقلنا إلى مرحلة تنظيم جمع المعطيات اللازمة للتحقق من مدى صحة فرضيات دراستنا، ولإعداد هذه المرحلة، كان لابد من إتمام مرحلتين جوهريتين تتمثلان في اختيار أداة جمع المعلومات وبنائها وأيضا تعريف مجتمع البحث المستهدف وتحديد العينة المنبثقة عنه، هنا، سنتعرض إلى كيفية إتمام هاتين العمليتين، ثم إلى عرض النتائج الناجمة عنها.

1- البناء العام لأداة جمع المعلومات وإجراءات تطبيقها:

اقتصرنا في معالجتنا لهذا الموضوع على المقاربة الكمية التي هدفت من خلال حجم التكرارات إلى قياس بعض المؤشرات المشخصة لمحددات العزوف الانتخابي لدى فئة الشباب وبالتحديد شباب الجامعة. ومن أجل تطبيق هذه المقاربة ميدانيا، استعنا بتقنية الاستمارة، لكن قبل ذلك ومثلما هو معمول به في جميع أنواع البحوث العلمية تم طبعا **تكريس الملاحظة** كتقنية في توصيف الظاهرة من خلال معايشتنا لبعض المناسبات الانتخابية ورصد بعض أقوال العازفين، وبالتالي زودتنا هذه الأداة من نظرة قبلية عن الظاهرة قيد الدراسة الأمر الذي مكننا من جمع بعض المعلومات القبلية قد تسمح بشكل كبير إلى الوصول إلى النتائج بعد الاحتكاك بالجانب الإمبريقي لجمع البيانات من المبحوثين.

1.1- البناء العام للاستبيان وإجراءات تطبيقه:

تم تبني الاستبيان كأداة وحيدة لجمع المعلومات لاعتبارين أساسين :

الاعتبار الأول يتمثل في ملائمة الاستمارة لهدف الدراسة المتمثل في قياس مدى تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية المحيطة بالشباب في الجزائر على عزوفهم عن الانتخابات، فالاستمارة كما هو معروف تسمح للباحث بمعرفة حجم التكرارات التي تبين أننا لسنا أمام ممارسات تمثل استثناءا، بل أمام ظاهرة اجتماعية سياسية ينبغي دراستها.

الاعتبار الثاني يتمثل في أن الاستمارة في منهجية البحث العلمي هي: " **تقنية مباشرة للتقصي تستعمل إزاء الأفراد، وتسمح باستجوابهم بطريقة موجهة، والقيام بسحب كمي بهدف إيجاد علاقات رياضية والقيام بمقارنات رقمية**"[1]، لذا فالاستمارة يمكن تطبيقها على عدد معتبر من الأفراد، بالإضافة إلى أن أسئلة الاستمارة عادة ما تتميز بالوحدة والدقة التي تتيح إمكانية تكميم البيانات المتنوعة التي تم جمعها، ومن ثمة بناء التحاليل المختلفة من خلال إقامة علاقات ترابطية بين المتغيرات الكمية.

وتبعا لهذه الأهمية، تم تصميم استمارة استبيان أولية تتمحور حول مجموعة من الأسئلة في محاولة لتغطية المتغيرات التي احتوتها فرضيات الدراسة، ليتم تجريب عشرة 10 استمارات أولية بصفة قصدية على البعض من شباب جامعة بوزريعة الذكور والإناث، وانطلاقا من الملاحظات الأولية التي أبدية من قبل المبحوثين كطول الاستمارة وكثرة أسئلتها وغموض وتكرار بعضها، تم إجراء بعض التعديلات لتتخذ شكلها النهائي الذي اشتمل على مقدمة وأربعة محاور تتضمن 33 سؤالا، بالإضافة إلى تسعة 09 أسئلة حول بيانات المبحوثين الشخصية، ليبلغ بالتالي عدد أسئلة الاستمارة الإجمالي 42 سؤالا، تحاول مجمل هذه الأسئلة أن تصل إلى معرفة مدى تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في عزوف شباب الجامعة عن الانتخابات، ليتسنى لنا صياغة المحددات المنطقية لظاهرة العزوف الانتخابي. وفيما يلي نقدم تفصيل لما جاء في الاستمارة:

1.1.1 مقدمة الاستبيان:

تتضمن خطاب موجه إلى المبحوثين يعرف بالباحث والهدف من الدراسة، وكذا نوع البيانات والمعلومات المراد جمعها من أفراد العينة، بالإضافة إلى عبارات تحفز المبحوثين على الإجابة بموضوعية وصراحة وطمأنتهم في نفس الوقت على أمانة سرية المعلومات والتي لا يمكن أن تستغل إلى لأغراض البحث العلمي فقط.

2.1.1 أسئلة حول الحالة السوسيو اجتماعية لأفراد العينة:

تتمثل في بيانات عامة أغلبها ذات بعد ديموغرافي وُظِّفت أساسا كمتغيرات تفسيرية في البحث، وهي تشمل تسعة 09 أسئلة مرتبة كما يأتي: الجنس، السن، المصدر الذي يحصل منه المبحوث على مصاريفه اليومية، أبرز المشاكل في نظر المبحوث التي يعاني منها شباب اليوم، حيازة بطاقة الانتخاب أو عدم حيازتها، سبب عدم حيازة بطاقة

[1] موريس أنجرس وآخرون، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004- 2006، ص 204.

الانتخابات، الوضعية الاجتماعية للمبحوث في حالة عمل أو بطالة، الأصل العرقي للمبحوث عربي أو أمازيغي أو آخر، السكن شخصي أو عائلي.

3.1.1 مواقف وأراء حول المحددات الاجتماعية عن عزوف المبحوث على الانتخاب:

رصد لهذا المحور 07 أسئلة، منها خمسة (05) أسئلة مغلقة، وسآلين متعددي الاختيارات. تركز هذه الأسئلة حول رأي شباب الجامعة ومواقفهم من عملية الانتخابات في الجزائر ومدى جديتها، حاولنا أيضا معرفة مدى مساهمة المتغيرات الاجتماعية في عزوف الشباب عن الانتخابات لاسيما :

عزوف الوالدين وأسبابه ومدى تأثيره في عزوف الأبناء بعبارة أخرى هل العزوف سلوك تقليدي، كما ركزت الأسئلة أيضا على تأثير الأصدقاء في عزوف المبحوثين عن الانتخاب، وكذا بعد مكان الإقامة ومدى تأثيره في العزوف، إلى جانب محاولة عن طريق الأسئلة المتعددة الاختيارات معرفة أبرز المشاكل التي يعاني منها النظام التعليمي ومدى مساهمتها في عزوف الشباب الجامعي عن الانتخاب من خلال المهام التي يفترض أن يؤديها وذلك حسب رأي المبحوثين.

4.1.1 مواقف وأراء حول أثر المحددات الاقتصادية في العزوف الانتخابي:

في محاولتنا لمعرفة أثر الوضعية الاقتصادية للشباب في الجزائر على عزوفهم الانتخابي، قمنا بطرح سبعة (07) أسئلة.

تركز الأسئلة في البداية على البعد الاقتصادي، وذلك من خلال التساؤل حول علاقة ضعف الإمكانيات المادية بعدم الاهتمام بالانتخابات، باعتبار أن الإمكانيات المادية تلعب دور كبير في تسهيل التنقل وما إلى ذلك ....،ثم الاستفسار عن مدى تأثير عدم جدية الانتخابات في عدم الذهاب إلى الانتخاب، كون هذه الأخيرة لا تغير شيئا في الواقع، لننتقل بعد ذلك إلى استبيان مدى مساهمة انعدام المشاريع التنموية في عزوف المبحوثين، وكذا دور فشل السياسة الاقتصادية الوطنية في عزوف المبحوثين.

لننتقل بعد ذلك إلى التركيز على الأسئلة المتعلقة ببعد المستوى المعيشي، والتساؤل حول مدى تأثير عسر وغلاء المعيشة وعدم تحسن المستوى المعيشي على عدم التفكير في الانتخابات والذهاب إليها، كما أننا طرحنا سؤالا حول مدى مساهمة هاجس البطالة وانسداد الآفاق المهنية في عزوف المبحوثين عن الانتخابات.

5.1.1 أراء ومواقف حول المحددات الثقافية ومدى تأثيرها في العزوف الانتخابي:

تضمن هذا المحور هو الآخر سبعة 07 أسئلة، منها ثلاثة 03 أسئلة مغلقة، وأربعة 04 أسئلة متعددة الاختيارات.

تمحورت الأسئلة في البداية حول الشروط الواجب توفرها لدى المترشح حتى ينتخب المبحوث كانتساب المرشح إلى أسرة محافظة وعريقة، وكذا انتمائه إلى نفس عرق المبحوث.

ثم حاولنا استبيان مدى ضرورة تدين المترشح وانتمائه إلى الأسرة الثورية لكي ينتخب المبحوث، ومدى اعتقاد هذا الأخير حول الذين ينتخبون لمرشح ما، لأن ذلك راجع لاعتبارات اجتماعية، ثم حاولنا تبين أسباب العزوف أيضا في عدم قناعة المبحوث بمكانة المترشح الاجتماعية والثقافية، لنختتم في الأخير هذا المحور بسؤال متعدد الاختيارات حول المعايير المحبذة لدى المبحوث في المرشحين في حالة رغبتهم في التصويت مستقبلا.

6.1.1- أراء ومواقف حول المحددات السياسية للعزوف الانتخابي:

يحتوي هذا المحور كذلك على سبعة 07 أغلب هذه الأسئلة ذات خيارات متعددة تحتوي الفقرات أسئلة حول الثقافة السياسية كمدى مناقشة القضايا السياسية من طرف المبحوثين وأطراف هذه المناقشة، والاهتمام بتتبع الأحداث السياسية المعاشة، ومدى تنشئة المبحوث سياسيا من خلال مصدر المعلومات السياسية، كذلك الموقف من التعددية، ودور الأحزاب في المجتمع، والموقف من ممارسة المرأة للسياسة، ودور العائلة في الحث على المشاركة السياسية أو النفور منها.

كما يوجد في المحور أسئلة تعالج مدى نزعة المبحوث نحو الحراك السياسي كقيامه بالاعتصام والمسيرات الاحتجاجية، والتوقيع على العرائض الاحتجاجية والمشاركة في الإضرابات، بالإضافة إلى انخراط المبحوثين في التنظيمات الاجتماعية وخلفيات هذا الانخراط، ومدى مشاركتهم في الحملات الانتخابية.

2- خصائص مجتمع البحث وتحديد عينة الدراسة:

يشير مفهوم مجتمع البحث في أدبيات البحث العلمي إلى " **مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة مسبقا والتي ترتكز عليها الملاحظات**"[1]، وحتى يكون أي بحث علمي مقبولا وقابلا للدراسة، لابد من تعريف مجتمع البحث المراد فحصه وإبراز المقاييس المستعملة من أجل حصر هذا المجتمع.

بالنسبة لمجتمع البحث الذي نحن بصدد إجراء الدراسة عليه واسع النطاق حيث يستحيل تطبيق دراسة شاملة على فئة الشباب المكونة له والموزعة عبر أحياء البلديات والدوائر لمدينة الجزائر، لأن عملية الحصر تلك تتطلب وقت وجهد وتكاليف، ناهيك عن أن الحصر الشامل قد أثبت عدم فعاليته حتى في المواضيع التي تدرس في أضيق الحدود.[2] وحتى في انتقاء عينة بحث ما فإنه يجب مراعاة طبيعة وهدف الموضوع، حيث يبدو في البداية أن عملية الانتقاء لن تطرح إشكالا كبيرا، فقد حاولنا انتقاء عينة تمثيلية بمواصفات علمية لتجميع المعلومات والبيانات الضرورية وفق تقنيات ملائمة لمنهج البحث المتبع انطلاقا من الزيارات الأولى للجهات الرسمية لولاية الجزائر بغرض الحصول على التعداد السكاني والقوائم الانتخابية، لضبط مكان الازدياد وكذا مكان الإقامة والاتصال بهم لاختيار عينة تمثلية، إلا أن هذه المحاولة لم تكن سهلة، وكانت صعبة التحقيق عند محاولة الاتصال تلك، لذلك كان من الضروري إيجاد مبحوثين لتشكيل عينة البحث. ولتجاوز صعوبة تحديد مجتمع البحث وحصره، قمنا بأخذ شباب جامعة الجزائر 2 كنموذج يمثل مجتمع بحث يشتمل على طلبة تتراوح أعمارهم بين 20 و34 سنة ذكورا وإناثا.

1.2 نوع وحجم العينة:

ولأن "المعاينة عبارة عن مجموعة من العمليات التي تسمح بانتقاء مجموعة فرعية من مجتمع البحث"[3]، فقد حددنا **وحدة التحليل** في فئة شباب الجامعة العازفين عن العملية الانتخابية سواء أكانوا ذكورا أم إناثا كوحدة معاينة، أو الوحدة الإحصائية الملائمة لإجراء الدراسة.وعليه حاولنا ضبط حجم العينة إلى أننا وكما سبق ذكره أمام مجتمع غير معروف ولما كانت **العينة القصدية** كإجراء منهجي استثنائي في مثل هذه المواضيع، كانت الطريقة الأيسر في ذلك هو **تبني هذا النوع من العينات** على اعتبار أن حدود مجتمع الدراسة غير معروفة كي يتسنى لنا خيارا من بين خيارات العينات الملائمة.

---

[1] المرجع السابق، ص 298.

[2] غريب سيد أحمد، الإحصاء في البحوث الاجتماعية والإعلامية، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005، ص 224.

[3] موريس أنجرس، مرجع سبق ذكره، ص 301.

وعن تحديد **حجم العينة** الذي يتمثل في عدد العناصر المنتقاة لتكوين عينة انطلاقا من بعض الاعتبارات الأساسية سواء كانت فنية على حسب ما ذهب إليه **فون دالين في قوله** "وإذا كانت مفردات موضوع الدراسة متجانسة فإن عينة صغيرة تكون كافية، أما إذا كانت مفردات محل الدراسة متباينة فمن أوجب الأمور أن تكون العينة كبيرة الحجم في المجتمع الأصلي للدراسة."[1] هذا وقد حرصنا على أن تكون جميع الأعمار الممتدة من 18 إلى 34 سنة، مستويات جامعية مختلفة.

بالنسبة للاستمارات، ونظرا لصعوبة توزيعها بصفة شخصية خاصة من حيث الوقت، فضلنا اعتماد طريقتين.

الطريقة الأولى استعملت مع الأشخاص الذين نعرفهم من خلال توزيع استمارات على نواة صغيرة من المبحوثين داخل الفضاء الجامعي، وتم تسليمهم الاستمارة ليجيبوا على أسئلتها أمامنا مع إتاحتهم الفرصة في نفس الوقت لطرح أي تساؤلات حول محتوى الاستمارة، بعدها طلبنا منهم توزيع الاستمارات على أفراد من العينة في الجامعة ممن يعرفونهم والقيام بنفس العملية.

الطريقة الثانية، تتمثل في استغلال مجموعة من الأفراد الذين لا نعرفهم وقع عليهم الاختيار عن طريق الصدفة، ولكنهم يتوافقون في خصائصهم مع متطلبات الدراسة كصفة الطالب وهم في سن الشباب يزاولون دراستهم بجامعة الجزائر 2 منهم من يعمل التقينا بهم في عدة أماكن مثل المساجد الحدائق العامة والمقاهي.

بعد تبني هذه الإجراءات وتطبيقها على الاستمارة تحصلنا على بعض النتائج التي تسمح لنا من إعطاء صورة عامة عن خصائص عينة الدراسة تبعا المتغيرات الديموغرافية على النحو التالي:

1.1.1- جدول رقم 07 يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	49	% 46.2
أنثى	57	% 53.8
المجموع	106	% 100

[1] محمد شفيق، البحث العلمي، مرجع سبق ذكره، ص 187.

يتبين من خلال الجدول أن توزيع عينة الدراسة حسب الجنس طغت عليها نسبة الإناث نوعا ما مقارنة نسبة الذكور أي 53.8 % من الإناث مقابل 46.2 % من الذكور وهذا الفارق المسجل يمكن تفسيره بطبيعة الحال بالعدد المرتفع من شباب الجامعة الذي يطغى عليه العنصر الأنثوي مقارنة بعدد الذكور بل تمتد نسبة طغيان الإناث عن الذكور في المجتمع الجزائري بصفة عامة.

2.1.1- جدول رقم 08 يبين أعمار أفراد العينة :

السن	التكرار	النسبة
[19 – 23]	58	% 54.8
] 23 – 27 [	29	% 27.3
أكثر من 27 سنة	19	% 17.9
المجموع	106	% 100

تشير معطيات الجدول إلى وجود ثلاث فئات عمرية. الفئة الأولى تشمل 54.8% من الذين تتراوح أعمارهم بين (19 – 23)، تليها نسبة 27.3 % من الذين تتراوح أعمارهم بين (23 – 27)، ثم تأتي الفئة الثالثة بنسبة تقدر 17.9 % أعمارها أكثر من 27 سنة هذا التفاوت في الأعمار وإن كان متقاربا قد يسمح بالتماس بعض النتائج كالأثر المباشر على العزوف الانتخابي، وكذا بعض الدلالات السوسيولوجية فيما يخص محددات العزوف الانتخابي.

3.1.1 جدول رقم 09 يبين مصدر دخل أفراد العينة:

مصدر الدخل	التكرار	النسبة
الوظيفة	18	% 16.98
عقود ما قبل التشغيل	15	% 15.14
نشاط آخر	18	%16.98
العائلة	55	%51.88
المجموع	106	% 100

يلعب الدخل الفردي دورا حاسما في تفسير الوضعية المعيشية للفرد، حيث يعد أحد المتغيرات الأساسية في ذلك، فالمستوى المعيشي قد يؤثر على المشاركة الانتخابية وذلك بدفع الفرد إلى التصويت أو منعه عنه. ويتضح من خلال الجدول أن أغلبية المبحوثين يعد مصدر دخلها الوحيد هو العائلة بنسبة **88،51** % وقد يرجع ذلك إلى أن هذه الفئة الشابة لتزال تزاول دراستها الجامعية و لم تندمج في الحياة العملية بعد، تأتي بعد ذلك فئتين من المبحوثين تشكل كل من الوظيفة وممارسة نشاطات أخرى مصدر دخلهما بنسبة متساوية **98،16** % ويعود ذلك إلى اندماج هاتين الفئتين في الحياة المهنية بصفة رسمية دائمة أو غير رسمية مؤقتة موازاة مع مزاولة الدراسة. تأتي في الأخير فئة المبحوثين الذين تعد عقود ما قبل التشغيل مصدر دخلها وذلك بنسبة **15،14** % وهي فئة شباب الطلبة الذين انخرطوا في هذا النوع من العقود على اعتبار أنهم يمتلكون مؤهلات تقنية أخرى سمحت لهم بالظفر بفرص عمل في إطار عقود ما قبل التشغيل وهم لا يزالون يزاولون دراستهم الجامعية.

4.1.1 جدول رقم 10 يبين ترتيب المشاكل التي يعاني منا الشباب الجزائري اليوم:

ترتيب المشاكل التي يعاني منها الشباب اليوم	التكرار	النسبة
البطالة	**34**	% **32.7**
تدني القيم والأخلاق	**25**	% **23.58**
السكن	**18**	% **16.98**
غلاء المعيشة	**13**	% **12.26**
إنعدام الدخل القار	**10**	% **09.45**
تأخر الزواج	**06**	% **05.66**
المجموع	**106**	% **100**

يتضح من خلال الجدول أن ترتيب أبرز المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها الشباب الجزائري اليوم حسب رؤية المبحوثين أن البطالة تأتي في مقدمة المشاكل الاجتماعية بنسبة **32.07** %، يليها تدني القيم والأخلاق بنسبة **23.58** %، ثم أزمة السكن بنسبة **16.98** %، بعد ذلك غلاء المعيشة بنسبة **12.26** %، وفي الأخير نجد على التوالي انعدام الدخل القار بنسبة **09.45** % ثم تأخر الزواج بنسبة **05.66** % وهذا حسب تصنيف الشباب المبحوثين.

5.1.1 جدول رقم 11: يبين توزيع أفراد العينة حسب الوضعية الاجتماعية :

الوضعية الاجتماعية	التكرار	النسبة
عامل	32	% 30.2
بطال	74	% 69.8
المجموع	106	% 100

تبين معطيات هذا الجدول أن نسبة شباب الطلبة العاطلين عن العمل هي العالية وذلك بنسبة 69.8 % مقارنة بنسبة شباب الطلبة العاملين الذين تبلغ نسبتهم 30.2 %، وعليه فإن هذا التفاوت في الوضعية الاجتماعية أي بين من هم عاطلين ومن هم عاملين قد يفسر على أن أغلب المبحوثين العاطلين ينتمون إلى فئة فتية تشكل نسبتها 54.8% من الذين تتراوح أعمارهم بين(19– 23)، وهي مرحلة عمرية عادة ما ترتبط بمزاولة الدراسة.

6.1.1 جدول رقم 12: يبين توزيع أفراد العينة حسب الأصل العرقي:

الأصل العرقي	التكرار	النسبة
عربي	65	% 61.3
أمازيغي	41	% 38.7
المجموع	106	% 100

يلاحظ من خلال معطيات الجدول وجود تفاوت نسبي بين المنحدرون من الأصل العربي الذين يمثلون نسبة 61.3 % وبين من ينحدرون من الأصل الأمازيغي الذين تمثل نسبتهم 38.7 % هذا التفاوت يعكس طبيعة التركيبة العرقية التي يتكون منها المجتمع الجزائري والتي تجسد هويته غير أنها قد تقف أيضا كمحدد يفسر ظاهرة العزوف الانتخابي.

7.1.1 جدول رقم 13: يبين طبيعة سكن المبحوثين:

طبيعة السكن	التكرار	النسبة
شخصي	4	% 03.8
عائلي	102	% 96.2
المجموع	106	% 100

يبدو من خلال الجدول أن الأغلبية الساحقة من أفراد العينة يعيشون مع عائلاتهم وذلك بنسبة **96.2** % في مقابل **03.8** % ممن ينفصلون عن عائلاتهم ومستقلين من حيث السكن. يمكن لهذا المتغير أن يفيدنا في معرفة المحددات الاجتماعية لعزوف الشباب عن الانتخابات كمدى تأثير العائلة في قرار الأبناء بعدم المشاركة في الانتخابات.

أولا: عرض نتائج الدراسة الميدانية:

نتعرض فيما يلي إلى نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بالاستبيان تبعا لفرضيات الدراسة:

1- تحليل نتائج الاستبيان:

الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية **بين** المحددات الاجتماعية **والعزوف** عن العملية الانتخابية لمجتمع الدراسة بمدينة الجزائر.

نهدف من وراء هذه الفرضية إلى محاولة رصد المحددات الاجتماعية لظاهرة عزوف الشباب الجامعي عن الانتخابات من خلال الكشف عن مدى تأثير العوامل الاجتماعية (تأثير العائلة، الأصدقاء، النظام التعليمي،....) في قرار العزوف عن العملية الانتخابية لدى أفراد عينة الدراسة من خلال مواقفهم وأرائهم.

1.1 عرض إستجابات أفراد العينة حول المحور الثاني: (مواقف وأراء حول المحددات الاجتماعية لعزوف المبحوثين عن الانتخاب).

جدول رقم 14: يبين أسباب عدم حيازة بطاقة الناخب وعلاقتها بجدية الانتخابات.

جدية الانتخابات		أسباب عدم حيازة بطاقة الانتخاب					المجموع
			غير مهتم	عدم الحاجة إليها	أسباب إدارية	عدم معرفة كيفية الحصول عليها	
مجدية	التكرار	9	12	7	3	3	34
	النسبة	%29,0	%26,1	%53,8	%50,0	%30,0	%32,1
غير مجدية	التكرار	22	34	6	3	7	72
	النسبة	%71,0	%73,9	%46,2	%50,0	%70,0	%67,9
المجموع		31	46	13	6	10	106
		%100,0	%100,0	%100,0	%100,0	%100,0	%100,0

من خلال هذا الجدول يظهر أن الاتجاه العام كان في صنف الذين يرون بعدم جدية الانتخابات بنسبة 67,9 %، والمواظبة على هذا الاتجاه كان في فئة الذين لا يهتمون لحيازة بطاقة الانتخاب بنسبة 73,9 %، ليتبعها الذين لا يعرفون كيفية الحصول عليها بنسبة 70%، فأسباب إدارية بنسبة 50%، ثم عدم الحاجة إليها بنسبة 46,2 %.

لتتقلص هذه النسبة من المجموع الكلي إلى 32.1 % عند الذين يرون بجدية الانتخابات وبأعلى النسب عند عدم الحاجة إليها بـــ 53,8 %، فأسباب إدارية بـــ 50,0 %، وبنسب متقاربة في كل من عدم معرفة كيفية الحصول عليها بـــ 30,0 % ثم غير المهتمين بنسبة 26,1 %.

من خلال القراءة الإحصائية لمعطيات الجدول نلاحظ أن عدم حيازة المستجوبين العازفون عن الانتخابات لبطاقة الناخب وهي- ظاهرة مهمة بشكل خاص- إنما يعزى بالدرجة الأولى إلى عدم الاهتمام بامتلاك بطاقة انتخاب، ولعلى عدم حيازة هذه الأخيرة يفسر باللامبالاة السياسية والمدنية بل والرفض الصريح للمشاركة في الانتخابات، إذ يؤكد أغلبية المستجوبين غير المهتمين بحيازة بطاقة الناخب على عدم جدية الانتخابات الجزائرية، الأمر الذي يؤثر في سلوكهم الانتخابي، فتنشأ لديهم نظرة مسبقة عن انتخابات غير نزيهة وهو ما ذهب إليه أغلب المستجوبين في تبريرهم لسبب عدم جدية الانتخابات بانعدام المصداقية والشفافية والثقة وعدم الوفاء بالوعود أو غياب الحزب أو المرشح المناسب، كيف لا وقرار الممتنعين في البلدان حديثة التقاليد بالديمقراطية نابع من إحساسهم ومعرفتهم بعدم نزاهة الانتخابات وشفافيتها، الأمر الذي يؤدي بهم إلى الحكم بعدم جدوى الانتخابات، ناهيك عن وجود ممتنعين محسوبين على المقاطعين نهائيا للانتخابات أو ما يعرف بمذهب **الإمتناعية L'abstentionisme**، وهو مذهب على وعي وقناعة فيما يذهب إليه أفراده وجماعاته، إذ يلح على عدم المشاركة نهائيا في المسائل الانتخابية والسياسية لعدة اعتبارات، منها عدم الثقة السياسية وكذا التهميش والاغتراب السياسي ويتجسد لدى كل فئات المجتمع خاصة فئة النساء والناخبين ذوي المستوى الضعيف اجتماعيا وثقافيا.[1]

وعليه عدم جدوى الانتخابات الجزائرية يجعل من مشاركة الشباب فيها لا فائدة منها بسب انعدام النزاهة والشفافية، حيث يشعر الشاب بعجزه التام عن التأثير في مجرى الأحداث السياسية، ويرى أن النتيجة بالنسبة له محسومة سلفا، بالإضافة إلى وجود هوة كبيرة بين آرائه و بين الواقع السياسي المعاش [2]. فالجزائري عرف الانتخابات منذ زمن الفرنسيين كسلاح ضدهم، وعرف أيضا أساليب تزيفيها وخباياها، وليس في وسعه القبول بانتخابات

[1] بارة سمير، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[2] السيد عبد الحليم الزيات، مرجع سبق ذكره، ص 131.

شكلية، وتزييف الانتخابات في الجزائر مع الأسف يرتبط بالاستعمار الذي كانت الانتخابات في عهده صراعا بين الفرنسيين والجزائريين.[1]

كما يلاحظ أن عدم حيازة المستجوبين العازفون عن الانتخابات لبطاقة الناخب الذين يمثلون نسبة 32,1 % من المجموع الكلي ممن يقرون بجدية الانتخابات، إنما راجع ذلك وبنسبة أعلى (53,8 %) إلى عدم الحاجة إلى بطاقة الانتخاب، وعدم حاجة الشاب لبطاقة الانتخاب تعكس ابتعاده عن الممارسة السياسية ككل، بدءا بالمستوى الأول للمشاركة السياسية وهو التصويت في الانتخابات أي الامتناع عن المشاركة الانتخابية التي تأخذ شكل عدم التسجيل في القوائم الانتخابية نهائيا من دون أسباب واضحة ومعينة.

وعليه فالعزوف يترجم حالة من اللامبالاة بالسياسة عموما والانتخابات خصوصا، فلا يهتم الشاب بما يقع حوله من أحداث، ولا يستجيب لها على أي نحو كان، وتقاعسه عن المشاركة في المشروعات العامة التي تهدف إلى النهوض بالمجتمع. إذ يعرف الشاب اللامبالي بأنه ذلك المواطن الذي لا تربطه أية علاقة عقلية أو عاطفية بالسياسة أو الذي هو في منأى عن العمل السياسي ككل، بسبب فقدانه اتجاه يناصره، أو عجزه عن الحركية أو الفعالية، وضعف وعيه السياسي وانعدام قدرته على الاعتراف بمسؤوليته الشخصية. وكذا عجزه عن الإفصاح بآرائه،و امتثاله كليا للسلطة القائمة والقيم السائدة وعدم التأثر بالأحداث السياسية ومتغيراتها وباختصار فعزوف الشباب الجزائري عن الانتخابات سيما أولئك الذين لا يحوزون على بطاقة الانتخاب مرده اعتزال السياسية وعدم المشاركة في الحياة السياسية والاهتمام بالانتخاب كحق ديمقراطي.

وحاصل القول أن الجدوى من الانتخابات كمتغير له أكثر من دلالة، حيث يتجلى من خلال البحث وجود تأثير مهم لعامل الجدوى من العملية الانتخابية على ممارسة الحق الانتخابي، فمن لا يجدون جدوى فيها هم أكثر امتناعا عن حيازة بطاقة الناخب هذه الأخيرة التي تعد بشكل أو بآخر تعبيرا عن مستوى العزوف، وكذا فقدان الثقة فيها نظرا لانعدام النزاهة والشفافية، وعليه يمكن القول أنه كلما انعدم الأمل والجدوى في العملية الانتخابية إلا وانعدمت المشاركة فيها.

[1] عبد الحميد مهري، الأزمة الجزائرية الواقع والأفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999، ص 183.

جدول رقم 15: يبين مدى تأثير بعد مكان الإقامة في عزوف المبحوثين عن الانتخاب وعلاقة ذلك بالمشاكل الاجتماعية:

بعد مقر الإقامة		المشاكل التي يعاني منها الشباب الجزائري						المجموع
		السكن	البطالة	غلاء المعيشة	انعدام الدخل القار	تأخر الزواج	تدني القيم والأخلاق	
نعم	التكرار	7	10	7	7	3	11	45
	النسبة	%38,9	%29,4	%53,8	%70,0	%50,0	%44,0	%42,5
لا	التكرار	11	24	6	3	3	14	61
	النسبة	%61,1	%70,6	%46,2	%30,0	%50,0	%56,0	%57,5
المجموع		18	34	13	10	6	25	106
		%100,0	%100,0	%100,0	%100,0	%100,0	%100,0	%100,0

الملاحظ من الجدول أن الاتجاه العام كان في صنف الذين لا يدفعهم بعد مكان الإقامة إلى العزوف عن الانتخاب بنسبة 57.5 % والمواظبة على هذا الاتجاه كان في فئة الذين يرون البطالة كأبرز المشاكل التي يعاني منها شباب اليوم بنسبة 70.6 %، تتبعها مشكلة السكن بنسبة 61.1 %، فتأخر الزواج وتدني القيم والأخلاق على حد سواء بنسبة 50,0 %، ثم غلاء المعيشة بنسبة 46.2 %، وأخيرا مشكلة انعدام الدخل القار بنسبة 30.0 %.

لتنخفض هذه النسبة من المجموع الكلي إلى 42.5 % عند الذين يدفعهم بعد مكان الإقامة إلى العزوف عن الانتخاب وبأعلى النسب عند مشكلة انعدام الدخل القار بنسبة 70.0 % كأبرز المشاكل التي يعاني منها الشباب اليوم في نظر المبحوثين، ثم السكن بنسبة 38.9 %، وفي الأخير مشكلة البطالة بنسبة 29.4 %.

يستشف من خلال معطيات الجدول أن بعد مكان إقامة المستجوبين لم يكن حجة دامغة تبرر عدم الذهاب للمشاركة في العملية الانتخابية لدى أفراد عينة البحث، إذ أن معظمهم يرى في البطالة المشكل الأول الذي تعاني منه شريحة الشباب اليوم بنسبة تضاهي 70,6 % ثم مشكلة السكن بنسبة 61.1 % ، ولعلى ذلك ما يحول دون استقرارها في حياتها الخاصة واندماجها الاجتماعي، ففعالية المشاركة في الحياة السياسية بصفة عامة وفي الانتخابات بصفة خاصة تستوجب ضرورة توافر عدد من العوامل لاسيما منها ضمان توفير المتطلبات والاحتياجات الضرورية

للشباب، مثل الغذاء والكساء، والمسكن الملائم، والصحة والتعليم، وفرص العمل، وما إلى ذلك من الاحتياجات التي من شأنها أن تحقق الإشباع المادي والنفسي للمواطن، وتتيح له إمكانية المشاركة في الحياة السياسية بدءا بالعملية الانتخابية.

فالبطالة وإن كانت ظاهرة ذات أبعاد إقتصادية متعددة تعكس وجود خلل في النشاط الاقتصادي، فهي في الوقت ذاته ظاهرة اجتماعية خاصة بين الشباب لها تأثير كبير في إحجامه عن المشاركة في الانتخاب، خاصة وأن مؤشر بعد مكان الإقامة لم يكن دافعا رئيسيا في عزوف ما نسبته 57.5% من المستجوبين عن الانتخاب، بل إن للمشاكل الاجتماعية وفي مقدمتها البطالة تأثير واضح في شباب العينة من خلال وجهة نظرهم التي تؤكد عليها نسبة 70.6 % من المستجوبين الذين لا يرون في بعد الإقامة سببا في عزوفهم، وعليه لا يتحقق الإشباع للحاجات الأساسية مثل إيجاد فرص عمل مناسبة والزواج وبناء حياة مستقلة مما يؤثر سلبا على قيام الشباب بواجباته الديمقراطية بداية وانتهاء بالمشاركة السياسية في الحياة العامة.

أما ما يمكن استنتاجه من المعطيات المتعلقة بفئة المستجوبين الذين يدفعهم بعد مكان الإقامة إلى عدم الذهاب إلى صناديق الاقتراع والتي تقدر نسبتهم بـــ 42.5 % من المجموع الكلي، فإن مكان إقامة العديد منهم وفي مناطق بعيدة عن مكاتب التصويت، يكلفهم الجهد والوقت، مما يجعلهم يتقاعسون عن الذهاب إلى للتصويت.

وعليه يمكن القول أن البعد الجغرافي والمتمثل في بعد مكان الإقامة لا يعد عاملا قويا ومؤثرا في عزوف شباب العينة عن العملية الانتخابية، وذلك ما أكدت عليه فئة المستجوبين، خاصة وأن هذه الأخيرة ترى في انعدام الدخل القار والسكن وحتى البطالة المشاكل الرئيسية التي تتعب شباب اليوم، ومنه فالذي يعيش في ظل ظروف اجتماعية متردية يضاف إلى ذلك الإقامة وبعدها عن مقر الانتخابات وما يترتب على الذهاب إلى موقع الانتخابات من مشقة وعناء كل ذلك قد يغني الشباب عن التفكير في الأمور السياسية بروية، فترتفع نسبة الامتناع عن التصويت، وهذا يعود إلى كون انشغاله الأول والأخير هو كسب قوت يومه، وكذا اقتناعه بأن صندوق الاقتراع لا يوفر له الشغل والسكن، ولا يحل مشاكله الاجتماعية فيوجه اهتمامه إلى الكيفية التي يوفر بها حاجياته ويصرف النظر عن أمور السياسية كالانتخابات مثلا، إذ تصبح آخر اهتمامات الكثير من الشباب، بسبب نظرتهم السلبية إليها بحيث يرون أنها لا تُغيـــّر شيئا من وضعيتهم الاجتماعية، وبالتالي تكون ردة فعلهم اتجاه العملية الانتخابية بالعزوف والمقاطعة والامتناع.

جدول رقم 16: يبين تأثير امتناع الوالدين عن الانتخاب وعلاقته بعزوف الأبناء عن الانتخابات حسب الجنس

امتناع الوالدين عن التصويت		الجنس		المجموع
		ذكر	أنثى	
نعم	التكرار	21	15	36
	النسبة	% 42,9	% 26,3	% 34,0
لا	التكرار	28	42	70
	النسبة	% 57,1	%73,7	% 66,0
المجموع		49	57	106
		%100,0	%100,0	%100,0

من خلال الجدول يتضح أن الاتجاه العام كان في صنف الوالدين من المصوتين بنسبة 66,0 % والمواظبة على هذا الاتجاه كان في صنف الإناث بنسبة 73,7%، ثم الذكور بنسبة % 57,1.

لتنخفض هذه النسبة من المجموع الكلي إلى 34.0 % عند الوالدين من الممتنعين عن التصويت وبأعلى النسب لدى فئة الذكور بنسبة 42,9 %، ثم الإناث بنسبة 26,3 %.

من خلال تحليل معطيات الجدول الإحصائية يتبين وجود اتجاه سلبي فيما يخص تأثير تصويت الوالدين في عزوف الأبناء عن الانتخابات وبنسب أعلى لدى فئة الإناث 73,7% منه لدى الذكور 57,1%. من المجموع الكلي ممن أولياؤهم من المصوتون.

إن تصويت الوالدين وامتناع الأبناء عنه يعكس إلى حد ما عدم تدخل الآباء في قرارات الأبناء، واحترام إرادتهم الشخصية وأرائهم ومواقفهم السياسية من جهة وذلك ما أكد عليه العديد من المستجوبين، ومن جهة أخرى قد يعكس ما يعرف بفكرة الجيل، أي أن جيل أو عدة أجيال يمكن أن تمتلك سلوكيات انتخابية وسياسية تختلف عن الأجيال التي سبقتها، فانخفاض المشاركة الانتخابية في العالم بحسب ما يذهب إليه **مارك فرونكلين Mark Franklin** في سياق نظرية المشاركة سببه أن الأجيال الحالية تصوت أقل من الأجيال السابقة. ففي اعتقاده مثلما يشكل فعل التصويت أوعدم التصويت عادة habitude Une ، فإن الأجيال التي بدأت حياتها الانتخابية

بالتصويت بصورة أقل، فإنها تواصل الانتخاب أقل من الأجيال السابقة[1] وذلك ما قد يفسر عزوف شباب الجامعة خاصة اليوم .

في حين عزوف الإناث عن المشاركة الانتخابية يمكن ربط بالدرجة الأولى بالخصائص التي يتميز بها لمجتمع الجزائري أين يهمش دور المرأة السياسي، حيث تفضل المرأة الاهتمام بشؤون المترل وتربية الأولاد والانصراف عن أمور السياسة، فالنساء لا يميلون أكثر للمسائل السياسية مقارنة بالذكور الذين ينتخبون أكثر من الإناث عادة، يضاف إلى ذلك الإحساس الداخلي للمرأة بهامشية دورها السياسي وضعفها وعجزها عن التغيير وذلك ما جاء على لسان الكثير من المستجوبات.ناهيك عن تحرر الإناث من قبضة وسيطرة العائلة السائدة في الماضي، إذ أصبحت آرائهم ومواقفهم لاسيما السياسة منها مستقلة خاصة في مرحلة البلوغ والرشد، وهو ما تؤكده أغلب المستجوبات أن عزوفهن عن الانتخاب نابع من موقف شخصي محض ولا علاقة للوالدين في ذلك، وإنما يعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى عدم اهتمامهن بالانتخابات.

أما فيما يتعلق بمدى تأثير امتناع الوالدين عن التصويت والذي يمثل 34.0 % من المجموع الكلي على عزوف الأبناء عن الانتخابات. فوفقا للمعطيات المبينة في الجدول أعلاه يتبين وجود اتجاه ايجابي بنسبة أعلى لدى الذكور بنسبة 42,9 %، منه لدى الإناث 26,3 %.

يمكن تفسير ذلك إلى ما يذهب إليه الكثير من الباحثين في أن الأبناء يبنون اتجاهات مماثلة لاتجاهات أبائهم إزاء المجتمع السياسي وأجهزة الحكم السياسي، وحتى إزاء الأحزاب السياسية، بعبارة أخرى يتعلم الأبناء الاتجاهات السياسية والأنماط السلوكية إما عن طريق التقليد أوعملية التلقين التي تقوم بها الأسرة[2]. وهو ما يؤكده موقف المستجوبين.

يمكن القول أن عزوف بعض من فئة الذكور المستجوبين من عينة الدراسة ما هو في الحقيقة إلا سلوك تقليدي مكتسب، عادة ما يكتسبه الفرد في مرحلة طفولته خاصة عبر ما يتلقاه من الأسرة في البداية من اتجاهات وقيم ومعلومات سياسية التي تحدد إلى حد كبير سلوكه الانتخابي. وهو ما تذهب إليه أدبيات التنشئة السياسية في أن البيت هو النواة الأولى التي تنشأ فيها قيم وتوجهات نماذج سلوك الفرد، والتي يكون لها انعكاس فيما بعد على تمثلاته ومن ثمة سلوكه تجاه النظام السياسي بصفة عامة والعملية الانتخابية بصفة خاصة.

[1] Duval Dominic , recension des écrite sur la participation électorale, Canada, Bibliothéque nationale du Québec,2005, pp ,9 – 11.

[2] ناجي الصادق الشرابي، السياسة دراسة سوسيولوجية، مكتبة الإمارات العين، ط1، دمشق، سورية، 1984، ص105.

وعليه ثمة علاقة وثيقة موجودة بين سلوك الفرد وتنشئته داخل الأسرة وذلك تبعا لسلوكات آبائهم الانتخابية اتجاه العملية السياسية، فإذا كانت اتجاهاته نحو النظام السياسي بصفة عامة والانتخابات بصفة خاصة إيجابية، فإنه يؤيد هو الآخر الانتخابات، أما إذا ثُبتت اتجاهات سلبية نحو النظام السياسي بفعل التنشئة السياسية دائما فلا غرابة أن تكون ردة فعله سلبية هو الآخر ويقاطع الانتخابات.

مماسبق يتبين أن الإناث أكثر عزوفا عن الانتخابات مقارنة بالذكور، وعزوفهن هو سلوك سياسي مستقل نابع عن إرادتهن الشخصية، إذ لا يمارس الوالدين أي تأثير في قرار الانتخاب أو عدم الانتخاب وإنما تعود أسبابه في المقام الأول إلى اعتبارات اجتماعية لاسيما منها مكانة المرأة ودورها في المجتمع الذي يلغي اهتماماتها السياسية وينمي إحساسها الداخلي بهامشية دورها السياسي وكذا ضعفها وعجزها عن التغيير. على عكس فئة الذكور التي تتأثر بعزوف الوالدين عن الانتخابات ليصبح عزوفهن سلوك تقليدي تساهم فيه إلى حد بعيد الظروف الاجتماعية المعاشة المتدنية على مستوى الأسرة.

جدول رقم 17: يبين مدى تأثير الأصدقاء في العزوف الانتخابي وعلاقته بحيازة بطاقة الناخب.

الأصدقاء وتأثيرهم على العزوف		مدى حيازة بطاقة الانتخاب		المجموع
		نعم	لا	
نعم	التكرار	8	21	29
	النسبة	%24,2	%28,8	%27,4
لا	التكرار	25	52	77
	النسبة	%75,8	%71,2	%72,6
المجموع		33	73	106
		%100,0	%100,0	%100,0

نلاحظ من خلال الجدول أن الاتجاه العام كان في صنف الأصدقاء لا يؤثرون في عزوف المستجوبين بنسبة 72,6%، والمواظبة على هذا الاتجاه كان في صنف الذين يحزون على بطاقة الانتخاب بنسبة 75,8%، ثم الذين لا يحزون على بطاقة الانتخاب بنسبة 71,2%.

لتتدنى هذه النسبة من المجموع الكلي إلى 27,4% عند الأصدقاء يؤثرون في عزوف المستجوبين وبأعلى النسب لدى الذين لا يحزون على بطاقة الانتخاب بنسبة 28,8%، ثم الذين يحزون على بطاقة الانتخاب بنسبة 24,2%.

يستنتج من خلال تحليل المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه أن نسبة 72,6% من المستجوبين العازفين امتناعهم عن التصويت هو قرار شخصي خالص و لا دخل لأي شخص آخر في اتخاذه، وأن لهم الحرية الكاملة في أن ينتخبوا أو لا ينتخبوا، مبررات تكررت لدى العديد من المستجوبين ممن يحوزون على بطاقة الانتخاب ونسبتهم تضاهي 75,8% خاصة وأن حيازة بطاقة الانتخاب يعد من المؤشرات الدالة على من يهتم بالسياسة والمدرك بالشأن السياسي. يعني ذلك أن عزوفهم عن الانتخابات هو عزوف عقلاني، فعادة لا يوجد من يعبر عن طموح وآمال هذه الفئة من العازفين الشباب، خاصة وأن هناك من الممتنعين يعدّون من المقاطعين نهائيا للانتخابات، إذ يصرون على عدم المشاركة نهائيا في المسائل الانتخابية والسياسية لعدة اعتبارات، أهمها عدم الثقة السياسية و التهميش والاغتراب السياسي سيما شريحة الشباب ذات المستوى الضعيف اجتماعيا.

وعليه فالامتناع العقلاني هو السمة التي تطبع من يهتم بالسياسة، والذي يحوز على بطاقة انتخاب، ومدرك بالشأن السياسي، يجد أنه لا يوجد من يعبر عن طموحه وآماله، في نفس الوقت وفي البلدان حديثة التقاليد بالديمقراطية فإن قرار الممتنعين نابع من إحساسهم ومعرفتهم بعدم نزاهة الانتخابات وشفافيتها، الأمر الذي يؤدي بهم إلى الحكم بعدم جدوى الانتخابات، أضف إلى ذلك وجود ممتنعين محسوبين على المقاطعين نهائيا للانتخابات أو ما يعرف بمذهب **الإمتناعية L'abstentionisme**، وهو مذهب على وعي وقناعة فيما يذهب إليه أفراده وجماعاته، إذ يلح على عدم المشاركة نهائيا في المسائل الانتخابية والسياسية لعدة اعتبارات، منها عدم الثقة السياسية وكذا التهميش والاغتراب السياسي ويتجسد لدى كل فئات المجتمع خاصة فئة النساء والناخبين ذوي المستوى الضعيف اجتماعيا .

يمكن القول إذن أن عزوف بعض شباب عينة الدراسة تقف وراءه مبررات منطقية تتلخص خاصة فيما ذهب إليه أنصار **الإمتناعية L'abstentionisme** لتنفي بذلك تأثير الأصدقاء كدافع للعزوف، الأمر الذي أكد عليه غالبية المستجوبين طبعا ممن يملكون بطاقة الانتخاب. وبالتالي فالعزوف عن الانتخاب موقف نابع عن قناعات شخصية.

وعلى عكس ما سبق من تحليل نجد في المقابل 27,4 % من المجموع الكلي يؤكدون على تأثير الأصدقاء في قرار عزوفهم عن الانتخابات. نسبة منخفضة نسبيا إلا أنها تحمل دلالة سوسيولوجية، فهي إن دلت على شيء إنما تدل على انتماء هذه الفئة من المستجوبين إلى زمرة الأصدقاء، التي تنشط شعورهم الإنمائي باعتبارهم أشخاص ميالون

بطبعهم إلى التماثل معهم، وتبني قيمهم ومعاييرهم، إذن يمكن فهم عزوفهم عن الانتخاب بأنه فعل يماثل أفعال أفراد المحيط القريب الذي ينتمون إليه وكي لا يخرجون عنهم وهو ما ذهب إليه أغلبية المستجوبين في التأكيد على أن عزوفهم عن الانتخاب

هو تقليد لسلوك اجتماعي (الأصدقاء). فجماعات السن الأقران Peers والأصدقاء كما هو معلوم عادة ما تقضي مدة طويلة مع الفرد سواء في اللعب أو الدراسة، مما تجعله يكتسب مهارات وتعاليم وتنشئة سياسية وفكرية قبل بلوغ سن الرشد يكون لها تأثير بصفة عامة سواء في مشاركته سياسية إيجابية أو سلبية، حيث أثبت دراسات عالم النفس الاجتماعي **تيودود نيو مومب** T. Comb إلى أن طلاب المدارس والجامعات تتشكل اتجاهاتهم السياسية من خلال اكتسابهم نفس اتجاهات زملائهم وأصدقائهم في المدارس أو الجامعات أو المؤسسات التعليمية أو الثقافية الأخرى.[1]

وعليه يمكن القول أن جماعة الأصدقاء تساهم ولو بشكل بسيط في العزوف الانتخابي، وأن هذا الأخير سلوك غير شخصي وليس حرا لأنه لا ينبع عن القناعة الشخصية للشاب وبالتالي، فهو عزوف مجاني إن صح التعبير يفتقد إلى أسباب واضحة ومعينة أو هدف وغاية يرجى تحقيقها، إذ يعكس اللامبالاة السياسية والعملية الانتخابية على وجه التحديد وذلك بداعي غياب الوعي السياسي والتخلف السياسي.

[1] عبدالله محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 455.

جدول 18: يبين أدوار النظام التعليمي ومدى تأثيرها على عزوف الشباب عن الانتخابات:

المهام المطالب بأدائها النظام التعليمي اليوم		أسباب عدم حيازة بطاقة الناخب					المجموع
		نعم	غير مهتم	عدم الحاجة إليها	أسباب إدارية	عدم معرفة كيفية الحصول عليها	
الاقتصار على التعليم والتكوين	التكرار	7	5	2	1	0	15
	النسبة	%22,6	%10,9	%15,4	%16,7	%0,0	%14,2
تنمية روح المسؤولية عند الشباب	التكرار	7	10	3	3	4	27
	النسبة	%22,6	%21,7	%23,1	%50,0	%40,0	%25,5
الاهتمام بتنمية الابتكار	التكرار	5	8	2	1	1	17
	النسبة	%16,1	%17,4	%15,4	%16,7	%10,0	%16,0
تنمية الوعي السياسي عند الطالب	التكرار	12	23	6	1	5	47
	النسبة	%38,7	%50,0	%46,2	%16,7	%50,0	%44,3
المجموع		31	46	13	6	10	106
		%100,0	%100,0	%100,0	%100,0	%100,0	%100,0

يلاحظ من خلال الجدول أن الاتجاه العام كان في صنف تنمية الوعي السياسي عند الطالب من بين المهام المطالب بأدائها النظام التعليمي اليوم بنسبة 44,3 %، والمواظبة على هذا الاتجاه كان في صنف من أسباب عدم حيازة بطاقة الانتخاب عدم معرفة كيفية الحصول عليها وكذا عدم الاهتمام بها بنسبة 50,0 % على حد سوى، لتليهما عدم الحاجة إليها بنسبة 46,2 %، ثم أسباب إدارية 16,7 %.

لتتقلص هذه النسبة من المجموع الكلي إلى 14,2% عند الاقتصار على التعليم والتكوين من بين المهام المطالب بأدائها النظام التعليمي اليوم، وبأعلى النسب في فئة الأسباب الإدارية كمبرر لعدم حيازة المستجوبين لبطاقة الانتخاب بنسبة 16.7%، فعدم الحاجة إليها بنسبة 15,4%، ثم عدم الاهتمام بها بنسبة 10,9 %.

ما يمكن استنباطه على ضوء تحليل بيانات الجدول الإحصائية ومن خلال موقف المستجوبين والذي يؤكدون فيه على تنمية الوعي السياسي عند الطالب كمهام مطالب بأدائها النظام التعليمي اليوم، هو أن السياسات التعليمية المنتهجة تحول دون مشاركة الشباب مشاركة انتخابية مقبولة وتشكل عائقا لها. فمن وظائف النظام التعليمي نجد تزويد الشباب بصفة عامة والجامعي بصفة خاصة بقدرات معرفية تمكنه من إدراك القضايا السياسية المعقدة والمجردة، كما أنها تمكنه من التعامل مع الإجراءات البيروقراطية الخاصة بعمليات التسجيل والتصويت بسهولة. فإذا أمعنا النظر في أسباب عدم حيازة بطاقة الانتخاب كعدم معرفة كيفية الحصول عليها وكذا عدم الاهتمام بها بنسبة 50,0 % على حد سوى، وعدم الحاجة إليها بنسبة 46,2 %، ثم أسباب إدارية 16,7 %. يتجلى بوضوح خلل التنشئة السياسية لدى أفراد عينة الدراسة وهي مسؤولية تقع على عاتق النظام التعليمي.

فمن وظائف التنشئة السياسية العناية والاهتمام بمشاركة الشباب سياسيا، ومن ذلك ممارسة حقه الانتخابي إذ أن ممارسة هذا الحق تستلزم قدرا من النضج والوعي السياسي، الذي توفره التنشئة السياسية من خلال إكساب الشباب مجموعة من المعلومات والمفاهيم والقيم والاتجاهات والقناعات، وما يرتبط بها من عادات وسلوك وممارسات تنمي وعيه السياسي، وتساعده على فهم العالم السياسي الذي يعيش فيه وأن يؤدي دوره فيه فيما بعد بوعي وخلق وكفاءة ومسؤولية.[1]

وعليه فالنظام التعليمي ومن خلال التنشئة السياسية يعد محدد أساسي لمشاركة الشباب سياسيا من عدمها وايجابية هذه المشاركة داخل المجتمع، على أساس أن مكتسبات الشاب منها هي التي توجه وتقود تصرفاته وردود أفعاله في الحقل السياسي، فيما يتصل بالمشاركة السياسية عامة والمشاركة الانتخابية بشكل خاص، لأن الأولى هي التي تعد الشباب وتؤهله لأن يشارك في العمل السياسي بالصورة والنمط والدرجة التي تتسق مع طبيعة عملية التنشئة السياسية التي اكتسبها هذا الشاب، وهي بهذا المعنى تعد أحد المحددات الرئيسية لنمط السلوك الانتخابي، وهي المسؤولة عن تلك الأنشطة الإرادية التي يشارك بمقتضاها الشباب في انتخاب واختبار الحكام وصانعي القرار السياسي و

[1] عبد الباري محمود داود، التنشئة السياسية للطفل، ط1، القاهرة، دار الأفاق العربية، 1999، ص ص 25- 26.

المسؤولين في أي مجتمع من المجتمعات، ثم في صياغة طبيعة ونوع الظروف التي يود أفراد المجتمع العيش فيها، ورسم السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي إشراك المواطن العاقل البالغ في مختلف مستويات النظام السياسي.[1]

وعليه يمكن تفسير العزوف عن الانتخابات بضعف الوعي السياسي لدى أفراد العينة وهو ضعف مرتبط بطبيعة الحال بهشاشة ثقافته السياسية وعدم تفاعله مع السياسية بصفة عامة والانتخابات بصفة خاصة. والتنشئة هي الوسيلة التي يصبح الفرد من خلالها واعيا بالنظام السياسي والثقافة ومدركا لها. أولئك الذين ينحرفون عن هذه الثقافة، فهم أفراد لم تفلح عملية تنشئتهم على نحو ملائم وهنا ندخل في خلل عملية التنشئة السياسية.[2]

فالنظام التعليمي يلعب دورا مهما في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية، وذلك من خلال المواد التي تدرس، وبغض النظر عما تحويه البرامج الدراسية سـواء من حيث النوعية والوضوح ،فإنها تسعى إلى ترسيخ مجموعة من المبادئ والقيم والمعلومات والمفاهيم السياسية لدى الناشئة وتساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التثقيف والوعي السياسي.

مما سبق يتضح أن النظام التعليمي يعد عامل حاسم في المشاركة الانتخابية وذلك بالنظر لأهمية الثقافة السياسية وفعاليتها ودورها في التأثير على السلوك الانتخابي، إذ أنها من العناصر المكونة والمشكل للوعي السياسي للمواطن الناخب، مما يجعله يساهم في المشاركة الانتخابية أو الامتناع عن أداء هذا الواجب، طبقا للثقافة السياسية التي تشبع بها.

فالعزوف الانتخابي ما هو في نهاية المطاف إلا محصلة للاتجاهات والقيم والمعتقدات السياسية السلبية الناجمة عن خلل في تنشئة الشاب السياسية التي تعد أحدى الأدوار الرئيسية للنظام التعليمي المطالب بأدائها اليوم.

[1] سعد إبراهيم جمعة، الشباب والمشاركة السياسية، مرجع سبق ذكره ص ص 25- 26.

[2] هشام محمود الأقداحي، علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص 327.

جدول رقم 19: يبين مدى تأثير المحيط الاجتماعي للمبحوثين في قرار العزوف الانتخابي.

الأطراف التي يناقش معها المبحوثين القضايا السياسية		رفض الوالدين التصويت		المجموع
		نعم	لا	
مع أفراد العائلة	التكرار	5	33	38
	النسبة	20,8%	40,2%	35,8%
مع زملاء الدراسة أو العمل	التكرار	11	26	37
	النسبة	45,8%	31,7%	34,9%
مع الأصدقاء	التكرار	6	14	20
	النسبة	25,0%	17,1%	18,9%
مع شبكة التواصل الاجتماعي	التكرار	2	9	11
	النسبة	8,3%	11,0%	10,4%
المجموع		24	82	106
		100,0%	100,0%	100,0%

من خلال هذا الجدول، نلاحظ أن الاتجاه العام كان في صنف مناقشة المستجوبين للقضايا السياسية مع أفراد العائلة بنسبة 35,8 %، والمواظبة على هذا الاتجاه في فئة عدم رفض الوالدين تصويتهم بنسبة 40,2 %، ثم رفض الوالدين تصويتهم بنسبة 20,8 %.

لتتقلص هذه النسبة من المجموع الكلي إلى 34,9 % عند زملاء الدراسة أو العمل تتم مناقشة المستجوبين للقضايا السياسية، وبأعلى النسب عند رفض الوالدين لتصويتهم بنسبة 45,8 %، ثم عدم رفض الوالدين تصويتهم بنسبة 31,7 %.

نستشف من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول أن أغلب أفراد عينة الدراسة يفضلون مناقشة القضايا السياسية مع المحيط الاجتماعي الأقرب إليهم مثل العائلة، يدل ذلك على أن هذه الأخيرة هي الكيان الأساسي الذي يستمد منه المستجوبين معظم قيمهم وتعاليمهم السياسية، وهي تمارس دورا محوريا في إرشاد الأبناء في عملية بناء وتنمية شخصياتهم الأساسية ومواقفهم وقيمهم السياسية، إذ يؤكد دوركايم على دور الوالدين والأسرة في نقل

عمليات الثقافة والتنشئة السياسية والروحية والدينية، خاصة وأن الناشئ يكتسب معظم مكونات ثقافته الأولى عن طريق الوالدين بما في ذلك عملية انتماءاتهم السياسية للأحزاب أو القيادات السياسية، وهو ما يظهر جليا في مرحلة الطفولة المبكرة، في حين وفي مرحلة المراهقة يستطيع الفرد أن يحقق نوع من الاستقلال في الآراء حول المعتقدات والأحزاب والأيديولوجيات السياسية، خاصة بعد أن يكون قد تكون لديه الأنا الخاص به كما ذهب إليه علماء النفس الاجتماعي ومنهم على وجه التحديد أصحاب نظرية التعليم الاجتماعي[1].

وعلى الرغم من الدور المحوري الذي تؤديه العائلة في حياة شباب عينة الدراسة إلا أنه يتبين وجود تأثير سلبي فيما يخص قرار العزوف لدى شباب العينة إذ نجد نسبة 40,2 % من أفراد العينة لا يرفض الوالدين تصويتهم، يدل ذلك على أن العائلة لا تتدخل في الأمور الشخصية لأفرادها والعزوف عن الانتخاب إنما يدل على نوع من الاستقلالية في الآراء والمواقف حول المعتقدات والأحزاب والأيديولوجيات السياسية، فقرار العزوف هو إذا سلوك فردي ناجم عن قناعة شخصية.

يمكن إذن تفسير عزوف شباب عينة الدراسة بطبيعة ثقافته السياسية التي يمكن القول عنها أنها ثقافة سياسية خاضعة، ثقافة سياسية سلبية لا تشجع على المشاركة الانتخابية لا تعمل على تنمية وتحفيز قيم المشاركة الانتخابية لدى الشباب الجامعي، فالعزوف عن السياسة بما في ذلك الامتناع عن الانتخابات ناتج عن جملة التمثلات والاتجاهات والمعتقدات السياسية السلبية التي تم تناقلها وتوارثها من جيل إلى جيل[2]، أين يدرك الشباب الجامعي مختلف عمليات صنع القرارات السياسية ونوعية المؤسسات ومدخلات ومخرجات النظام بحكم ثقافتهم السياسية تلك، إلا أنهم يبقون سلبيين اتجاه النظام السياسي اعتقادا منهم بعدم إمكانية التأثير فيه.

فالانتخاب ليس عملية طبيعية موروثة بل هو سلوك مكتسب يتعلمه الفرد نتيجة تفاعل إيجابي داخل العائلة، إذ هو مشروط بالاستعدادات السياسية التنشئوية، أي عملية شحن منذ الصغر ليصبح على إثرها الناشئ ناخبا أو عازفا.

في مقابل مناقشة أغلبية المستجوبين للقضايا السياسية مع العائلة، نجد الأقلية من أفراد العينة ونسبتهم 34,9 % يناقشون القضايا السياسية مع زملاء الدراسة أو العمل، منهم 45,8 % يرفض الوالدين تصويتهم، هذا يدل على أن العائلة من جهة ليست هي القناة الوحيدة التي تغذى الناشئ بالقيم والتعاليم السياسية وتساهم في تكوين النسق والآراء والاتجاهات السياسية ومن جهة أخرى هي تتدخل في قرارات الأبناء السياسية لاسيما منها رفض ذهابهم إلى

[1] عبدالله محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، 454.

[2] البرعي نجاد وآخرون، إصلاح النظام الانتخابي في مصر، ط1، القاهرة، جماعة التنمية الديمقراطية، 1998، ص 121.

التصويت.لأن أيضا زملاء الدراسة والعمل هم يساهمون ولو بدرجة أقل في تزويد أفراد عينة الدراسة بالقيم والتعاليم السياسية وفي تكوين النسق والآراء والاتجاهات السياسية لديهم، حيث يندمج الشاب الجامعي الناشئ في عالم أوسع عالم الشارع أوالجمهور الواسع، ويتعرف فيه على أفراد يمتلكون أنماطاً معينة من السلوكيات، ويدخل في نقاش متحرر مع زملائه ورفاقه حول مختلف المواضيع السياسية، فيعجب بما يطرح من أراء ومواقف لبعض الزملاء والأصدقاء وهذا الإعجاب يدفع باتجاه تبني أفكارهم وميولهم السياسية، مما ينعكس ذلك على سلوكاتهم الساسية خاصة ما قد تدفعهم عادة إلى العزوف.

وعليه فالمحيط الاجتماعي للمبحوثين يلعب دورا هاما لا سيما عن طريق العائلة بدرجة أولى، ثم زملاء الدراسة أو العمل بدرجة أقل في دفعهم نحوى العزوف الانتخابي حيث تتشكل ثقافة سياسية لدى المستجوبين من خلال منقاقشتهم للقضايا السياسية، وكلما كانت هذه الثقافة سلبية كلما أدت إلى العزوف عن الانتخاب، إذ يمكن القول إن عدم اهتمام العائلة بالتنشئة السياسية لأبنائها ومن ثم قلة الوعي والإدراك السياسي يؤدي إلى إعاقة عملية المشاركة الانتخابية، فضعف مستوي الثقافة السياسية والذي قد يكون ناتج عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية يؤدي الي انخفاض درجة المشاركة السياسية، وضعف الحرص علي الاشتراك في عمليات التصويت.

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية **بين** المحددات الاقتصادية والعزوف عن العملية الانتخابية لمجتمع الدراسة بمدينة الجزائر.

نهدف من خلال هذه الفرضية إلى إظهار مدى تأثير العوامل الاقتصادية على عزوف الشباب الجامعي عن الانتخابات، هذا التأثير التي قد تظهر مؤشراته من خلال العلاقة بين هذه العوامل ومواقف وأراء المستجوبين العازفين من شباب الجامعة، وكذلك ما إذا كان لها تأثير في حياة أفراد العينة التي قد تكون من الدوافع التي تقود الشاب إلى العزوف الانتخابي.

2.1 عرض إستجابات أفراد العينة حول المحور الثالث (مواقف وأراء حول المحددات الاقتصادية لظاهرة عزوف الشباب عن الانتخابات).

جدول رقم 20 : يبين مدى تأثير هاجس البطالة وانسداد الآفاق المهنية في عزوف المبحوثين عن الانتخابات حسب متغير الجنس.

وجود هاجس البطالة وانسداد الآفاق		الجنس		المجموع
		ذكر	أنثى	
نعم	التكرار	42	53	95
	النسبة	%85,7	%93,0	%89,6
لا	التكرار	7	4	11
	النسبة	%14,3	%7,0	%10,4
المجموع		49	57	106
		%100,0	%100,0	%100,0

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن الاتجاه العام كان في صنف وجود هاجس البطالة وانسداد الآفاق يعد كدافع إلى عدم الذهاب إلى التصويت بنسبة 89,6 %، والمواظبة على هذا الاتجاه كان في فئة الإناث 93,0 % ثم فئة الذكور بنسبة 85,7 %.

لتتقلص هذه النسبة من المجموع الكلي إلى 10,4 % عند هاجس البطالة وانسداد الأفاق لايعد دافعا لعدم الذهاب إلى التصويت، وبأعلى النسب عند فئة الذكور بنسبة 14,3 % ، ثم الإناث بنسبة 7,0 %.

يستنتج من خلال القراءة الإحصائية لأرقام الجدول أن هاجس البطالة وانسداد الآفاق يمنعان معظم المستجوبين من الذهاب إلى التصويت خاصة الإناث منهم، قد يجد ذلك تبريرا له في النتائج التي أكدتها تقارير المجلس الإقتصادي والاجتماعي الذي أعلن عن أن متوسط البطالة على المستوى الوطني لدى الفئة النشطة من الشباب الذين بلغو سن العمل قدرت عام 2008 بـــ 22.2%، وهي ترتفع في المناطق الحضرية الكبرى لدى الفئة نفسها إلى 38.1%[1]، أيضا ما توصل إليه تحقيق قام به مركز البحث في الأنثربولوجيا الاجتماعية والثقافية بوهران CRASC يبرر حقيقة موقف المستجوبين، حيث يدور التحقيق حول علاقة الشباب بسوق العمل، فالسمة الغالبة على تلك العلاقة هي البطالة إذ تبين أن 58,4% لا تمارس عملا مأجورا، وحالات البطالة هذه ترتفع خصوصا عند الإناث إلى 59,6 % ، وتنخفض نسبيا عند الذكور إلى 40.4%، هذه الوضعية انعكست على الحالة المعيشية للشباب، والتي كان آخرها تأخير سن الزواج إلى سنوات متأخرة. هنا أشار مصطفى كاتب بعد تحقيق أجراه عن تأخر سن الزواج بالعاصمة إلى أن سنه يصل في المعدل إلى سنه 29.9 بالنسبة للإناث، و 33 سنة بالنسبة للذكور.[2]

وعليه يمكن فهم وتفسير عزوف المستجوبين عن الانتخابات على ضوء ماسبق، ذلك أن البطالة وانسداد الآفاق المستقبلية تشكل هاجسا يحول دون المشاركة الانتخابية على اعتبار أن عينة الدراسة تتشكل من فئة الطلبة الشباب، وهي من الفئات التي تعاني مشاكل عويصة في المجتمع أهمها:الخوف من مواجهة البطالة بعد التخرج خاصة ومؤشر انخفاض نسبة البطالة في صفوف الشباب الحاصلين على شهادات جامعية عليا لا يبعث على الارتياح، كما أنها الفئة الأكثر إحساسا بمشاكل وفئات المجتمع، لأنها تعرف ماذا تعني البطالة، فهذا الوضع كفيل بجعل الشباب بصفة عامة والجامعي بصفة خاصة يفقد الأمل في العملية الانتخابية.

وبالرجوع إلى نموذج التحليل الاقتصادي للانتخاب يمكن فهم ظاهرة عزوف شباب العينة عن الانتخاب وتشخيص أسبابها من منطلق فرضية أن الناخب يملك تفضيلات سياسية، وهو قادر على ترتيبها هرميا حسب أولوياته، واختيار البديل الذي يعظم منافعه. بهذه الطريقة يبني الناخب اختياره بالاعتماد على السوق السياسي، مثل المستهلك الاقتصادي الذي يريد شراء سلعة ما، في هذه الحالة، تصور الناخب للانتخاب وتأثره به يكون حاضر من خلال إجراء عملية تقييم للانجازات السابقة والوعود المستقبلية للمرشحين. هنا نجد أن نموذج القياس الاقتصادي ecométrique الذي يقيس أثر المتغيرات الاقتصادية مثل البطالة، التضخم، الانتاج، مستوى الأسعار.....على

[1] محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، عدد 10، ورقلة، جامعة قاصدي مرباح، 2012، ص 147.

[2] مجاهدي مصطفى، برامج التلفزيون الفضائي وتأثيرها في الجمهور– شباب مدينة وهران نموذجا–، رسالة دكتوراه منشورة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص ص 77 – 78.

نتائج وشعبية الحكومة يرجح فرضية المسؤولية الحكومية، فالناخب يضع الحكومة مسؤولة عن الحالة الاقتصادية للمجتمع، ويصوت على أساس ذلك، وعليه يمكن توقع عدة نتائج للفعل الانتخابي بالاعتماد على المسؤولية الحكومية، فالانتخاب يمكن أن يكون استذكاري إذا ما تصرف الناخب حسب الانجازات السابقة للمرشحين، أو تكهني على أساس الانجازات المنتظرة، بالنتيجة قد يتصرف الناخب بشكل Egotropique إذا ما أخذ في الحسبان حالته الشخصية، أو sociotropique إذا ما أخذ في الحسبان الحالة الاقتصادية العامة للبلاد، وهو الشكل الأكثر شيوعا.[1]

وعليه، وفي ظل هاجس البطالة وأمام الأفاق المسدودة يترع شباب عينة الدراسة لا سيما الإناث نحو المقاطعة الانتخابية كتعبير عن فقدان الأمل في السياسات الماكرو اقتصادية والاجتماعية الوطنية، والتي تنعكس كحقائق ميدانية في شكل نسب مرتفعة من البطالة، حيث أضحى يصنف السياسيين ضمن العاجزين على الوصول إلى ما يطالب به من حلول، لذلك يشعر شباب العينة بأنه في وضعية الأفق المسدود، مما يمنعها من الذهاب إلى التصويت.

يمكن القول أن الاناث العازفات هن أكثر تأثرا بهاجس البطالة وانسداد الأفاق مقارنة بالذكور ما يفيد وجود علاقة ذات بعد تفسيري بين الجنس وظاهرة العزوف الانتخابي، فغالبية المستجوبات فسرت موقفهن بهاجس البطالة وانسداد الآفاق خاصة وحالات البطالة ترتفع نسبيا سيما عند الإناث، ناهيك عن تأخر سن زواجهن، حيث يصل سنه في المعدل إلى 29.9 سنة بالنسبة للإناث في مقابل 33 سنة بالنسبة، هي مؤشرات إذن باعثة على التشاؤم.

إن ظاهرة العزوف في نهاية المطاف ما هي في الحقيقة إلا عقاب انتقامي من طرف شريحة كبيرة من الشباب سواءا أكانو إناثا أم ذكورا نظير طرق التسيير الرديئة للمنتخبين السابقين، وهو رسالة صريحة التعبير عن الموقف اليائس من السياسات الاجتماعية الوطنية الحالية، لذلك يمكن القول أن تفشي البطالة وانسداد الآفاق المستقبلية يفقد الانتخابات مصداقيتها لدى أفراد العينة، إلى حد الإقتناع بأنها لن تكون آلية للتغيير مما يؤدي بهم إلى العزوف عنها.

[1] Nona Mayer, Qui vote pour qui et pourquoi ?, Les modèles explicatifs du choix électoral, pouvoirs, 1n° 120 ,1/ 2007, p 22.

جدول رقم 21: يبين مصدر دخل المبحوثين حسب الجنس ومدى علاقة ذلك بالعزوف الانتخابي.

مصدر الدخل		الجنس		المجموع
		ذكر	أنثى	
من الوظيفة	التكرار	11	5	16
	النسبة	% 22,4	% 8,8	%15,1
من عقود ما قبل التشغيل	التكرار	13	2	15
	النسبة	%26,5	% 3,5	%14,2
من ممارسة نشاط آخر	التكرار	11	8	19
	النسبة	% 22,4	%14,0	% 17,9
من العائلة	التكرار	14	42	56
	النسبة	% 28,6	% 73,7	% 52,8
المجموع		49	57	106
		% 100,0	% 100,0	%100,0

إن الاتجاه العام في هذا الجدول يتجه في صنف العائلة كمصدر دخل المبحوثين بنسبة **52.8%**، والمواظبة على هذا الاتجاه هو في فئة الإناث 73.7 % ثم فئة الذكور بنسبة 28.6 %.

لتتقلص هذه النسبة من المجموع الكلي إلى 14.2% عند عقود ماقبل التشغيل كمصدر دخل المبحوثين، وبأعلى النسب عند فئة الذكور بنسبة 26.5 % ، ثم الإناث بنسبة 3.5 %.

وفقا لما تشير إليه نتائج الجدول يتبين أن أغلبية شباب العينة يحصلون على دخولهم من العائلة، وبنسبة عالية عند الإناث، وذلك أمر طبيعي على اعتبار أن أفراد عينة الدراسة هم طلبة من الشباب الجامعي لا تزال تزاول دراستها، وأن الاناث عكس الذكور قلما يبحثون عن مصادر أخرى للدخل، إذ يقتصر اعتمادهم في ذلك على العائلة فقط، كما يمكن تفسير ذلك كذالك من خلال النظر إلى خصوصية ظاهرة الشباب في الجزائر التي تتسم بطول فترة الدراسة وصعوبة الحصول على العمل الدائم والمناسب بعدها، وتأخر سن الزواج وما إلى ذلك....كل هذا يوحي بأزمة اقتصادية واجتماعية عند الشباب تحول دون مشاركتهم في الانتخابات، حيث يجدون أنفسهم مضطرين لمواجهة موقف مختلف ومغاير عن بقية الناخبين عند اتخاذ قرارهم السياسي لأول مرة، فالناخب الجديد يجد نفسه أمام مواقف

وضغوط متعارضة، إذ يتكون عنده اتجاه ورأي معين يمنعه من المشاركة الانتخابية، وهذا ما يفسر تدني نسب الاقتراع لهذه الجماعة في مختلف الدول، سيما وأن هؤلاء الشباب الجدد يجتهدون في الوقت نفسه على إنشاء بيوتهم الخاصة، وجيران جدد، ومن ثم تنشأ لديهم ارتباطات وعلاقات جديدة، وهي الظروف التي تؤدي إلى خلق نزاعات سياسية أمام الشباب، وتدفعه إلى التردد عندما يريد الإدلاء بصوته[1].

يتبين أيضا من معطيات الجدول وجود نسبة قليلة من أفراد العينة تعتمد على ممارسة نشاطات أخرى كمصدر دخل لها، وذلك بنسبة أعلى عند الذكور منها عند الإناث، وهي أحد الخيارات التي يلجأ إليها الشباب الجامعي خاصة الذكور للتخفيف من عبء العائلة في توفير مصاريفهم الجامعية في ظل غلاء المعيشة، وذلك ما قد يصرف نظر الشباب عن الأمور السياسية ومنها المشاركة في الانتخابات.

وعليه يمكن القول أن الإناث هن أكثر تأثرا بمصدر الدخل، فكلما كان هذا الأخير مصدره العائلة أثر ذلك سلبا على موقفهن اتجاه الانتخابات، لأن عدم الإستقلالية من حيث الدخل الناجمة عن طول فترة الدراسة وصعوبة الحصول على العمل بعد التخرج تؤثر على الاستقرار الاجتماعي بصفة عامة، ولعلى ذلك ما يفسر ظاهرة العزوف الانتخابي، لذلك نجد البعض من المستجوبين الذكور يلجؤون إلى ممارسة نشطات أخرى تمكنهم من كسب مصاريفهم اليومية من جهة وتعفي العائلة من عبئ تلك المصاريف من جهة أخرى، في ظل غلاء المعيشة، وذلك ما من شأنه أن يصرف نظر الشباب عن الأمور السياسية ومنها المشاركة في الانتخابات.

[1] السويدي محمد، علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه، مرجع سبق ذكره، ص ص 157- 158.

جدول رقم 22: يبين علاقة انعدام المشاريع التنموية بعزوف المبحوثين عن الانتخابات حسب الجنس.

انعدام المشاريع التنموية في المدينة		الجنس		المجموع
		ذكر	أنثى	
نعم	التكرار	36	45	81
	النسبة	%73,5	%78,9	%76,4
لا	التكرار	13	12	25
	النسبة	%26,5	%21,1	%23,6
المجموع		49	57	106
		%100,0	%100,0	%100,0

نلاحظ أن الاتجاه العام في هذا الجدول يتجه نحو إنعدام المشاريع التنموية في المدينة يعد دافعا إلى عزوف المستجوبين عن الانتخابات بنسبة 76,4%والمواظبة على هذا الاتجاه هو في فئة الإناث بنسبة 78,9% ثم فئة الذكور بنسبة 73,5%.

لتتقلص هذه النسبة من المجموع الكلي إلى 23,6% عند إنعدام المشاريع التنموية في المدينة لا يعد دافعا إلى عزوف المستجوبين عن الانتخابات، وبأعلى النسب عند فئة الذكور بنسبة 26.5 %، ثم الإناث بنسبة 21,1%.

من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول يتأكد مدى تأثير غياب المشاريع التنموية في عزوف الشباب عن الانتخابات، حيث يتفق أغلب أفراد العينة على ذلك وبنسبة عالية عند فئة الإناث، إذ يمكن تفسير ذلك بالنظر إلى دور المشاريع التنموية وانعكاساتها الإيجابية على المجتمع بصفة عامة وعلى شريحة الشباب بصفة خاصة لاسيما من ناحية المستوى المعيشي، فغياب هذه المشاريع يؤدي إلى تدني الأوضاع المعيشية التي لها دور كبير في التأثير على السلوك الانتخابي بالامتناع عن التصويت. فمن منظور التبادلية يتجلى ذلك التأثير أكثر، أين يعتبر الناخب مستهلك حر، فعلى مستوى التفاعلات وأنماط التبادل ثمة مسألة العائد أو المكتسب والتكلفة، حيث أن الأفراد يسلكون الإتجاه الذي يحقق مزيدا من العائد النفعي وقليل من التكاليف، إذ أن تحليل تلك الأنماط يمكّن من الوقوف على أسباب السلوك أي كيف يتحدد الاختيار بين بدائل السلوك، ولماذا يكون التصويت لمرشح معين دون آخر، ولماذا عدم التصويت لأي من المرشحين أو العزوف.

وعليه فقلة المشاريع التنموية أو الافتقار الكامل لها يؤثر على المستوى المعيشي، ما يجعل الكثير من الشباب خاصة فئة الاناث لا يملكون استقلالهم الاقتصادي، وذلك ما يؤدي إلى تعميق التفاوت الاجتماعي وغياب المساواة في توزيع الثروة، الأمر الذي يولد الشعور بعدم الرضا على السياسة التنموية ومن ثم عدم الذهاب إلى التصويت. فجراء التهميش والإقصاء الاجتماعي والمعاناة، وتفاقم حجم البطالة خصوصا في أوساط الشباب المتعلم الذي أضحى يعيش غربة سياسية تبعده عن الاستشارات الانتخابية وجدوى المشاركة فيها. حيث هي عملية غير مفيدة ولا يمكن أن تغير من الوضعية الاجتماعية والاقتصادية. يمكن القول إذا أن غياب المشاريع التنموية يعد دافعا قويا نحو عزوف أفراد العينة عن الانتخابات خاصة الإناث بدرجة عالية، فغياب المشاريع يجعل من إمكانيات الفرد المادية محدودة، فيتأثر مستواه المعيشي مما يضعف ذلك اهتمامه بالانتخابات.ومنه غياب المشاريع التنموية يزيد من حدة عدم الاهتمام بالسياسة وبالانتخابات من طرف أفراد عينة الدراسة، وبالتالي عدم الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات وتفضيلهم العزوف عنها بدل المشاركة فيها.

جدول رقم 23: يبين امتناع المبحوثين عن التصويت بسبب عدم جدوى الانتخابات من حيث التغيير في الواقع المعاش وعلاقته ذلك بالمشاكل التي يعاني منها الشباب الجزائري اليوم من وجهة نظر المبحوثين.

الامتناع عن الانتخابات بسبب عدم جدواها في تغيير الواقع		المشاكل التي يعاني منها الشباب الجزائري اليوم						المجموع
		السكن	البطالة	غلاء المعيشة	انعدام الدخل القار	تأخر الزواج	تدني القيم والاخلاق	
نعم	التكرار	17	29	13	10	5	22	96
	النسبة	%94,4	%85,3	%100,0	%100,0	%83,3	%88,0	%90,6
لا	التكرار	1	5	0	0	1	3	10
	النسبة	%5,6	%14,7	%0,0	%0,0	%16,7	%12,0	%9,4
المجموع		18	34	13	10	6	25	106
		%100,0	%100,0	%100,0	%100,0	%100,0	%100,0	%100,0

الملاحظ في هذا الجدول أن الاتجاه العام يتجه نحو عدم انتخاب المستجوبين بسبب أن الانتخابات لا تغير شيئا في الواقع بنسبة 90.6%، والمواضبة على هذا الاتجاه كان بداعي رؤية المبحوثين لغلاء المعيشة وانعدام الدخل القار من المشاكل التي يعاني منها شباب اليوم بنسبة 100%، ثم مشكلة السكن بنسبة 94,4%، فمشكلة تدني القيم والأخلاق بنسبة 88%، لتليها مشكلة البطالة بنسبة 85,3%، وأخيرا مشكلة تأخر سن الزواج بنسبة 83,3%.

لتتقلص هذه النسبة من المجموع الكلي إلى 9,4% عند عدم انتخاب المستجوبين لا يعد دافعا إلى العزوف بسبب أن الانتخابات لا تغير شيئا في الواقع، وبأعلى النسب عند مشكلة تأخر سن الزواج بـــــ16,7% ثم مشكلة البطالة بنسبة 14,7%، لتليها مشكلة تدني القيم والأخلاق بنسبة 12,0%، وأخيرا بنسبة منعدمة عند مشكلتي غلاء المعيشة وانعدام الدخل القار.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول، يستنتج أن عزوف الأغلبية الساحقة من شباب العينة يعود إلى عدم جدوى الانتخابات التي لا تغير شيئا في الواقع، فالدافع إلى عدم المشاركة فيها إذا يكمن في أن الانتخاب لم يعد ذا فعالية، ولا أدل على ذلك هو تصنيف المبحوثين للمشاكل التي يعاني منها الشباب الجزائري اليوم حيث يضع على رأسها غلاء

المعيشة وانعدام الدخل القار، ثم مشكلة السكن، فمشكلة تدني القيم والأخلاق، لتليها مشكلة البطالة، وأخيرا مشكلة تأخر سن الزواج.

إنه بالنظر إلى المشاكل التي يعاني منها شباب اليوم، فإن أفراد العينة بحكم أنهم طلبة، و لم يبق لهم الكثير عن التخرج، تولد تلك المشاكل لديهم شعور بتهميش السلطة وأن هذه الأخيرة لايعنيها أمر الشباب، فيعتقد أن مشاركته أوعدم مشاركته في الانتخابات سواءا لا تغير من الواقع شيئا، ما يدفعهم إلى الامتناع عن التصويت.

وعليه يمكن القول أن اقتناع أغلبية شباب العينة بعدم جدوى العملية الانتخابية في تغيير الواقع ولد النظرة السيئة للانتخابات، بأنها ذات مردود سلبي اتجاه القضايا والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها بصفة عامة الشباب اليوم، جعلت السواد الأعظم من أفراد عينة الدراسة ينصرفون عن صناديق الاقتراع بفعل عدم جدوى المشاركة في الانتخابات، لما يروه واقعا ملموسا من مشاكل شباب اليوم المتعددة.

ما نخلص إليه على ضوء ما سبق، هو تأكيد مدى الإرتباط الموجود بين جدوى الانتخابات لاسيما من حيث التغيير في الواقع والعزوف عنها، حيث يحمل معظم الشباب الجزائري صورة سلبية عن الواقع السياسي والممارسة السياسية في قناعتهم بعدم جدوى الانتخابات، مما يؤدي ذلك إلى العزوف عن التصويت.

جدول رقم 24: يبين مدى تأثير فشل السياسة الاقتصادية الوطنية في عزوف المبحوثين عن الانتخابات حسب الجنس.

فشل السياسة الاقتصادية الوطنية		الجنس		المجموع
		ذكر	أنثى	
نعم	التكرار	46	50	96
	النسبة	% 93,9	% 87,7	% 90,6
لا	التكرار	3	7	10
	النسبة	% 6,1	% 12,3	% 9,4
المجموع		49	57	106
		%100,0	%100,0	%100,0

نلاحظ من خلال الجدول أن الاتجاه العام هو في صنف فشل السياسة الاقتصادية الوطنية يحول دون انتخاب المستجوبين بنسبة 90.6%، والمواضبة على هذا الاتجاه كان عند صنف الذكور بنسبة 93,9 %، ثم الإناث بنسبة 87,7%.

لتنخفض هذه النسبة من المجموع الكلي إلى 9,4% عند فشل السياسة الوطنية لا يعد دافعا إلى عزوف المستجوبين عن الانتخابات، وبأعلى النسب عند فئة الإناث بـــ 12,3% ،ثم فئة الذكور بنسبة 6,1%.

يتضح من خلال تحليل معطيات الجدول إحصائيا أن غالبية أفراد العينة وأكثرهم الذكور يتفقون حول عامل فشـــل السياسة الاقتصادية الوطنية له دور كبير في التأثير على سلوكهم الانتخابي بالعزوف، حيث أن نسبة 90.6% مـــن المستجوبين منهم 93,9 % ذكور، تؤكد على ذلك، في مقابل ذلك تنفي 9,4% من المستجوبين والغالبية منـــه إناث تأثير عامل فشل السياسة الاقتصادية الوطنية في عزوفهم عن الانتخابات.

قد نجد تفسيرا موضوعي لظاهرة عزوف شباب العينة من خلال تجارب الماضي، فالمسح التاريخي للاقتصاد الجزائري يكشف فشل السياسة الاقتصادية الوطنية التي عانت من وضعية مزرية، بسبب حالة الركود الـــتي مســـت معظـــم المؤسسات العمومية، وانخفاض معدلات النمو بشكل كبير، وانخفاض الاستثمار الذي تضاعف مـــا بـــين 1969 و 1978 بـــ 15 مرة من 3409 إلى 53424 مليون دينار بنسبة 50% من الناتج المحلـــي الخـــام، ثم انخفـــض إلى

35.1% سنة 1984 ثم إلى 29% سنة 1991ثم إلى 27.6% سنة 1993، بالإضافة إلى تفاقم أزمة الديون، التي كشفت على وجود مشكلة في مصادر التمويل غداة تقهقر أسعار البترول، وهي أهم المشاكل التي أدت إلى تراجع الاقتصاد وشكلت عائقا أمام نجاحه، لأن المؤسسات الإقتصادية الوطنية في جانبها المالي كانت معتمدة كليا على ميزانية الدولة، مما شكل عبء ماليا عليها، مساهمة في ذلك في تضخيم حجم المديونية على الصعيدين الداخلي والخارجي، إذ بلغ حجم الديون العمومية حوالي 2500 مليار دينار جزائري في 31 ديسمبر2000 وقدرت خدمة الديون بمبلغ 370 مليار دينار جزائري في نفس السنة، هذه الأرقام في الواقع هي نتيجة حتمية لضعف أداء المؤسسات الإقتصادية وعدم توصلها لتحقيق المردودية باعتبارها لم تصل إلى تحقيق جانبي الكفاءة والفعالية[1]. يمكن القول بصفة عامة أن الجزائر وجدت نفسها أمام اقتصاد متخلف وتابع، كرس مظاهر بطالة الشباب المتعلم، الحامل للكفاءات العلمية والمهنية، فقر، حرمان، تهميش وتشرد، مظاهر مازالت تشكل صورة لوضعية معقدة تقول عنها الأرقام أشياء مخفية، تتحول نتائجها إلى أسلحة فتاكة ضد المشاركة السياسية ونعني بذلك الانتخابات بدرجة أولى، و ما يزكي هذه المعطيات أيضا، تنامي المد الإحتجاجي وتصاعد الحركات الإحتجاجية بشكل لم يسبق له مثيل، وفي أكثر من مجال، وعلى مختلف الأصعدة، كنتيجة لتدهور الأوضاع الإقتصادية، وارتفاع أسعار المواد الأساسية، المطالبة بالحق في التنمية والأمن الإجتماعي، الدفاع عن الموارد الطبيعية، ناهيك عن القطاعات التي كانت دوما تقود الإحتجاج كقطاع التعليم، الصحة.

إذن تدهور الأوضاع الاجتماعية بفعل فشل السياسة الاقتصادية الوطنية كما تم إيضاحه، أدى إلى تفاقم ظاهرة البطالة بسبب حملات التسريح التي شهدتها المؤسسات الإقتصادية على إثر إعادة الهيكلة، أو حل المؤسسات كليا، وكذا غياب شبه كلي للاستثمارات، وبروز ظاهرة الفقر: إذ قدر المجلس الإقتصادي والإجتماعي – في تقريره: نظرة حول الإقصاء الإجتماعي ماي 2001- عدد الفقراء في الجزائر بحوالي 6.4 ملايين فقير، أي ما يعادل 21%، من العدد الإجمالي للسكان[2].

نتيجة لهذه الإكراهات الاجتماعية الناجمة عن فشل السياسية الاقتصادية الوطنية، فإن المتتبع للعمليات الإنتخابية لاسيما منذ عهد التعددية والانفتاح السياسي، يلحظ تناقص وضعف المشاركة الإنتخابية، إذ تؤثر المشاكل الاجتماعية الناجمة عن فشل السياسة الاقتصادية الوطنية في المشاركة الانتخابية وذلك بدرجة كبيرة عند فئة الذكور.

[1] حسان خبابة، بورصة الجزائر بين النظرية والتطبيق، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 8، جوان 2003، ص 79.

[2] بن ناصر عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ص، 130-135.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة دالة إحصائيا بين المحددات العرقية الثقافية **وبين** العزوف عن العملية الانتخابية لمجتمع الدراسة بمدينة الجزائر.

نهدف من هذه الفرضية لمحاولة إظهار الدور الذي تلعبه الخلفيات الثقافية في الدفع بشباب عينة البحث إلى العزوف عن الانتخابات، إنطلاقا من إختبار بعض المؤشرات الثقافية الرئيسة التي تحيط بالمبحوثين والعملية الانتخابية ومن ثم ملاحظة درجة التأثير الذي تمارسه تلك المؤشرات في نفور المبحوثين عن الفعل الانتخابي، والتأكد من مدى الارتباط الموجود بين العزوف ومؤثراته، وبالتالي يمكن من تشيص المحددات الثقافية للعزوف الانتخابي.

3.1 عرض إستجابات أفراد العينة حول المحور الرابع: (أراء ومواقف حول المحددات الثقافية ومدى تأثيرها في العزوف الانتخابي).

جدول رقم 25: يبين مدى ضرورة أن يكون المرشح من نفس عرق المبحوث حتى ينتخب.

ضرورة كون المترشح من نفس عرق المبحوث لكي ينتخب		الأصل العرقي		المجموع
		عربي	أمازيغي	
ضروري	التكرار	10	2	12
	النسبة	% 15,2	% 5,0	% 11,3
غير ضروري	التكرار	34	20	54
	النسبة	% 51,5	% 50,0	% 50,9
لاتهتم	التكرار	22	18	40
	النسبة	% 33,3	% 45,0	% 37,7
المجموع		66	40	106
		% 100,0	% 100,0	% 100,0

من خلال الجدول يتبين أن الاتجاه العام كان في صنف الذين يرون أنه من غير الضروري أن يكون المترشح من نفس عرقهم حتى ينتخبوا بنسبة 50,9 %، والمواضبة على هذا الاتجاه كانت عند ذوو الأصل العربي بنسبة 51,5%، لتليها فئة ذوي الأصل الأمازيغي بنسبة 50,0%.

لتتدنى هذه النسبة من المجموع الكلي إلى37,7% عند صنف الذين لا يهتمون في أن يكون المترشح من نفس أصلهم حتى ينتخبون، وبأعلى النسب عند ذوو الأصل الأمازيغي بنسبة 45,0%، ثم الأصل العربي بـــ 33,3%.

لتنخفض في الأخير هذه النسبة من المجموع الكلي إلى 11,3% في صنف الذين يرون أنه من الضروري أن يكون المترشح من نفس عرقهم، وبأعلى النسب عند فئة ذوي الأصل العربي بـــ 15,2%، لتليها عند ذوي الأصل الآمازيغي بـــ 5,0%.

يتبين من خلال القراءة الإحصائية لبيانات الجدول أن انتخاب أفراد عينة البحث ليس مشروطا بنفس الأصل العرقي للمترشح، وبالتالي فإن هذا الأخير لا يعد بذلك من العوامل السوسيوثقافية التي تقف وراء عزوف فئة كبيرة من المبحوثين، يتأكد ذلك من خلال النسب المتقاربة (51,5% عند أفراد العينة ذوو الأصل العربي، 50,0% ذوو الأصل الآمازيغي) من النسبة الاجمالية المقدرة بـــ 50,9 % التي أقرت بعدم ضرورة أن يكون المرشح من نفس الأصل العرقي حتى تنتخب.

ربما قد نجد أسباب تفسر عزوف معظم أفراد عينة البحث بعيدا عن نطاق الأصل العرقي، حيث قد يدل عزوفهم ذلك على نظال سياسي مؤسس على وعي ومبادئ، كما قد يدل أحيانا عن رفض المشاركة في العملية الانتخابية في حد ذاتها، وهذا تشكيكا في شرعيتها أو في نزاهتها لدواعي انعدام المصداقية والشفافية والثقة وعدم الوفاء بالوعود أو غياب الحزب أو المرشح المناسب أي عدم الرضا والاقتناع بالمرشحين لها لفقدانهم للكفاءة والخبرة فلا يتسنى الإختيار بينهم، مما يؤدي بالمبحوثين إلى المقاطعة وعدم الذهاب إلى صناديق التصويت، إذ يرى في سياق هذا التفسير **Alain lancelot** أن بروز ظاهرة الإمتناع عن التصويت لا ينبغي النظر إليها على أنها سمة للخمول السياسي، فالعزوف يدل أحيانا على نوع من النظال السياسي، أو على معارضة قائمة على عدة مبادئ، والدليل على ذلك دعاوي المقاطعة التي تطلقها أحيانا الأحزاب السياسية تجاه مناضليها والمتعاطفين معها[1]، فإن إستجابتهم لدعوى المقاطعة تكون بعيدة عن الخمول السياسي وذلك بغض النظر عن مدى وعيهم وإقتناعهم بخط سير أحزابهم، كما أن المقاطعة حسب **Lancelot** قد تكون في حالات معينة دليل على درجة عالية من الرضا تجاه النظام القائم، يبديها الناخبون الذين يرون أنه ليس من الضرورة الإنتقال إلى مكاتب الإقتراع للتعبير عن ثقتهم فيه.

يظهر أيضا ويتأكد ضعف عامل الأصل العرقي للمترشح كعامل مشجع على الانتخاب وذلك من خلال نسبة 37,7% من المجموع الكلي التي عبرت عن عدم اهتمامها في أن يكون المترشح من نفس أصلهم العرقي حتى ينتخبون، وذلك بدرجة أعلى عند ذوو الأصل الأمازيغي بنسبة 45,0%، ثم الأصل العربي بـــ 33,3%.

[1] عبد الناصر جابي، الانتخابات الدولة والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص 101.

والملاحظ إذن أن الهوية الثقافية العرقية: آمازيغي- عربي لم تعد تثير اهتمام بعض أفراد العينة، كما أنها ليست بالعامل الفاعل في التأثير على عزوف المبحوثين. إلا أنها تبقى عموما كمؤشر سوسيوثقافي محدود التأثير يتدخل في عزوف ما نسبته 11,3% من أفراد العينة، والتي ترى بضرورة أن يكون المترشح من نفس عرقهم لكي ينتخبوا، لاسيما عند فئة ذوي الأصل العربي بـــ 15,2%، الأصل الآمازيغي بـــ 5,0%.

وعليه يمكن القول أن الأصل العرقي للمرشح سواءا أكان في هويته العربية أو الأمازيغية الذي كان معيارا للتصويت في الماضي بحكم سيادة قيم التضامن القبلي والعشائري، لم يكن بالحافز المشجع على المشاركة في الانتخابات كما يرى أفراد العينة، وهذا يعني أن النزعة العرقية (عربي ، أمازيغي) لا تتدخل ولا تؤثر في العزوف الانتخابي.

من خلال الجدول يتضح أن الاتجاه العام كان في صنف القناعة ببرنامج المترشح كمعيار في اختيار المبحوثين للمرشح في حالة الرغبة في التصويت بنسبة 85,8 %، والموضبة على هذا الاتجاه كانت في فئة الأصل الأمازيغي بنسبة 90,0%، ثم فئة الأصل العربي بنسبة 83,3%.

جدول رقم 26: يبين معايير اختيار المرشح في حالة الرغبة في التصويت حسب الأصل العرقي للمبحوثين وأثرها في عزوفهم الانتخابي.

معايير اختيار المترشح في حالة الرغبة في التصويت		الأصل العرقي		المجموع
		عربي	أمازيغي	
الانتماء الحزبي	التكرار	8	3	11
	النسبة	%12,1	%7,5	%10,4
الانتماء العرقي	التكرار	3	1	4
	النسبة	%4,5	%2,5	%3,8
القناعة ببرنامج المترشح	التكرار	55	36	91
	النسبة	%83,3	%90,0	%85,8
المجموع		66	40	106
		%100,0	%100,0	%100,0

من خلال الجدول يتضح أن الاتجاه العام كان في صنف القناعة ببرنامج المترشح كمعيار في اختيار المبحوثين للمرشح في حالة الرغبة في التصويت بنسبة 85,8 %، والموضبة على هذا الاتجاه كانت في فئة الأصل الأمازيغي بنسبة 90,0%، ثم فئة الأصل العربي بنسبة 83,3%.

لتتدنى هذه النسبة من المجموع الكلي إلى 10,4% عند صنف الإنتماء الحزبي كمعيار في اختيار المرشح في حالة الرغبة في التصويت، وبأعلى النسب عند فئة الأصل العربي بنسبة 12,1%، ثم الأصل الأمازيغي بـــ 7,5%.

وفي الأخير تنخفض هذه النسبة من المجموع الكلي إلى 3,8% في صنف الانتماء العرقي كمعيار في اختيار المرشح في حالة الرغبة في التصويت، وبأعلى النسب عند فئة ذوي الأصل العربي بـــ 4,5%، ثم فئة عند الأصل الآمازيغي بـــ 2,5%.

من التحليل الإحصائي يتبين وجود ثلاث فئات، الفئة الأولى تمثل الأغلبية الساحقة من أفراد العينة خاصة منهم ذوي الأصل الأمازيغي، سيختارون المرشح تبعا لمعيار قناعتهم ببرنامجه، وذلك ما أدلت به نسبة 85,8% من المستجوبين منها نسبة 90,0% من الأصل الأمازيغي، يدل ذلك على أن شباب العينة يولون إهتمامها كبيرا بالبرامج الانتخابية ومدى استجابتها لانشغلاتهم ومتطلباتهم، وكذا إمكانية تجسيدها على أرض الواقع، ولأن غالبية البرامج الانتخابية تسعى لأن تكون الأفضل من خلال إقتراح وعود لمعالجة المشاكل التي يعاني منها الشباب، هذا الأخير الذي هو في حقيقة الأمر واع لا يصدق ولا يقتنع بكل ما يطرح في برامج المرشحين، بل هناك برامج يقتنع بها لاعتقاده بإمكانية تجسيدها على أرض الواقع نظرا لكونها تقدم حلولا منطقية وعقلانية وليست ضربا من الخيال أو مثالية، وهناك برامج لا يمكن تحقيقها وذلك ما قد يجعل التصويت يأخذ صورا متنوعة، كالتصويت العقابي، والتصويت الصوري الذي يعني أنه في مقابل الناخب الذي لا يذهب تماما إلى مكاتب التصويت، هناك آخر يصوت تصويتا شكليا، أي ينتقل إلى مكان الإقتراع، إلا أنه لا يختار أي مرشح. وذلك إما لأن شروط الإختيار لا تتناسب معه، أو لأنه مقتنع بأنه لا يوجد اختيار حقيقي، فهو يعبر من خلال تصويته هذا عن أهميته، وفي الوقت ذاته يؤكد أن تصويته لا يجدي نفعا. وهذا ما يمكن تصنيفه ضمن العزوف الإنتخابي.

هناك فئة ثانية تريد أن تختار المرشح على أساس إنتمائه الحزبي في حالة الرغبة في التصويت، وهي الأقلية والمقدرة بـــ 10,4% من المجموع الكلي لأفراد عينة البحث منها ذوي الأصل العربي بنسبة أعلى تقدر 12,1%، يمكن أن يفسر هذا الأختيار على حسب ما يراه البعض، أن الشباب قد يتعرض للتعبئة من جانب جماعته التي ينتمي إليها. هذا صحيح لكنه لا يطعن في حريته في الإختيار أو في طواعية المشاركة، لأن تصويته لحزبه أو تضامنه مع جماعته سوف يعني تعبيره عن حقيقة تفضيلاته لأن هذا التصويت سوف يحقق هدفه أو على الأقل يتوخى تحقيق هدفه في توصيل مطالبه أو في التأثير على السياسة العامة، في صدد هذا التفسير يمكن أن نورد النتيجة التي توصل إليها **مارتن لبيست**

عندما حاول تفسير أسباب إستمرار البعض في التصويت لصالح الاتجاه المحافظ، حيث رأى أن القيم التقليدية والولاءات الحزبية تلعب دورا في تحديد توجه الفرد، هي تعيق عمل الأحزاب السياسية التي بالرغم من الأوضاع المزرية التي يعيشها بعض الأفراد في بعض المناطق، إلا أنهم بأثر من العوائق التقليدية يظلون محافظين، ويصوتون لصالح الأحزاب المحافظة[1]، فالحزب يلعب دور كبير في اختيار المرشحين من طرف الشباب، لكنه ليس مطلبا ضروريا عند شباب العينة في المرشح وهذا بنسبة 10,4%. "إن المميزات الأساسية التي تميز المواقف والسلوكيات السياسية عند الشباب اليوم هي عدم الثقة والشك المتزايد إزاء الأحزاب السياسية وحالة عدم الرضى عن المشاركة في اللعبة الانتخابية. هذه الظاهرة وإن مست كل طبقات العمر، إلا أنها تمس بدرجة أكبر الشباب، فالغالبية منهم لاتملك موقف مفضل حول الأحزاب والطبقة السياسية"[2]

نجد فئة ثالثة ترغب في اختيار المرشح حسب انتمائه العرقي في حالة التصويت، وهي قليلة جدا إذ تمثل فقط 3,8% من إجمالي العينة الكلي منه 4,5% عند فئة ذوي الأصل العربي. فالانتماء العرقي وإن كان معيارا للتصويت في الماضي بحكم سيادة قيم التضامن القبلي والعشائري فإن أفراد العينة لم تتخذه كمعيارا قوي في اختيار مرشحيها في حالة الرغبة في التصويت.

من كل ماسبق، نستنتج أن المعايير التي سوف يعتمد عليها العازفون في إختيار مرشحيهم في حالة الرغبة في التصويت مستقبلا، تدل على وجود نية وإرادة حقيقية، وهذا ما يؤدي بنا إلى ملاحظة جوهرية تقوم على كون أهمية وحيوية البرامج التي تطرح خلال الحملات الانتخابية من حيث تأثيرها في بلورة الخيارات لدي عينة المبحوثين، وهذا يدفعنا إلي القول بأن الانتماء الحزبي وبدرجة أقل الانتماء العرقي لم يعودا في مقابل ذلك من المعايير القادرة علي إنتاج وبلورة تصورات وأفكار ومشاريع اجتماعية وسياسية واضحة المعالم تشجع وتحفز على المشاركة الانتخابية.

لذا يمكن القول إن الرغبة في التصويت تظهر أكثر كلما كانت القناعة بالبرامج معيارا في اختيار المرشحين للانتخابات وتقل ظهورا كلما كان الانتماء العرقي معيارا في اختيار مرشحي الانتخابات، وذلك ما يفسر عزوف غالبة أفراد العينة.

[1] مارتن ليبست، الأسس الاجتماعية للسياسة، ترجمة خيري حمادة وشركاؤه، بيروت، دار الأفاق الجديدة،1995، ص ص، 132-133.

[2] Olivier galland, op.cit,p180.

جدول رقم 27: يبين مدى ضرورة انتساب المترشح لأسرة ثورية في الترشح للانتخابات حسب الجنس وأثر ذلك على عزوف المبحوثين.

ضرورة كون المرشح من الأسرة الثورية كي ينتخب		الجنس		المجموع
		ذكر	أنثى	
ضروري	التكرار	17	13	30
	النسبة	%34,7	%22,8	%28,3
غير ضروري	التكرار	15	26	41
	النسبة	%30,6	%45,6	%38,7
لا أهتم	التكرار	17	18	35
	النسبة	%34,7	%31,6	%33,0
المجموع		49	57	106
		%100,0	%100,0	%100,0

من خلال الجدول يتبين أن الاتجاه العام كان في صنف الذين يرون أنه من غير الضروري أن يكون المترشح من الأسرة الثورية لكي ينتخبوا بنسبة 38,7 % ، والمواضبة على هذا الاتجاه كانت فئة الأناث بنسبة 45,6 %، لتليها فئة الذكور بنسبة 30,6 %

لتتدنى هذه النسبة من المجموع الكلي إلى 33,0 % عند صنف الذين لايهتمون في أن يكون المترشح من الأسرة الثورية في حالة الانتخاب، وبأعلى النسب عند فئة الذكور بنسبة 34,7 % ثم فئة الإناث بنسبة 31,6 %.

لتنخفض في الأخير هذه النسبة من المجموع الكلي إلى 28,3 % في صنف الذين يرون أنه من الضروري إنتساب المترشح للأسرة الثورية حتى ينتخبوا، وبأعلى النسب عند فئة الذكور بنسبة 34,7 %، لتليها عند فئة الإناث بنسبة 22,8 %.

يظهر من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول وجود ثلاث مواقف متفاوتة النسب نسبيا حول انتساب المترشح للأسرة الثورية، موقف أول يرى بعدم ضرورة هذا الانتساب، تمثله النسبة الأكبر من أفراد عينة البحث معظمهم من الإناث، حيث أدلت بذلك مانسبته 45,6 % من النسبة المعبرة عن هذا الموقف المقدرة بـــ 38,7 % من إجمالي العينة، الحجة في ذلك كانت في تفضيلهم الكفاءة، الأهلية، التراهة الخبرة والمعرفة السياسية على الشرعية

الثورية، وإبداء مساندتهم لمن يهتم بمشاكل المواطنيين وخدمة الوطن، هذه عناصر ضرورية ومهمة يرى شباب عينتنا أنها متاحة في جيل الإستقلال وجيل شباب اليوم، الذي هو على قدر من المسؤولية بذلك، جيل يزخر بالنخب الجديدة الفاعلة والقادرة على القيادة والإسهام في بناء الجزائر، لاسيما وأن تجارب التسيير السابقة للمنتخبين باسم الشرعية الثورية أوجدت صورة سيئة للمنتخب لدى الشباب وأدت إلى فقدان الثقة والمصداقية في المنتخب كسياسي، وبالتالي تفضيل جيل الإستقلال من الشباب الكفء والمسؤول.

أما الموقف الثاني فهو لايهتم بمسألة انتساب المرشح إلى الأسرة الثورية، تمثله النسبة الأعلى من فئة الذكور بـــنسبة 34,7 % من إجمالي المجموع الكلي المقدر بـــ 33,0 % ممن أدلو بذلك. موقف وإن دل على شيء فإنما يدل على أن عزوف هذه الفئة من العينة عن الانتخابات يرتبط أكثر بالممارسة الانتخابية في الجزائر في حد ذاتها مما هو مرتبط بمرشحي الانتخابات، يتبين ذلك من خلال عدم مراعاة شباب عينة البحث واهتمامها بقضية انتساب المرشح إلى الأسرة الثورية، بالقدر الذي تؤكد فيه على أسباب مثل عدم الثقة في الأحزاب والمرشحين وعدم قدرة الانتخابات السابقة على إحداث أي تغيير، وهي أسباب منطقية إذا ماعدنا إلى تاريخ الممارسة الانتخابية في الجزائر، حيث يتبين عدم جدوى هذه العملية في التعبير والتغيير، إذ أصبحت الانتخابات مجرد أداة لمن هم في مواقع السلطة يستخدمونها للدعاية وكسب التأييد والشرعية أكثر منها كأداة للاختيار السياسي الواعي. وعليه انتشرت ثقافة اللامبالاة والسلبية السياسية عند المواطنين خاصة بعد تجربتي الانتخابات التشريعية والمحلية 2002 و 2007، واللتين عرفتا نسب مقاطعة كبيرة. وقد كان هذا العزوف انعكاس لمواقف معينة اتجاه النظام السياسي تمنع الشباب من المشاركة، مثل الاعتقاد بأن النظام السياسي، لايستجيب لمطالبهم، وأن هذا النظام مطالب أولا بإصلاح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين بدل ترديد شعارات الوطنية والشرعية الثورية والتاريخية خاصة وأن هذا الجيل الجديد من الشباب ولد بعد الاستقلال، ولا يعرف شيئا عن الثورة ومسألة الشرعية التاريخية والثورية[1].

نجد الموقف الثالث يرى بضرورة انتساب المترشح إلى الأسرة الثورية، وذلك ما أدلت به نسبة 28.3 % من المجموع الكلي للمستجوبين منهم 34,7 % ذكورا. يمكن تفسير ذلك بمكانة ثورة التحرير لدى شريحة من أفراد عينة البحث، حيث تشكل الثورة التحريرية والمشاركين فيها أحد رموز العظمة والكبرياء والاحترام، فهي بذلك لا تزال تمثل محطة مهمة في التاريخ السياسي للجزائر، ولابد أن تبقى كمصدر شرعية في اختيار مرشحي الانتخابات، الأمر الذي يبرر تفضيل أفراد العينة لمرشحي الأسرة الثورية في الانتخابات من جهة، كما أن غياب مثل هؤلاء

[1] عبد الناصر جابي، مواطنة من دون استئذان، الجزائر، منشورات شهاب، 2006، ص12.

المرشحين من جهة أخرى يمكن أن يكون حائلا دون الذهاب إلى التصويت. وذلك ما قد يفسر عزوف الأقلية من المبحوثين عن الانتخابات.

مماسبق يتبين أن انتساب المترشح إلى الأسرة الثورية لايعد بالعامل المؤثر سلبا في المشاركة الإنتخابية والدافع إلى تبني سلوك العزوف، وذلك على الأقل عند السواد الأعظم من المبحوثين الذين لا يرون بضرورة الانتساب وبدرجة أكبر فئة الأناث، وكذا الذين لايهتمون أيضا لمسألة الانتساب وبدرجة أكبر الذكور، إنما كفاءة المرشح ونزاهته، وكذا جدوى العملية الانتخابية هما من المؤثرات الايجابية التي تحفز على المشاركة الانتخابية وغيابها يؤدي إلى غياب شباب العينة عن العملية الانتخابية.

جدول رقم 28: يبين مدى ضرورة أن يكون المترشح متدين حسب الجنس وعلاقة ذلك بعزوف المبحوثين.

تدين المترشح		الجنس		المجموع
		ذكر	أنثى	
نعم	التكرار	24	35	59
	النسبة	% 49,0	% 61,4	% 55,7
لا	التكرار	25	22	47
	النسبة	%51,0	%38,6	%44,3
المجموع		49	57	106
		%100,0	%100,0	%100,0

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن الإتجاه العام كان في صنف ضروري أن يكون المترشح متدين بـــ 55,7 %، والمواضبة على هذا الاتجاه كانت في فئة الإناث بنسبة 61,4%، ثم فئة الذكور بـــ 49,0%.

لتنخفض هذه النسبة من المجموع الكلي إلى 44,3% عند صنف ليس ضروريا أن يكون المترشح متدين، وبأعلى النسب في فئة الذكور بنسبة 51,0%، ثم فئة الإناث بـــ 38,6%.

من خلال النتائج الاحصائية يتضح جليا أن أكثر من نصف المبحوثين وأغلبيتهم من العنصر النثوي يؤكدون على ضرورة تدين المترشح، حيث أدلت بذلك ما نسبته 55,7 % من إجمالي العينة منها 61,4% إناثا، يمكن تفسير

ذلك بمكانة الدين عند فئة كبيرة من أفراد العينة، إذ يأخذ الدين وجوها عديدة متكررة في سلوكياتهم اليومية، كما تؤدي سلطة الدين (الروحية) لديهم دور مهم في حياتهم إنطلاقا من المفهوم المتعلق بقدراتها أي سلطة الدين على أداء الحاجات وتيسير الأمور وتعاليمه في ممارستهم اليومية المرتبطة بالسياسة، لذلك ربما يكون تدين المترشح للانتخابات من الضروري حسب هؤلاء المبحوثين، فإذا عدنا إلى المرحلة التي خصها "ابن خلدون" بالدراسة في العصر الوسيط، نجد أن الإلتحام القرابي يستند إلى عصبية دينية، التي تعد بمثابة الرابطة التي يجتمع حولها المجتمع القبلي.

يمكن القول إذن أن المترشح المتدين يحظى بثقة غالبية أفراد عينة البحث لا سيما عند الإناث، يتأكد ذلك من خلال تصريح ما نسبته 55,7 % من المستجوبين بضرورة تدين مترشح الانتخابات، فعنصر الدين ومن خلال الوظائف والأدوار التي تؤديها تلك السلطة الروحية، والتي عادة ما تسمح بأداء الحاجات وتيسير الأمور المرتبطة بالسياسة، وبالتالي يعد تدين المترشح من العوامل السوسيوثقافية المؤثرة في السلوك الانتخابي لدى أفراد عينة البحث، إذ أن غياب مثل هؤلاء المترشحين في الانتخابات يمكن أن يؤدي بغالبية المستجوبين إلى العزوف عن الانتخابات.

في مقابل ذلك نجد ما يقارب نصف المبحوثين وغالبيتهم من الذكور يقرون بعدم ضرورة تدين المترشح، حيث أدلت بذلك نسبة معتبرة تقدر44,3% من المجموع الكلي منهم 51,0% ذكورا،كون الدين أو بالأحرى تدين المترشح ليس بالمعيار المفضل لديهم، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن عنصر الدين لا يعد بالمحفز الدافع بهذه الشريحة من شباب العينة إلى المشاركة الانتخابية، كما أنه ليس بالعامل الحائل دون ذهابهم إلى التصويت، بل لأن ذلك يتعلق بالعملية الانتخابية في حد ذاتها، وهذا حسب تلك التبريرات التي يعلل من خلالها هؤلاء المبحوثين لماذا ليس ضروري أن يكون المترشح متدين؟ حيث كثيرا ما كانت تطبع تلك التبريرات عبارات التزوير، انعدام الشفافية، انعدام النزاهة، ..... في العملية الانتخابية.

مما سبق يبرز العامل الديني كمعيار مؤثر في السلوك الإنتخابي خاصة عند العنصر النثوي لدى النصف الأعلى من أفراد عينة الدراسة، إذ يتأكد ذلك من خلال أرائهم التي تؤكد على ضرورة تدين مرشح الانتخابات، مما يعني أن هذا الأخير هو معيار محدد لعزوف هذه الفئة من شباب العينة، في حين لا يعد كذلك لدى النصف الأدنى من شباب العينة سيما الذكور منهم، حيث تؤكد مواقفهم على عدم ضرورة تدين المترشح، بداعي أن العملية الانتخابية غير نزيهة وشفافة ونتائجها مزورة، وبالتالي فالعزوف لدى هذه الفئة من المبحوثين لا يرتبط بتدين المترشح، وإنما يعود ذلك إلى عوامل ترتبط بالعملية الانتخابية.

الفرضية الرابعة:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية **بين** المحددات السياسة **وبين** العزوف عن العملية الانتخابية لمجتمع الدراسة بمدينة الجزائر.

نهدف من هذه الفرضية لمحاولة تبيان مدى مساهمة بعض العوامل السياسية في عزوف شباب عينة الدراسة من خلال إختبار المؤشرات السياسية وملاحظة مستويات التأثير الذي تمارسه تلك المؤشرات في تغييب المبحوثين عن العملية الانتخابية، وبالتالي التأكد من الارتباط الموجود بين العوامل السياسية وبين العزوف، حتى يمكن تصنيفها كمحددات لعزوف الشباب عن الانتخابات.

4.1 عرض إستجابات أفراد العينة حول المحور الخامس: (أراء ومواقف حول المحددات السياسية للعزوف الانتخابي).

جدول رقم 29: يبين مدى انخراط المبحوثين في التنظيمات الاجتماعية والسياسية حسب الجنس وعلاقة ذلك بالعزوف الانتخابي.

الإنخراط في:		الجنس		المجموع
		ذكر	أنثى	
حزب ما	التكرار	2	2	4
	النسبة	%4,1	%3,5	%3,8
جمعية ما	التكرار	7	6	13
	النسبة	%14,3	%10,5	%12,3
نقابة	التكرار	3	3	6
	النسبة	% 6,1	%5,3	% 5,7
لجنة حي	التكرار	3	1	4
	النسبة	% 6,1	%1,8	% 3,8
تنظيم طلابي	التكرار	11	6	17
	النسبة	% 22,4	%10,5	%16,0
غير منخرط	التكرار	23	39	62
	النسبة	% 46,9	% 68,4	%58,5
المجموع		49	57	106
		%100,0	%100,0	%100,0

نلاحظ من خلال الجدول أن الاتجاه العام كان في صنف غير منخرط في أي تنظيم سياسي أو اجتماعي بنسبة 58.5 %، والمواضبة على هذا الاتجاه كانت في فئة الإناث بنسبة 68,4 %، ثم فئة الذكور بنسبة 46,9 %.

لتنخفض هذه النسبة من المجموع الكلي إلى 16,0% عند الذين هم منخرطين في التنظيمات الطلابية، وبأعلى النسب عند فئة الذكور بـــ 22,4 %، ثم الإناث بنسبة 10,5%.

فتنخفض أكثر النسبة من المجموع الكلي إلى 12,3% عند الذين هم منخرطين في جمعية ما، وبأعلى النسب عند فئة الذكور بنسبة 14,3%، ثم فئة الإناث بنسبة 10,5%.

لتتدنى هذه النسبة أكثر فأكثر من المجموع الكلي إلى5,7 % عند الذين هم منخرطون في نقابة، وبأعلى النسب لدى فئة الذكور بـــــ 6,1 %، ثم فئة الإناث بنسبة 5,3%.

وفي الأخير تنخفض النسبة إلى أدني مستوى من المجموع الكلي على حد سوى عند الذين هم منخرطون في حزب ما، وفي لجنة حي وذلك بنسبة 3,8%، وبأعلى النسب على التوالي عند فئة الذكور بـــ4,1 % و6,1 %، ثم فئة الإناث بنسبة 3,5%، 1,8% على التوالي.

يكشف التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول عن وجود مظهرين، المظهر الأول يتميز بضعف كبير في درجة انخراط شباب العينة في التنظيمات السياسية والاجتماعية، لاسيما لدى فئة الإناث، إذ أن ما نسبته 58.5 % من إجمالي العينة لا ينتمون إلى أي تنظيم، من بين هذه النسبة الإجمالية نجد 68,4 % من العنصر النثوي. يمكن تفسير هذا الضعف بانشغال شباب العينة بأمور الدراسة بصفة عامة، وهذه نتيجة منطقية نظرا لأنهم طلبة جامعيين وفي ظل انعدام الوقت الكافي يقل الاهتمام بشأن التنظيمات السياسية والاجتماعية، سيما وأن فترة الشباب تتسم أيضا بالحركية والتنقل واللهو...، وبصفة خاصة نجد الإناث هن أقل اهتماما بالنشاطات السياسية وذلك لأن السياسة ليست من مجالات المرأة التي يمكن أن تظيف فيها شيئا مفيدا للمجتمع، فالمجالات المناسبة للمرأة عديدة خارج مجال السياسة التي لا تعد من الأولويات في المجتمع، لذلك يساهم كل هذا الضعف في الإنخراط لدى شباب العينة ونقص النشاطات السياسية التي تنمي الرصيد الثقافي للشباب في وجود فراغ ثقافي سياسي يؤدي الى هوة ثقافية عميقة وسط الشباب ميزتها هشاشة الثقافة السياسية والإجتماعية السائدة، واندثار للقيم الإيجابية للعمل السياسي ولمبادىء المواطنة والمسؤوولية والديموقراطية،كل ذلك من شأنه أن يبرز ظاهرة عزوف الشباب عن الانتخابات.

المظهر الثاني يتميز بنسب إقبال منخفضة لأفراد عينة البحث على الإنخراط في العمل المنظماتي مثل التنظيم الطلابي بنسبة 16,0%، فالنشاط الجمعوي بـــ12,3%، ثم العمل النقابي5,7 %، وأخيرا الانخراط في حزب ما أو لجنة حي بنسبة لا تتجاوز 3,8%. وذلك بنسب متقاربة بين الجنسين. يعكس هذا الإقبال درجة إهتمام بعض أفراد عينة الدراسة بالمشاركة السياسية في إطار هذه التنظيمات غير أن ذلك لم يكن بالمحفز على المشاركة في الانتخابات، وهذا بدوره يؤشر على تدهور وتدني المكانة أوالقيمة السياسية والإجتماعية للتنظيمات السياسية والاجتماعية، وضعف حيز تأثيرها وجاذبيتها وقدرتها على التأطير والتوجيه الايجابي لأعضائها في المقام الأول ومن ثمة الرأي العام، وذلك ما قد يعد مبررا قويا لعزوف أفراد العينة عن الانتخابات بصفة عامة وظاهرة عزوف الشباب بصفة عامة.

من خلال كل ماسبق يتجلى بوضوح التأثير الإيجابي للتنظيمات السياسية والاجتماعية في عزوف أفراد عينة البحث وذلك على مستويين:

المستوى الأول يؤدي فيه ضعف انخراط غالبية المبحوثين في مثل تلك التنظيمات إلى الإفتقاد إلى تنشئة سياسية تنمي وتحفز على المشاركة في الانتخابات بسبب هشاشة ثقافتهم السياسية، وبالتالي العزوف عن العملية الانتخابية.

المستوى الثاني انخراط الأقلية من المبحوثين في قنوات المشاركة السياسية من خلال التنظيمات السياسية ،يكشف عن عجز هاته الأخيرة عن توفير التأطير السياسي لشباب العينة، حيث لم تتمكن من أن تصبح مصدر للتنشئة السياسية والتربية على المواطنة والمسؤولية، وتكريس ثقافة الحق والواجب والمشاركة والإهتمام بالشأن العام وذلك ينعكس في سلوك العزوف عن الانتخابات.

جدول رقم 30:يبين علاقة مدى متابعة الأحداث السياسية بمدى حيازة بطاقة الانتخاب وأثر ذلك على العزوف الانتخابي لدى المبحوثين.

متابعة الأحداث السياسية		حيازة بطاقة الانتخاب		المجموع
		نعم	لا	
نعم	التكرار	26	49	75
	النسبة	% 78,8	% 67,1	% 70,8
لا	التكرار	7	24	31
	النسبة	% 21,2	% 32,9	% 29,2
المجموع		33	73	106
		%100,0	%100,0	%100,0

الاتجاه العام كان في صنف الذين يتابعون الأحداث السياسية بنسبة 70,8%، والمواضبة على هذا الاتجاه كان في فئة الذين يحزون على بطاقة الانتخاب بـــ 78,8 %، ثم الذين لا يحزون على بطاقة الانتخاب بـــ 67,1 %.

لتنخفض هذه النسبة من المجموع الكلي إلى 29,2 % عند الذين لايتابعون الأحداث السياسية، وبأعلى النسب عند الذين لايحزون على بطاقة الانتخاب بنسبة 32,9 %، ثم الذين يحزون على بطاقة انتخاب بـــ 21,2 %.

تؤكد نتائج الجدول من جهة الإنطباع بأن الشباب الجزائري مولع بمتابعة الأحداث السياسية بدرجة عالية عند الذين يحزون على بطاقة الإنتخاب، ثم بدرجة أقل عند الذين لا يحزون على بطاقة الانتخاب، ففي هذا المجال تُظهر المعطايات الإحصائية ما نسبته 70,8 % من أفراد العينه يتابعون الأحداث السياسية مقابل 29,2 % ممن لا يتابعونها، فبينما لم تزد نسبة عدم المتابعة في فئة الذين لا يحزون على بطاقة الانتخاب عن 32,9 % مقابل 67,1% عند الذين يتابعون، ولهذا فإن أمر الإهتمام بالحياة السياسية بشكل عام هي أكثر انخفاضا بين الذين لا يحزون على بطاقة الناخب عنه لدى الذين يحزون عليها، فلا غرابة في ذلك كون ذلك راجع لعدة اعتبارات، فمثلا الفئات التي أشار إليها "فليب برو" التي قد تمتنع عن التسجيل في القوائم الإنتخابية ومن ثمة عدم حيازة بطاقة انتخاب من قبل بعض الشباب، أو النساء، وسكان المناطق المعزولة الذين يجدون صعوبة في الإندماج في النسيج الحضري، والمواطنون من أصل مهاجر، فهم يعبرون بشكل سلبي عن شعورهم كغرباء عن الحياة السياسية للمجتمع، وهذا يعني في النهاية أن امتناعهم ليس لدواعي محددة أو لأسباب سياسية أو إقتصادية يمكن حسابها، وإنما كما يوضح "فليب برو" لاغترابهم السياسي والإجتماعي، فهو سلوك لا عقلاني، أي العزوف عن المشاركة الإنتخابية من دون أن يكون له أسباب واضحة ومعينة، والتي عادة ما تظهر في ابتعاد المواطن عن الممارسة السياسية ككل، بدءا بالمستوى الأول للمشاركة السياسية وهو التصويت في الإنتخابات، حيث يأخذ عزوف المواطن شكل عدم التسجيل في القوائم الإنتخابية نهائيا، وبالتالي عدم حيازة بطاقة الانتخاب، وفي الغالب ما يكون ذلك نتيجة العديد من العوامل السياسية كعدم الاهتمام بالأمور السياسية من طرف المواطنين[1]، العامل الأكثر أهمية، واعتبار النشاط السياسي عمل غير مجد، ويرجع ذلك إلى إحساس الفرد بعجزه التام عن التأثير في مجرى الأحداث السياسية، ويرى أن النتيجة بالنسبة له محسومة سلفا، ناهيك عن ضعف الإحساس الوطني والقومي وغياب الإحساس بالمسؤولية لدى بعض أفراد المجتمع نظرا لقصور الوعي السياسي وغموض أهداف النظام السياسي وهو ما ينجر عنه استهتار بالعملية الإنتخابية.

ومن جهة أخرى، فإذا كانت معطيات الجدول تؤكد الانطباع بأن الشباب الجزائري مولع بمتابعة الأحداث السياسية بدرجة عالية عند الذين يحزون على بطاقة الإنتخاب، فإن الأسباب التي تدفع بأفراد عينة البحث إلى النفور عن الانتخابات تبقى مثار غرابة، فنسبة المتابعة والاهتمام بالأحداث السياسية لدى المبحوثين تظاهي 70,8 % كما هو مبين في الجدول أعلاه، وبأعلى النسب عند الذين يحزون على بطاقة الانتخاب بـــــ 78,8 %، يمكن تفسير هذه المفارقة من خلال إدراج نفور أفراد عينة البحث عن الانتخابات تحت مايعرف بسلوك العزوف العقلاني، وهو الذي يصدر عن المهتمين بالسياسة والمطلعين عليها والمتابعين لأخبارها، لأن عزوفهم هنا يعد تعبيرا سياسيا مقصودا

[1] طارق محمد عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 44.

ذو أهداف محددة، لأنه قائم على مجموعة من الأسس والمعطيات والشروط، وعليه يمكن القول أن العزوف العقلاني عن التصويت هو الصفة التي تتعلق بمن يهتم بالسياسة، أي من يحمل بطاقة إنتخابية، وعلى دراية بالأمور السياسية ومنتبه لها، وفي هذه الحالة يعد عزوفهم تعبيرا عن رفض الاختيارات والبدائل المعروضة، فهي مشاركة بطريقة غير مباشرة أو ما يعرف بحزب الإمتناع، والعزوف العقلاني عادة ما يأخذ وجهان، وجه يمتنع فيه هؤلاء الممتنعين على أساس إحساسهم أوعلمهم بعدم نزاهة العملية الإنتخابية، فالمواطنون المثقفون ذوي المعرفة السياسية بطبيعة العملية السياسية الإنتخابية، وما قد يشوبها من تدخل حكومي من جهة، وظاهرة الترهل الحزبي من جهة أخرى، فكلما تواجدت هذه المظاهر كلما زاد المهتمين قناعة بعدم جدوى مشاركتهم. وجه ثان يتمثل في موقف "فليب برو" أين ينفي فيه عامل السلبية عن هؤلاء المتعلمين والمثقفين، وما امتناعهم عن التصويت إلا تعبير عن موقف سياسي رافض للممارسة الإنتخابية بصورتها المعروضة، أي عدم الإقتناع بالبدائل التي تتيحها، وفي كلا الوجهين هم يشاركون من خلال امتناعهم عن التصويت.[1]

مماسبق، يتضح أنه كلما كانت متابعة الأحداث السياسية سيما عند شباب عينة البحث الحاملين للبطاقة الانتخابية أكثر ارتفاعا كلما دل ذلك على عزوف عقلاني يعكس موقف سياسي رافض للعملية الانتخابية بسبب عدم الإقتناع بالبدائل المتاحة، وكلما كانت متابعة الأحداث السياسية سيما عند أفراد عينة البحث غير الحاملين للبطاقة الانتخابية أكثر إنخفاضا كلما دل ذلك على اللامبالاة السياسية بدواعي الاغتراب السياسي.

[1] مصطفى كمال السيد وكمال المنوفي، مرجع سبق ذكره، ص 407.

جدول رقم 31: يبين مدى تأثير انعدام المشاريع التنموية في الرفع من الحراك السياسي وعلاقته بالعزوف الانتخابي لدى المبحوثين.

المشاركة في الحراك السياسي		انعدام المشاريع التنموية كدافع إلى عدم الانتخاب		المجموع
		نعم	لا	
الاعتصام والمسيرات الاحتجاجية	التكرار	23	12	35
	النسبة	% 28,4	% 48,0	% 33,0
التوقيع على عرائض الاحتجاج	التكرار	20	4	24
	النسبة	% 24,7	%16,0	% 22,6
المشاركة في الإضرابات الرسمية وغير الرسمية	التكرار	37	8	45
	النسبة	% 45,7	% 32,0	% 42,5
أخرى	التكرار	1	1	2
	النسبة	%1,2	% 4,0	%1,9
المجموع		81	25	106
		% 100,0	% 100,0	% 100,0

نلاحظ من الجدول أن الاتجاه العام كان في صنف المشاركة في الإضرابات الرسمية وغير الرسمية بنسبة 42,5 %، والمواضبة على هذا الاتجاه كانت في فئة إنعدام المشاريع التنموية يعد دافعا لعدم الانتخاب بنسبة 45,7 %، ثم انعدام المشاريع التنموية لا يعد دافعا لعدم الانتخاب بنسبة 32,0 %.

لتتدنى هذه النسبة من المجموع الكلي إلى 33,0 % عند صنف الاعتصام والمسيرات الاحتجاجية، وبأعلى النسب عند الذين لايرون في انعدام المشاريع التنموية سببا دافعا لعدم الانتخاب بـــ 48,0 %، ثم عند الذين يرون في انعدام المشاريع التنموية دافعا لعدم الانتخاب بنسبة 28,4 %.

فتتدنى أكثر النسبة من المجموع الكلي إلى 22,6 % عند صنف التوقيع على عرائض الاحتجاج، وبأعلى النسب في فئة انعدام المشاريع التنموية يعد سببا دافعا إلى عدم الإنتخاب بنسبة 24,7 %، ثم انعدام المشاريع لا يعد دافعا لعدم الانتخاب بـــ 16,0%.

وفي الأخير، تنخفض النسبة إلى أدنى المستويات بنسبة 1,9% من المجموع الكلي، وذلك عند أصناف أخرى من المشاركة في الحراك السياسي، وبأعلى النسب عند فئة انعدام المشاريع لا يعد دافعا لعدم الانتخاب بنسبة 4,0 %، ثم فئة انعدام المشاريع التنموية كدافع إلى عدم الإنتخاب بـــ 1,2%.

يتبين إذن من خلال القراءة الإحصائية لمعطيات الجدول مشاركة شباب عينة البحث في الحراك السياسي بنسب متفاوتة، حيث تأتي الإضرابات الرسمية وغير الرسمية في المقدمة بنسبة 42,5 %، وبنسبة أكبر عند الذين يدفعهم إنعدام المشاريع التنموية إلى عدم الإنتخاب بـــ 45,7 %، يدل ذلك على مدى علاقة مشاركة المبحوثين في الإضرابات الرسمية وغير الرسمية وعزوفهم عن الانتخابات، حيث عادة ما تعكس مختلف أشكال الحراك السياسي بدءا بالإضرابات عدم الرضا على النسق السياسي برمته، إذ أن عدم الرضا على السياسات العامة يعتبر من الأسباب المؤدية إلى الامتناع عن التصويت، كتعبير عن مدى الإحتجاج عن الأوضاع القائمة[1]، والتي عادة ما تكون ناجمة عن مشكلة انعدام المشاريع التنموية بسبب وجود خلل في المقدرة التوزيعية للنظام السياسي، إذ يتخذ هذا الخلل شكل اتساع الفجوة بين المطالب التوزيعية من جهة وقدرة النظام على الإستجابة لها من جهة أخرى، وهذا ما ينعكس سلبا على اندماج الشباب اجتماعيا، وذلك ما يؤدي الغالب إلى ما يعرف عند Anne Muxel بالموت الانتخابي للشباب، حيث تؤكد في سياق هذا المعنى، من أن الشباب خاصة أولئك الذين يعانون من اندماج اجتماعي ضعيف يظهرون اليوم الأكثر نقدا للمؤسسات والشخصيات السياسية، ولا يجدون في الإنتخاب وسيلة تعبيرية مناسبة لأرائهم السياسية وأوضاعهم الاجتماعية، لهذا لايكون الشباب أقل تسيسا من بقية شرائح المجتمع، فهم يملكون بكل بساطة الميل إلى التعبير عن أرائهم بطرق أقل نظامية مثل المظاهرات وعرائض الاحتجاج وما إلى ذلك من وسائل[2] ولعل مختلف أشكال الحراك السياسي من إضرابات واحتجاجات التي عرفها تاريخ الجزائر لم يكن حراك سببه الجوع بقدر ماكان حراك سياسي لطلب العدالة ورفض للفروق الاجتماعية وطرق توزيع الثروة الوطنية التي تكفّل بها النظام السياسي والتي ما فتئت تؤدي بالشباب الجزائري إلى الغياب عن الاستحقاقات الوطنية.

[1] إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 246.

[2] Marion Navarro, « les comportement politiqes : continuité ou oppositions entre les génération », in : Regards croisés sur l'économie, n°7, paris, La découverte, 2010, p.p. 213-214.

حاصل القول إذن أن الحراك السياسي في أشكاله المتعددة يمثل أحد أبعاد مشكلة انعدام المشاريع التنموية التي تجعل المبحوثين يمتنعون عن العملية الانتخابية، وعليه فكلما ارتبطت أشكال الحراك السياسي وعلى رأسها الإضرابات الرسمية وغير الرسمية من قبل شباب العينة بانعدام المشاريع التنموية كلما أدى ذلك العزوف عن الانتخابات.

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة:

1- الاستنتاج الجزئي الخاص بالفرضية الأول:

بناءا على التعليق الإحصائي والتحليل السوسيولوجي للبيانات المتعلقة بالتساؤلات التي تندرج تحت إطار الفرضية الأولى التي تشير إلى أن:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية **بين** المحددات الاجتماعية **و**العزوف عن العملية الانتخابية لمجتمع الدراسة بمدينة الجزائر.

تأكدت النتائج التالية:

❖ وجود تأثير مهم لمؤشر جدوى الانتخابات في عزوف الشباب عنها، حيث أن غالبية أفراد العينة أقرت بعدم جدوى الانتخابات أي نسبة 67,9 % حتى أن 73,9 % منهم لا تهمهم مسألة على بطاقة الناخب، وبالتالي هم أكثر إمتناعا عن ممارسة التصويت، بسبب عدم إلتماس أي معنى يذكر على واقعهم الاجتماعي المعاش واليأس من إمكانية التغيير الذي ما فتئت تكرسه المحطات الانتخابية المتعاقبة نظرا لعدم أمانتها أو نزاهتها، فهي لا تعدو كونها وعودا لا ترقى إلى مستوى الواقع. إذ أنه كلما انعدم الأمل والجدوى في العملية الانتخابية إلا وصاحب ذلك عزوفا بسبب ضعف الاعتقاد بنزاهة العملية الانتخابية، أي غياب الثقة الذي له تأثير واضح على واقع ممارسة حق التصويت.

❖ عزوف غالبية أفراد عينة البحث عن الانتخابات لا يرتبط ببعد مكان إقامتهم عن مكاتب التصويت بقدر ما يرتبط بالمشاكل التي يعاني منها شباب اليوم بدءا بالبطالة، فالسكن، ثم ما إلى ذلك من مشاكل، إذ أن نسبة 57.5 % من عينة البحث تنفي علاقة بعد مكان إقامتها عن صناديق الاقتراع بعزوفها عن الانتخابات، وتؤكد على علاقة مشكلة البطالة التي يعاني منها شباب اليوم بدرجه أولى بنسبة 70.6 %، فالسكن، ثم باقي المشاكل بعزوفها الانتخابي.

إن سلوك العزوف الانتخابي لدى المبحوثين يتحكم فيه بشكل كبير ضعف الاندماج الاجتماعي، فالناخبون الشباب المعطل، والمحرومين من السكن غير قادرين على الاندماج الحضاري، لا ينتخبون لإحساسهم بأنهم غرباء عن الرهانات التي تتحكم في العملية السياسية.

جدير بالذكر أن سلوك العزوف الانتخابي يتحكم فيه البعد الجغرافي إلى حد ما، حيث أشارت نسبة 42.5 % من أفراد عينة البحث إلى أن بعد مكان إقامتها عن مكاتب التصويت يمنعها من الذهاب إلى الانتخاب، في الوقت الذي تعاني فئة عريضة من الشباب من مشاكل اجتماعية أبرزها انعدام الدخل القار بنسبة 70.0 % ممن يدفعهم بعد

مكان الإقامة إلى العزوف أدلوا بذلك، خاصة وأن بعد مكان إقامة العديد منهم وفي مناطق بعيدة عن مكاتب التصويت، يكلفهم الجهد والوقت ناهيك عن تكاليف التنقل، مما يجعلهم يتقاعسون عن الذهاب إلى للتصويت.

- ينتشر العزوف الانتخابي عن حرية وقناعة شخصية أكثر عند فئة الاناث ومن دون تأثير الوالدين في ذلك، حيث نسبة 66,0 % من أفراد عينة البحث منها 73,7% من الإناث نجد الوالدين من المصوتين وذلك يدل بوضوح على أن العزوف سلوك ينبع عن حرية وقناعة شخصية، يرجع ذلك إلى مكانة المرأة في المجتمع الجزائري، التي ألفت تغيّيب دورها السياسي وتهميشه.

في حين يكثر العزوف الانتخابي إنتشارا عند فئة الذكور 42,9 % من النسبية الكلية التي تعبر عن الوالدين من الممتنعين عن التصويت المقدرة بـــ 34.0 % ، يدل ذلك على أن العزوف عن الانتخاب سلوك تقليدي وعادة ما يكون بإيعاز من الوالدين، إذ كلما ثُبتت اتجاهات سلبية للأباء نحو النظام السياسي والانتخابات كلما كانت ردت فعل الأبناء سلبية هي الأخرى بمقاطعة الانتخابات، وقد يكون ذلك بفعل التنشئة السياسية.

حاصل القول، يقل تأثير تصويت الوالدين في عزوف أفراد عينة البحث بدرجة أعلى عند الإناث، فيكون نابع عن حرية وقناعة شخصية تبررها مشاكل الشباب الاجتماعية (بطالة، سكن ....). في حين يتأثر أفراد عينة البحث وبدرجة أعلى الذكور بامتناع الولدين عن التصويت، عندئذ يصبح عزوفهم عن الانتخابات سلوكا تقليديا يعكس الاتجاه السلبي للأباء نحو السياسة بداعي الظروف اجتماعية معاشة المتدنية على مستوى الأسرة، فتتأثر تنشئة الأبناء السياسية بذلك وهو ما ينعكس سلبا على الفعل الانتخابي.

- نادرا ما يتأثر الشباب العازفون الذين يحزون على بطاقة الانتخاب بعزوف الأصدقاء، وذلك ما أكدت عليه غالبة أفراد العينة بنسبة 72,6 %، منهم 75,8 % يحزون على بطاقة الانتخاب التي تدل على الاهتمام بالسياسية وعلى العزوف العقلاني بداعي غياب أهل الثقة السياسية، والتهميش، والاغتراب السياسي، أسباب منطقية تنفي تأثير الأصدقاء في فعل العزوف وتأكد على أنه قرار حر وشخصي خالص.

غير أن تأثير الأصدقاء يبقى من الدوافع الواردة بنسبة متواضعة نحو سلوك العزوف، حيث أدلت 27,4 % من أفراد عينة البحث بذلك. بالتالي فالعزوف في هذه الحالة يعبر عن التقليد والرغبة في الميل إلى التماثل مع جماعة الأقران والأصدقاء، ويدل على اللاعقلانية هذا السلوك الذي يفتقد إلى أسباب واضحة أو هدف وغاية مرجوة تعكس اللامبالاة السياسية بداعي غياب الوعي السياسي والتخلف السياسي.

- للنظام التعليمي دور هام ومؤثر لا يمكن تجاهله في عزوف الشباب الجامعي عن العملية الانتخابية، حيث أكدت نسبة 44,3 % من المبحوثين على تنمية الوعي السياسي عند الطالب كمهام مطالب بأدائها النظام التعليمي اليوم، وذلك لدليل على مدى أهمية الوعي السياسي في المشاركة الانتخابية التي تتوقف لا محالة على درجة الوعي التي تحققها الثقافة السياسية، و إلا كيف يمكن تفسير عدم معرفة كيفية الحصول على بطاقة الانتخاب، وكذا عدم الاهتمام بها كأسباب تبرر عدم حيازة بطاقة الانتخاب التي أدلي بها بنسبة 50,0 % على حد سوى من قبل أفراد عينة البحث، التي تؤكد على مطلب تنمية الوعي كما أشير إليه سابقا.

وعليه يمكن القول أن افتقاد النظام التعليمي إلى المضمون الديمقراطي وإلى ثقافة المشاركة إلاّ وأدى ذلك إلى ضعف الوعي السياسي الذي يحول ومشاركة الشباب في الانتخابات.

- يعد المحيط الاجتماعي وفي المقام الأول العائلة، ثم زملاء الدراسة والعمل من مصادر ثقافة المبحوثين السياسية بدليل مناقشة 35,8 % من أفراد عينة البحث القضايا السياسية مع العائلة، ثم مع زملاء الدراسة والعمل بنسبة 34,9 %.

لا تتدخل العائلة في قرار عزوف المبحوثين، ما يؤكد ذلك عدم رفض الوالدين تصويت الأبناء (من أفراد العينة) بنسبة 40,2 %. يدل ذلك على أن قرار العزوف هو قرار سيد ومن الأمور الشخصية ولا دخل للعائلة في ذلك، ويدل أيضا على نوع من الاستقلالية في الآراء والمواقف حول المعتقدات والأحزاب والأيديولوجيات السياسية. لكن ما قد يفسر فعل العزوف هنا هو طبيعة الثقافة السياسية التي يمكن وصفها بالثقافة السياسية الخاضعة، ثقافة سلبية لا تشجع على المشاركة الانتخابية لا تعمل على تنمية وتحفيز قيم المشاركة الانتخابية لدى الشباب الجامعي. وهي ثقافة سلبية يشارك فيها أيضا زملاء الدراسة إذ أحيانا يكون سلوك العزوف لدى المبحوثين سلوك تقليدي متبنى من طروحات أراء ومواقف بعض الزملاء والأصدقاء على اعتبار أنهم يساهمون ولو بدرجة أقل في تزويد أفراد عينة الدراسة بالثقافة السياسية، لكنها تبقى ثقافة سياسية سلبية لا تشجع على المشاركة الانتخابية.

وعليه يمكن القول أن تأثير العائلة وزملاء الدراسة والعمل تأثير إيجابي في عزوف أفراد عينة البحث عن الانتخابات وذلك بطريقة غير مباشرة. يتأكد ذلك من خلال عدم اهتمام العائلة بالتنشئة السياسية السليمة لأبنائها ومن ثم قلة الوعي والإدراك السياسي يؤدي إلى إعاقة عملية المشاركة الانتخابية، وضعف الحرص علي الاشتراك في عمليات التصويت هو من ضعف مستوي الثقافة السياسية.

2- الاستنتاج الجزئي الخاص بالفرضية الثانية:

من خلال إسقاط تساؤلات الفرضية الثانية على الواقع الإمبريقي في ضوء الفرضية القائلة بأن:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية **بين** المحددات الاقتصادية والعزوف عن العملية الانتخابية لمجتمع الدراسة بمدينة الجزائر.

تم إستنتاج مايلي:

❖ إن هاجس البطالة وانسداد الآفاق يؤثران سلبا على أفراد عينة الدراسة خاصة لدى العنصر النثوي، حيث كانا من الأسباب المؤدية إلى العزوف عن المشاركة فى الانتخابات، والأدل على ذلك نسبة 89,6 % من المستجوبين منها 93,0 % إناثا، ممن تؤكد ذلك.

يصبح الخوف من مواجهة البطالة وانسداد الآفاق المهنية بعد التخرج هاجس تغذيه من جهة حقيقته تقارير المجلس الإجتماعي الاقتصادي الذي قدر نسبة البطالة عام 2008 بـــ 22.2% وهي ترتفع في المناطق الحضرية الكبرى لدى الفئة نفسها إلى 38.1%، ومن جهة أخرى ما توصل إليه تحقيق حول علاقة الشباب بسوق العمل قام به مركز البحث في الأنثربولوجيا الاجتماعية والثقافية بوهران CRASC ، تتمظهر تلك العلاقة في البطالة حيث 58,4% لا تمارس عملا مأجورا، وحالات البطالة هذه ترتفع سيما عند الإناث إلى 59,6 % ، وتنخفض نسبيا عند الذكور إلى 40.4%، تنبؤ بآفاق مهنية مسدودة، وذلك ما يفسر عزوف الشباب عن المشاركة في الانتخابات.

❖ يمكن اعتبار مصدر الدخل أحد العوامل الاقتصادية الهامة التي تتسبب في العزوف عن الانتخابات وبدرجة أكثر عند العنصر النثوي، فأغلبية المبحوثين أي مايعادل نسبة **52.8%**، منها 73.7 % من الإناث تعتمد على العائلة كمصدر دخلها الوحيد، ولأن الإناث عكس الذكور قلما يبحثون عن مصادر أخرى للدخل فإن خصوصية ظاهرة الشباب في الجزائر عادة ما تتسم بطول فترة الدراسة وصعوبة الحصول على العمل الدائم والمناسب بعدها، وتأخر سن الزواج وما إلى ذلك يعكس أزمة اقتصادية واجتماعية عند الشباب تدفع بهم إلى العزوف عن الانتخابات.

حتى أن البعض من المبحوثين والذين تقدر نسبتهم 17,9 % منهم 22,4 % من الذكور يلجؤن إلى الجمع بين الدراسة وممارسة نشاطات أخرى لتوفير مصاريف متطلبات الحياة الجامعية دون الإعتماد على العائلة، وإن دل ذلك على شيئ فإنما يدل على أن مصدر الدخل يلعب دورا حاسما في ظاهرة العزوف إذ أن الإنشغال قد يصرف نظر الشباب عن الأمور السياسية ومنها المشاركة في الانتخابات.

❖ لا يمكن إغفال متغير المشاريع التنموية، في معادلة المشاركة الانتخابية، إذ أن نسبة 76،4 % من المستجوبين منهم نسبة 78,9% من العنصر النثوي يدفعهم مشكل غياب تلك المشاريع إلى عدم الذهاب إلى التصويت.

وعليه يمكن إعتبار غياب المشاريع التنموية كمؤشر دال على حالة من التهميش والإقصاء الاجتماعي تؤثر في الكثير من الشباب خاصة الاناث على مستوى إمكانياتهم المادية التي تصبح محدودة، فيتأثر مستواهم المعيشي الأمر الذي يولد شعورا بعدم الرضا على السياسة التنموية، وبالتالي عدم الذهاب إلى الانتخابات، التي تغدو من ثم عملية غير مفيدة ولا يمكن أن تغير من الوضعية الاجتماعية والاقتصادية.

يمكن القول أن المشاريع التنموية تعد أحد المحددات الاقتصادية المتحكمة إلى حد بعيد في الرفع من نسبة المشاركة أو انخفاضها وهو ما يمكن من خلاله تفسير أسباب العزوف الانتخابي.

- غالبية أفراد عينة البحث لا يشاركون في الانتخابات بسبب أنها لا تغير شيئا في الواقع، حيث 90.6% من أفراد العينة قد أدلو بذلك. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عدم جدوى الانتخابات لدى المواطنين، إذ تمثل المشاكل التي يعاني منها شباب اليوم وفي مقدمتها غلاء المعيشة وانعدام الدخل أبرز الأسباب التي يبرر من خلالها العازفون سبب عزوفهم، وهذا يعكس الدور السلبي للسلطة اتجاه الشباب، دور يتسم بالتهميش وعدم الإهتمام بأمر هذه الفئة الحساسة من المجتمع، مما يضعف قيمة ومكانة الانتخابات خاصة لدى الشباب الجامعي الطموح والمتطلع لأفاق مستقبلية.
- فشل السياسة الاقتصادية الوطنية شكّل أحد العوامل الحاسمة في عزوف نسبة كبيرة جدا من شباب عينة البحث (90.6%) سيما عند العنصر الذكوري وذلك بنسبة 93,9 %، حيث أفرزت الوضعية الاجتماعية المتدهورة جراء فشل السياسة الإقتصادية تفاقم ظواهر عدة كتفشي بطالة الشباب المتعلم الحامل للكفاءات العلمية والمهنية وبروز ظاهرة الفقر، الحرمان، التهميش والتشرد، أدى هذا الوضع إلى تنامي المد الإحتجاجي وتصاعد الحركات الإحتجاجية في شتى القطاعات وعلى مختلف الأصعدة والميادين.

إكراهات اجتماعية ألقت بظلالها على المشهد السياسي للبلاد منذ عهد التعددية والإنفتاح، فتدنت نسب المشاركة الانتخابية من أستحقاق إلى آخر وبرزت ظاهرة عزوف الشباب عن الانتخابات.

3- الاستنتاج الجزئي الخاص بالفرضية الثالثة:

إنتهت المعالجة السوسيوسياسية لمعطيات وبيانات الأسئلة التي غطت جوانب الفرضية الجزئية الثالثة التي مفادها أن:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية **بين** المحددات الثقافية **و**العزوف عن العملية الانتخابية لمجتمع الدراسة بمدينة الجزائر.

إلى النقاط التالية:

- ❖ أن أكثر من نصف المبحوثين أي ما يعادل نسبة 50,9 %، لا يرون في الانتماء العرقي لمرشحي الانتخابات ضرورة حتى ينتخبوا وذلك بنسبة أعلى تقدر بـــ 51,5% عند ذوي الأصل العربي، وهذا يدل على عدم جاذبية الأصل العرقي للانتخاب، وبالتالي نفور أفراد عينة البحث من الانتخابات يكون لدواع عديدة تتعلق أساسا بالعملية الانتخابية في حد ذاتها، وهذا تشكيكا في شرعيتها أو في نزاهتها لدواعي انعدام المصداقية والشفافية والثقة.
- ❖ تَعْتَبر الغالبية الساحقة من المبحوثين والتي تمثل 85,8 % من أفراد عينة البحث، وبنسبة أعلى ذوي الأصل الأمازيغي منهم، أن القناعة ببرنامج المترشح هي المعيار المفضل عن بقية المعايير في حالة الرغبة في التصويت، غير أن عزوف تلك الأغلبية الساحة من المبحوثين يعزى إلى إشكالية تطبيق البرامج المقترحة من قبل المترشحين، وبالتالي يصبح عزوفهم عن الانتخابات كنتيجة لفقدان الثقة في إمكانية تجسيدها على الواقع وهذا بحكم درجة وعي المبحوثين بذلك.
- ❖ أكد حوالي 38,7 % من أفراد عينة البحث منهم 45,6 % إناث أن انتساب المترشح إلى الأسرة الثورية ليس بالشرط الضروري كي ينتخبوا،كما أكدت ما نسبته 33,0 % منها حوالي 34,7 % من فئة الذكور بعدم الاهتمام بمسألة انتساب المترشح للأسرة الثورية في حالة الانتخاب، كون انتساب المترشح إلى الأسرة الثورية لا يعني بالضرورة كفاءته وأهليته ونزاهته، هذه الصفات التي تبقى إلى جانب جدوى العملية الانتخابية من الشروط الكفيلة بالتغيير المأمول، التي يزخر بها جيل الاستقلال من الشباب الحامل لمثل تلك المعايير.
- ❖ إن 55,7 % من المبحوثين من بينهم نسبة 61,4 %من جنس الإناث يؤكدون على ضرورة أن يكون المترشح متدين حتى ينتخبوا، وهذا لأن الوظائف والأدوار التي يؤديها الدين من خلال تلك السلطة الروحية، تسمح بأداء الحاجات وتيسير الأمور المرتبطة بالحياة السياسة، وبالتالي يعد غياب المترشح المتدين من العوامل السوسيوثقافية التي تفسر عزوف غالبية أفراد عينة البحث.

4- الاستنتاج الجزئي الخاص بالفرضية الرابعة:

من خلال تفسير وتحليل المعطيات والبيانات المرتبطة بالتساؤلات التي تنطوي في إطار الفرضية الرابعة بعنوان:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية **بين** المحددات السياسة **وبين** العزوف عن العملية الانتخابية لمجتمع الدراسة بمدينة الجزائر.

تمثلت النتائج فيما يلي:

❖ نسبة 58.5 % من أفراد العينة وغالبيتهم العنصر النثوي غير منخرطين في التنظيمات السياسية والاجتماعية، وهذا يدل على النفور من النشاطات السياسية والانصراف إلى الأمور الشخصية، ففترة الشباب عادة ما تتميز بالدراسة والتنقل واللهو...، كما أن الإناث هن أقل إهتماما بالمسائل السياسية، فالمجالات المناسبة للمرأة عديدة خارج مجال السياسة، وبالتالي فعدم الانخراط في التنظيمات السياسية يُنتج فراغ ثقافي سياسي يؤدي غالبا إلى العزوف عن الفعل الانتخابي.

❖ أثبت البيانات المستقاة من الواقع الإمبريقي أن المبحوثين يتابعون الأحداث السياسية. وكانت النسبة المئوية الدالة على ذلك 70,8% من أفراد عينة البحث من بينهم 78,8 % يحزون على بطاقة الانتخاب، يمكن القول أن متابعة الأحداث السياسية من قبل أفراد العينة الحاملين لبطاقة انتخاب يدل على عزوف عقلاني يعبر عن موقف سياسي رافض للعملية الانتخابية نظرا لانعدام القناعة بالبدائل المتاحة.

❖ المشاركة العامة لأفراد عينة البحث في مختلف أشكال الحراك السياسي وبنسبة أكبر في الإضرابات الرسمية وغير الرسمية يعد أحد أبعاد أزمة انعدام المشاريع التنموية التي تدفع بغالبية المبحوثين إلى الامتناع عن الفعل الانتخابي.

ثالثا: مناقشة نتائج الدراسة على ضوء الدراسات السابقة:

بعد الاحتكام إلى منطق المقارنة بين النتائج التي انتهت إليها الدراسات السابقة المعتمدة في دراستنا هذه، والتي تم عرضها في الفصل التمهيدي ونتائج الدراسة الراهنة لعزوف الشباب عن الانتخابات، تم ملامسة بعض الجوانب الهامة تمثلت فيمايلي:

- من بين أهم ما توصلت إليه الباحثة أمينة رأس العين عند محاولتها لتفسير عملية التأثير التي تمارسه وسائل الإعلام والاتصال على السلوك الانتخابي، نجد من محددات السلوك الانتخابي الاهتمام الضعيف بالسياسة نابع عن ضعف الوعي السياسي، فإن ذلك يتوافق مع أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من محددات سلوك العزوف الانتخابي لدى الشباب، حيث الاهتمام الضعيف بالسياسة نابع عن ضعف الوعي السياسي هذا الأخير يساهم بدرجة كبير في ظاهرة العزوف الانتخابي، أيضا نجد ما توصلت إليه الباحثة من محددات اجتماعية، السن الذي يعد المحدد الأقوى للسلوك الانتخابي، ثم الجنس المستوى التعليمي وذلك ما تم الوقوف عليه ولو بنسب متفاوتة إلى حد ما من خلال الشواهد الواقعية للمحددات الاجتماعية لعزوف الشباب عن الانتخابات.
- أما الدراسة التي أجراها سايح صديق فإن أهم ما توصل إليه من نتائج حول أسباب الإقبال والعزوف عن عملية التصويت والعوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية المؤثرة في الفعل الانتخابي في الفترة الممتدة بين سنتي 1991و 2007 ببلدية الحناية بتلمسان وفق مقترب أنثروبولوجي، يمكن أن يتوافق إلى حد بعيد مع ما توصلت إليه الدراسة الراهنة لاسيما من محددات سوسيوثقافية لظاهرة عزوف الشباب عن الانتخابات، فإذا كانت الدراسة السابقة وقفت على مدى تأثير الاعتبارات الأنثربولوجية كدرجة التدين وقوة الرابط الاجتماعي والقرابي بين الناخب والمترشح على الإقبال أو العزوف عن الفعل الانتخابي، فإن الدراسة الحالية أثبت هي الأخرى مدى تأثر شباب العينة بدرجة تدين المترشح في حالة الرغبة في التصويت غياب المترشح المتدين من العوامل السوسيوثقافية التي تفسر عزوف غالبية أفراد عينة البحث.
- بالنسبة لما توصلت إليه دراسة عبد الناصر جابي من نتائج حول الظاهرة الانتخابية في الجزائر من حيث التكوين والتطور وفق مقترب سوسيو- تاريخي، فإن أهم نتيجة تمثلت في أن الظاهرة الانتخابية في الجزائر، لاتزال تفتقد إلى إجماع حولها كوسيلة للتسيير والتغيير السياسي من قبل نخبها السياسية وحتى من قبل العديد من القوى الاجتماعية، والدليل على ذلك هو فقدان الانتخابات مصدقيتها منذ عهد الأحادية، ولتزال تلك المصداقية مفقودة في فترة التعددية وهو ما يدل على عدم وجود إجماع حول مكانة الانتخابات في النظام السياسي، وذلك ما يتوافق إلى حد بعيد بالنظر إلى تم التوصل إليه من خلال الدراسة الحالية تقريبا، غالبية الشباب لا يشاركون في الانتخابات بسبب أنها

لا تغير شيئا في الواقع، حيث 90.6% من أفراد العينة قد أدلو بذلك. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عدم جدوى الانتخابات لدى المواطنين وهذا يعكس الدور السلبي للسلطة اتجاه الشباب، مما يضعف قيمة ومكانة الانتخابات خاصة لدى الشباب الجامعي.

- أما من جانب ما توصلت إليه دراسة إبراهيم جمعة التي تطرق فيها إلى المشاركة السياسية للشباب من خلال قياس مدى مشاركة الطلبة في الأنشطة السياسية كامتلاك بطاقة انتخابية، التصويت في الانتخابات العضوية الحزبية، فقد انتهت الدراسة إلى افتقار عدد كبير من الطلبة للبطاقة الانتخابية وعدم الانتماء الحزبي يؤدي إلى عدم المشاركة السياسية، وذلك ما يتطابق مع بعض الجوانب التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الحالية، من ذلك نسبة 58.5% من أفراد العينة غير منخرطين في التنظيمات السياسية والاجتماعية، وهذا يدل على النفور من النشاطات السياسية والذي يؤدي بدوره إلى عزوف الشباب عن الانتخابات.

رابعا: مناقشة نتائج الدراسة على ضوء النظرية السوسيوسياسية:

إن مقاربة إشكالية الدراسة الراهنة التي تناولت عزوف الشباب عن الانتخابات في الجزائر، والتي تطرح سؤال محددات ومسببات هذا السلوك، أسفرت عن نتائج متعددة الأبعاد ذات تجليات نظرية تتمحور أسسها عن مسألة الإنتخابات في الحقل السوسيوسياسي، إذ أن للموضوع تأصيلا نظريا وسندا إرتكازيا مرجعيا في أطر نظرية متعددة كالمدخل الوظيفي، المدخل السلوكي والمدخل البيئي، فالعزوف الانتخابي نجد له مصوغات نظرية تحدثت عنها تحليلات "**ميرتون**" للوظائف الكامنة ونوعية الخلل الوظيفي الذي يحدث نتيجة الخلل بين البناء والوظيفة، وما يصاحب ذلك من تغيرات على النسق الاجتماعي والسياسي والديني في المجتمع الحديث. فالانتخاب كبناء والعزوف يجسد نوع الخلل الوظيفي، وبالتالي فالعزوف هو نتيجة حتمية للقصور في الوظائف السياسية بمعنى أن الوظائف البارسونزية أو إحداها لاتشتغل وفق ما أقره "**بارسونز**" من وظائف سياسية، وعليه فوظائف النظام السياسي أو بعضها أو إحداها معطل، أو لا يؤدي دوره على ما يرام، والنتيجة هي عجز في تلبية المتطلبات الضرورية للنظام الاجتماعي ككل التي تحفظ بقائه واستمراره، وهذا ما قد يتجلى حقا في الدراسة الراهنة، حيث تعكس مشاركة أفراد عينة البحث في مختلف أشكال الحراك السياسي عدم الرضا على النسق السياسي برمته بصفة عامة، والسياسات العامة بصفة خاصة، فقلة المشاريع التنموية وانعدامها في غالب الأحيان، يعد مؤشرا دالا على وجود خلل في المقدرة التوزيعية للنظام السياسي، إذ يتخذ هذا الخلل شكل اتساع الفجوة بين المطالب التوزيعية من جهة وقدرة النظام على الإستجابة لها من جهة أخرى، وذلك ما يؤدي بالشباب إلى العزوف عن الانتخابات.

كما أن اتجاهات الأفراد تعد مرجعية في تفسير سلوك العزوف وهذا وفق مايذهب إليه "**روبرت دال**"، حيث يرى في العوامل النفسية الاجتماعية دافعا إلى العزوف الانتخابي، إذ أنه كلما زادت المعوقات النفسية الاجتماعية أمام المشاركة السياسية كلما قل ارتباط الفرد بالعمل السياسي لاسيما الفعل الانتخابي، وذلك ما تمت ملامسته في بعض من نتائج الدراسة خاصة عند مساءلة أفراد عينة البحث عن المحفزات التي ترغبهم في الفعل الانتخابي، فتبين أن بعض من الخصائص التي يتميز بها المترشحين تأثير كبير في سلوكهم الانتخابي، كمدى ضرورة تدين المترشح في حالة الرغبة في التصويت، وبالتالي غياب المترشح المتدين يدفع بالكثير من الأفراد إلى العزوف عن الانتخابات، وكذا الشك الذي ينتاب المبحوثين اتجاه العملية الانتخابية كآلية لتغيير الأوضاع إلى الأحسن مما يجعلهم ينفرون من الفعل الانتخابي.

في حين نجد أن المدخل البيئي في تحليله للظاهرة الانتخابية يركز على عوامل سوسيو ديمغرافية، وعوامل سوسيوثقافية، وأخرى سوسيو اقتصادية، حيث أن لهذه العوامل تأثير مباشر وغير مباشر في سلوك الفرد الانتخابي، وذلك ما برز جليا في البعض من نتائج الدراسة، فالنظام التعليمي كمحدد سوسيوثقافي ساهم سلبا في التنشئة السياسية لغالبية أفراد

عينة البحث من خلال قصور في أدواره التنشئوية التي تقف وراء ظاهرة العزوف عن الانتخابات. كذلك من بين محددات العزوف السوسيواقتصادية نجد هاجس البطالة وانسداد الآفاق كان سببا في نزوع الغالبية الساحة من المبحوثين نحو العزوف عن الفعل الانتخابي.

خامسا: خلاصة النتائج العامة للدراسة:

برجوعنا إلى الإشكالية المطروحة التي حاولنا الكشف فيها عن محددات عزوف الشباب عن الانتخابات، وبناءا على البيانات المستقاة من الواقع الإمبريقي، ومن خلال الملاحظات الميدانية ونتائج الإستمارة، أثبت الدراسة الميدانية التي إفترض فيها أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحددات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والعزوف عن العملية الانتخابية في المجتمع المحلي بمدينة الجزائر لعينة من الشباب الجامعي بجامعة الجزائر 2، أن العوامل المؤثرة بشكل كبير في عزوف شباب العينة وتوجهاتهم، هي الظروف الإجتماعية والإقتصادية والمعطيات الثقافية، وبشكل أقل القيم والمعتقدات السائدة التي تشكل الثقافة السياسية.

فمن بين أهم النتائج التي خلصنا إليها تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية في نفور الشباب عن عملية التصويت لعدم جدية الانتخابات، وذلك بالنظر إلى عدم إلتماس أي معنى يذكر على واقعهم الاجتماعي المعاش واليأس من إمكانية التغيير الذي كرسته جل المحطات الانتخابية المتعاقبة، نظرا لإنعدام الشفافية والنزاهة التي ما فتئت تجردهم من الثقة السياسية، ناهيك عن ضعف الاندماج الاجتماعي في واقع الشباب الجزائري اليوم، الذي تعكسه رزمة من المشاكل الإجتماعية كالبطالة وهاجس إنسداد الآفاق المستقبلية، أزمة السكن، وتأخر سن الزواج، كل ذلك ولد مايعرف سوسيولوجيا لدى **فليب برو** بمفهوم الإغتراب السياسي والاجتماعي الذي يشير في معناه إلى احساس الشباب بأنهم غرباء عن الرهانات التي تتحكم في العملية السياسية، ونعني بذلك الانتخابات بدرجة أولى.

هذا ويجب أن نشير إلى دور النظام التعليمي كفاعل أساسي في معادلة العزوف الانتخابي، خاصة وأن غالبية شباب اليوم هو بنفسه بات يعترف بعدم كيفية الحصول على بطاقة الانتخاب، بل أكثر من ذلك هو غير آبه بحيازتها، وهذا يعكس بطبيعة الحال ضعف درجة وعيه السياسي، غير أنه يدرك أن تلك المسألة تتعلق بالدرجة الأولى بالنظام التعليمي، هذا الأخير الذي يفتقد إلى المضمون الديمقراطي وإلى ثقافة المشاركة، وبالتالي ضعف في الوعي السياسي الذي يحول دون مشاركة الشباب في الانتخابات. لذلك فإن تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي بصفة خاصة والشباب الجزائري بصفة عامة أضحت من المهام الضرورية المطالب بأدائها النظام التعليمي.

ومن جهة أخرى يجب الإشارة إلى أن المحيط الاجتماعي بدءا بالعائلة، ثم زملاء الدراسة والعمل، يعد من المصادر القوية التي تكسب الشباب الناشئ الثقافة السياسية الخاضعة التي تعمل بطريقه مباشرة أوغير مباشرة في توجيه الشباب نحو سلوك العزوف، أي تلك الثقافة السلبية التي لا تشجع على الفعل الانتخابي، ولا تحث على قيم المشاركة الانتخابية.

كما سجلنا بأن العامل الديني يساهم في عزوف الكثير من الشباب، سيما العنصر النثوي، حيث نجد أن معيار تدين المترشح يأخذ أهمية بالغة لدى شباب العينة في حالة الرغبة في التصويت، وهذا يدل على أن سمة التدين تعد من المعايير السوسيوثقافية التي يُستند إليها في المفاضلة بين مترشحي الانتخابات، وذلك بالنظر لوظائف الدين وأدواره المُيَسِرة للأمور المرتبطة بالحياة السياسية، وغيابها يؤدي إلى الغياب عن العملية الانتخابية.

بالإضافة إلى ماسبق تم التوصل من جهة إلى أنه في حالة العزوف عن الانخراط في التنظيمات السياسية والاجتماعية والتي تعد السمة البارزة لدى غالبية الشباب، وذلك أكثر عند فئة الإناث بداعي عدم إهتمام المرأة بالمجالات السياسية، إذ يؤدي عدم الإنخراط هذا إلى فراغ ثقافي سياسي وذلك مايدفع بالشباب نحو العزوف عن الفعل الانتخابي.

أما في حالة الإنخراط في التنظيمات السياسية والاجتماعية من جهة أخرى، والذي عادة ما يقل في أوساط الشباب، فهو يعكس من جانب درجة إهتمام البعض من الشباب بالمشاركة السياسية في إطار هذه التنظيمات، غير أنه من جانب آخر يعكس تدهور وتدني المكانة أوالقيمة السياسية والإجتماعية للتنظيمات السياسية والاجتماعية، وضعف التأثير والجاذبية والقدرة على التأطير والتوجيه الايجابي لأعضائها في المقام الأول ومن ثمة الرأي العام، وذلك ما يعد دافعا نحو ظاهرة العزوف الانتخابي.

وآخر نتيجة يمكن الإشارة إليها تتمثل في المشاركة العامة لشباب العينة في مختلف أشكال الحراك السياسي وبدرجة كبيرة الإضرابات الرسمية وغير الرسمية، التي عادة ما توقدها أزمة انعدام المشاريع التنموية والتي كانت قويا بغالبية المبحوثين إلى الامتناع عن الفعل الانتخابي.

الخاتمة:

إنه وبالرجوع إلى الكم المعرفي الذي رُصِدَ في الجانب النظري الذي تناول الأبعاد التفكيكية التحليلية لكل من الإطار السوسيوسياسي للمشاركة السياسية بصفة عامة وسوسيولوجيا الانتخابات بصفة خاصة كمقاربات نظرية تفسيرية لمحددات العزوف، يضاف إلى ذلك الجانب الميداني وما يتضمنه من قراءات إحصائية وسوسيولوجية للمعطيات والبيانات المستمدة من الواقع الإمبريقي، فإن دراستنا الحالية بعنوان:**الشباب والانتخاب– دراسة في محددات العزوف الإنتخابي**– يمكن إعتبارها من الدراسات الحديثة المتزامنة مع مستجدات الساحة السياسية الجديرة بالمعالجة العلمية لما تمتاز به من طرح متعدد المداخل، يأخذ بعين الاعتبار خاصة المحك السوسيولوجي كسند في تفسير العزوف الانتخابي.

وبالتالي فإن الدراسة الراهنة، وفي ظل ما خلصت إليه من نتائج واستنتاجات ختامية مفادها أن البيئة الاجتماعية والإقتصادية، والمعطيات الثقافية والسياسية المحيطة بالشباب هي من يحدد عزوفه، فمن الناحية الاجتماعية والإقتصادية أبانت الدراسة عن مدى تأثير بعض العوامل الهامة كضعف اندماج الشباب اجتماعيا في توجهاتهم نحو العزوف الانتخابي، إذ يجد هذا الأخير مبرراته (حججه وشواهده) في الواقع الاجتماعي المعاش من بطالة وهاجس إنسداد الآفاق المستقبلية، أزمة السكن، وتأخر سن الزواج، إنعدام الدخل القار، غياب المشاريع التنموية، فأضحت اللامبالاتية ومن أبرز مؤشراتها عدم التسجيل في القوائم الانتخابية أوعدم حيازة بطاقة الانتخاب، الثقافة السيدة، بداعي اليأس من إمكانية التغيير الذي لطالما كرسته المناسبات الانتخابية المتعاقبة لعدم جدواها. وهذ ما يدل على الصدق الإمبريقي لما ذهب إليه **فليب برو**، الذي يفضل التفريق بين ظاهرة الإمتناع الإنتخابي وظاهرة عدم التسجيل في القوائم الإنتخابية، على الرغم أن كلاهما يعتبر امتناعا عن الممارسة الإنتخابية، حينما أرجع عدم التسجيل إلى إشكالية الإندماج الإجتماعي الضعيف. كما أن النظام التعليمي يعد من محددات العزوف، ولكن بفعل إفتقاده إلى المضمون الديمقراطي وإلى ثقافة المشاركة، وبالتالي ينتج عن ذلك ضعف في الوعي السياسي الذي يكشف عنه الواقع الإمبريقي في صوره البسيطة عدم معرفة الكثير من الشباب كيفية الحصول على بطاقة الانتخاب، التي تعكس الابتعاد عن الممارسة السياسية ككل، بدءا بالمستوى الأول لها ألا وهو التصويت في الانتخابات. ويعد المحيط الاجتماعي أيضا من بين أهم محددات العزوف الاجتماعية، حيث أوضح الواقع الإمبريقي أن العائلة مسؤولة بدرجة أولى، ثم زملاء الدراسة والعمل عن إكساب الشباب ما يعرف بالثقافة السياسية الخاضعة، بمعنى الثقافة السلبية التي تفتقد للقيم المشجعة على المشاركة الانتخابية وذلك ما يؤدي إلى العزوف عن الانتخابات، في حين، إتضح إمبريقيا أن تدين المترشح يعد كمحدد سوسيوثقافي مؤثر في ظاهرة عزوف الشباب، خاصة لدى فئة الإناث، حيث يمثل معيارا

للمفاضلة بين المترشحين في حالة الرغبة في التصويت، وغياب هذه السمة يؤدي إلى النفور من الانتخابات. بينما من ناحية المحددات السياسية فقد أظهرت المعالجة الإمبريقية أن ظاهرة العزوف عن الانخراط في التنظيمات السياسية والاجتماعية هي الأكثر أنتشارا بين الشباب خاصة عند فئة الإناث، اللواتي تبين أنهن يفضلن مجالات أخرى على السياسية، إذ يُخلِّف عدم الإنخراط في تلك التنظيمات فراغ ثقافي سياسي يساهم بشكل كبير في العزوف الانتخابي. كما تعتبر مشاركة كافة الشباب في مختلف أشكال الحراك السياسي أبرزها الإضرابات الرسمية وغير الرسمية كمؤشر يعكس أزمة انعدام المشاريع التنموية التي بالشباب إلى العزوف عن الانتخابات.

الخاتمة:

إنه وبالرجوع إلى الكم المعرفي الذي رُصِدَ في الجانب النظري الذي تناول الأبعاد التفكيكية التحليلية لكل من الإطار السوسيوسياسي للمشاركة السياسية بصفة عامة وسوسيولوجيا الانتخابات بصفة خاصة كمقاربات نظرية تفسيرية لمحددات العزوف، يضاف إلى ذلك الجانب الميداني وما يتضمنه من قراءات إحصائية وسوسيولوجية للمعطيات والبيانات المستمدة من الواقع الإمبريقي، فإن دراستنا الحالية بعنوان:**الشباب والانتخاب– دراسة في محددات العزوف الإنتخابي**– يمكن إعتبارها من الدراسات الحديثة المتزامنة مع مستجدات الساحة السياسية الجديرة بالمعالجة العلمية لما تمتاز به من طرح متعدد المداخل، يأخذ بعين الاعتبار خاصة المحك السوسيولوجي كسند في تفسير العزوف الانتخابي.

وبالتالي فإن الدراسة الراهنة، وفي ظل ما خلصت إليه من نتائج واستنتاجات ختامية مفادها أن البيئة الاجتماعية والإقتصادية، والمعطيات الثقافية والسياسية المحيطة بالشباب هي من يحدد عزوفه، فمن الناحية الاجتماعية والإقتصادية أبانت الدراسة عن مدى تأثير بعض العوامل الهامة كضعف اندماج الشباب اجتماعيا في توجهاتهم نحو العزوف الانتخابي، إذ يجد هذا الأخير مبرراته (حججه وشواهده) في الواقع الاجتماعي المعاش من بطالة وهاجس إنسداد الآفاق المستقبلية، أزمة السكن، وتأخر سن الزواج، إنعدام الدخل القار، غياب المشاريع التنموية، فأضحت اللامبالاتية ومن أبرز مؤشراتها عدم التسجيل في القوائم الانتخابية أوعدم حيازة بطاقة الانتخاب، الثقافة السيدة، بداعي اليأس من إمكانية التغيير الذي لطالما كرسته المناسبات الانتخابية المتعاقبة لعدم جدواها. وهذ ما يدل على الصدق الإمبريقي لما ذهب إليه **فليب برو**، الذي يفضل التفريق بين ظاهرة الإمتناع الإنتخابي وظاهرة عدم التسجيل في القوائم الإنتخابية، على الرغم أن كلاهما يعتبر امتناعا عن الممارسة الإنتخابية، حينما أرجع عدم التسجيل إلى إشكالية الإندماج الإجتماعي الضعيف. كما أن النظام التعليمي يعد من محددات العزوف، ولكن بفعل إفتقاده إلى المضمون الديمقراطي وإلى ثقافة المشاركة، وبالتالي ينتج عن ذلك ضعف في الوعي السياسي الذي يكشف عنه الواقع الإمبريقي في صوره البسيطة عدم معرفة الكثير من الشباب كيفية الحصول على بطاقة الانتخاب، التي تعكس الابتعاد عن الممارسة السياسية ككل، بدءا بالمستوى الأول لها ألا وهو التصويت في الانتخابات. ويعد المحيط الاجتماعي أيضا من بين أهم محددات العزوف الاجتماعية، حيث أوضح الواقع الإمبريقي أن العائلة مسؤولة بدرجة أولى، ثم زملاء الدراسة والعمل عن إكساب الشباب ما يعرف بالثقافة السياسية الخاضعة، بمعنى الثقافة السلبية التي تفتقد للقيم المشجعة على المشاركة الانتخابية وذلك ما يؤدي إلى العزوف عن الانتخابات، في حين، إتضح إمبريقيا أن تدين المترشح يعد كمحدد سوسيوثقافي مؤثر في ظاهرة عزوف الشباب، خاصة لدى فئة الإناث، حيث يمثل معيارا

للمفاضلة بين المترشحين في حالة الرغبة في التصويت، وغياب هذه السمة يؤدي إلى النفور من الانتخابات. بينما من ناحية المحددات السياسية فقد أظهرت المعالجة الإمبريقية أن ظاهرة العزوف عن الانخراط في التنظيمات السياسية والاجتماعية هي الأكثر أنتشارا بين الشباب خاصة عند فئة الإناث، اللواتي تبين أنهن يفضلن مجالات أخرى على السياسية، إذ يُخلِّف عدم الإنخراط في تلك التنظيمات فراغ ثقافي سياسي يساهم بشكل كبير في العزوف الانتخابي. كما تعتبر مشاركة كافة الشباب في مختلف أشكال الحراك السياسي أبرزها الإضرابات الرسمية وغير الرسمية كمؤشر يعكس أزمة انعدام المشاريع التنموية التي بالشباب إلى العزوف عن الانتخابات.

قائمة المراجع المعتمدة

1- مراجع باللغة العربية:

أ – الكتب:

1- أبرش إبراهيم، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق، عمان، 1998.

2- أبو زيد أحمد سليمان، علم الاجتماع السياسي الأسس والقضايا من منظور نقدي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2003.

3- الأسود شعبان الطاهر، علم الاجتماع السياسي. ط1، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1999.

4- السويدي محمد، علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

5- السيد مصطفى كامل وآخرون، حقيقة التعددية السياسية في مصر، دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية، مصر، مكتبة مدبولي، 1996.

6- الزيات سيد عبد الحليم، التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي، البنية والأهداف، ج2، مصر، دار المعارف الجامعية، 2002.

7- الحسن إحسان محمد، علم الاجتماع السياسي، ط1، عمان، دار وائل للنشر،2005.

8- الموند جبريال إيه وباويل جي بنجهام، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية، ط1، ترجمة هشام عبد الله، عمان، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.

9- الموسوي ضياء مجيد، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية آراء واتجاهات، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.

10- السيد مصطفى كمال وآخرون، حقيقة التعددية السياسية في مصر، دراسات في التحول الرأس مالي والمشاركة السياسية، مصر، مكتبة مدبولي، 1996.

11- القصبي عبد الغفار رشاد، مناهج البحث في علم السياسة، ج 1، ط 1، القاهرة، مكتبة الآداب، 2004.

12- القصبي عبد الغفار رشاد، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، ج1، التنمية السياسية وبناء الأمة، ط 2 القاهرة، منشورات جامعة القاهرة، 2006.

13- الرياش سليمان، وآخرون، الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافي، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999ـــ

14- أنجرس موريس وآخرون، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004- 2006.

15- الأقداحي هشام محمود، علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

16- الجابري محمد عابد، الديمقراطية وحقوق الإنسان، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

17- الشرابي ناجي الصادق، السياسة دراسة سوسيولوجية، مكتبة الإمارات العين، ط1، دمشق، سورية، 1984.

18- إبراهيم جمعة سعد، الشباب والمشاركة السياسية، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984.

19- النقيب خلدون، صراع القبيلة والديمقراطية حالة الكويت، ط1، لبنان، دار الباقي، 1996.

20- كوت جان بيار وموني جان بيار، من أجل علم اجتماع سياسي، ج1، ترجمة محمد هناد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985.

21- برو فيليب، علم الاجتماع السياسي، ط2، تر محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع، 2006.

22- بن صغير زكرياء، الحملات الانتخابية، مفهومها وسائلها و أساليبها، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2004.

23- بن لوصيف زين الدين، تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي، نادي الدراسات الاقتصادية، جامعة سكيكدة، الجزائر.

24- بهلول محمد بلقاسم، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، الجزائر، مطبعة دحلب، 1993.

25- توهيل محمد، سوسيولوجيا الدولة وآليات العمل السياسي، دار الحامد، عمان1998

26- جابي عبد الناصر، مواطنة من دون استئذان، الجزائر، منشورات شهاب، 2006.

27- جابي عبد الناصر، الانتخابات الدولة والمجتمع، الجزائر، دار القصبة للنشر، 1999.

28- جابي عبد الناصر، الانتخابات التشريعية الجزائرية انتخابات استقرار أم ركود، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، اللقاء السنوي 17 في 18 – 08 – 2007 بجامعة أكسفورد.

29- جمعة سعد إبراهيم، الشباب والمشاركة السياسية، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984.

30- دبلة عبد العالي، مدخل إلى التحليل السوسيولوجي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

31- دبلة عبد العالي، الدولة الجزائرية الحديث الاقتصاد والمجتمع والسياسة، ط1، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.

32- دال روبرت، عن الديمقراطي، ترجمة أحمد أمين الجمل، ط1، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2000.

33- دويدري رجاء، البحث العلمي الأساليب النظرية، دار الفكر، ط4، دمشق، سوريا، 2008، ص 212.

34- درننج آنب، الفقر والبيئة، ترجمة محمد صابر، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع 1991.

35- دوفرجيه موريس، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري والأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة، جورج سعد، ط1، لبنان، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992.

36- حجازي عزت، الشباب العربي ومشكلاته، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1985.

37- رمزي سكندر نبيل، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988.

38- رشاد القصبي عبد القادر الغفار، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، ج1، التنمية السياسية وبناء الأمة، ط 2 القاهرة، منشورات جامعة القاهرة، 2006.

39- سكري رفيق، مدخل في الرأي العام والإعلام والدعاية، طرابلس، لجروس للنشر، ط1 1984.

40- سيد أحمد غريب، الإحصاء في البحوث الاجتماعية والإعلامية، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005.

41- سليمان عبد الحفيظ عبد المجيد، النظم السياسية، القاهرة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 1998.

42- ساوس ماريان، الانتخابات الكاملة الحرة والنزيهة، سيدي فيديرايشن براس، 2001.

43- عبد الرحمان عبدالله محمد، النظرية السوسيولوجية المعاصرة، الجزء الثاني، بيروت دار المعرفة الجامعة، 2003.

44- عبد الرحمان عبد الله محمد، علم الاجتماع السياسي النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2001.

45- عمر معن خليل، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر، دار الأفاق الجديدة، بيروت ط1، 1990.

46- عبد النور ناجي، المدخل إلى علم السياسة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

47- علي الكتر، عبد الناصر جابي، الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة، في: سمير أمين المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة – حالة المغرب العربي- القاهرة، مركز البحوث العربية، 1997.

48- عشري مصطفى، أسس علم النفس الصناعي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992.

49- غربي علي، أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، مطبعة سيرتا كوبي، قسنطينة، الجزائر، 2006.

50- فراح عبد الحميد، الأسس الإحصائية للدراسات السكانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975.

51- فان دالين ديوبولد، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نبيل نوفل، المكتبة الأنجلو مصرية، 1996.

52- صلاح هدى عبد العزيز، السلوك التصويتي للمجموعة العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

53- قيرة إسماعيل وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

54- محمد أمين مصطفى، الجرائم الانتخابية ومدى خصوصية دور القضاء في مواجهة الغش الانتخابي، الإسكندرية، الجامعة الجديدة للنشر، 2000.

55- حمد علي محمد، مقدمة في البحث الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، 1982.

56- مصطفى هالة وآخرون، الانتخابات البرلمانية في مصر 1995، مصر، مطابع الأهرام، 1997.

57- محمود داود عبد الباري، التنشئة السياسية للطفل، ط1، القاهرة، دار الأفاق العربية، 1999.

58- ناجي عبد النور النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، الجزائر، جامعة قالمة، مديرية النشر، 2006.

59- ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

60- شفيق محمد، البحث العلمي والخطوات المنهجية في إعداد البحوث الاجتماعية، ط1، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1985.

61- نجاد البرعي وآخرون، إصلاح النظام الانتخابي في مصر، ط1، القاهرة، جماعة التنمية الديمقراطية،1998.

ب- الموسوعات والقواميس والمعاجم:

62- الكتالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، الجزء الأول، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة 3، 1990.

63- بنيت طوني، لورانس غروسبيرغ، ميغان موريس، مفاتيح اصطلاحية جديدة، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010.

64- بودون ريمون وبوريكو فرونسوا، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة الدكتور سليم حداد، ديوان

65- المطبوعات الجامعية، الجزائر.

ج- الدوريات والمجلات:

66- الصيداوي رياض، الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر، ج1، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2542، جانفي 2009.

67- المنصف وناس، الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر محاولة في قراءة انتفاضة تشرين الأول أكتوبر 1988، المستقبل العربي، العدد 191، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 1995.

68- بن ناصر عيسى، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكيف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية العدد7، جامعة باتنة، الجزائر، ديسمبر 2002.

69- بلغيث سلطان، الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 32، هولندا يناير 2007.

70- بوخارة إسماعيل ودومي سمراء، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مرحلة اقتصاد السوق، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 06، جامعة باتنة الجزائر، 2002.

71- خبابة حسان، بورصة الجزائر بين النظرية والتطبيق، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 8، جوان 2003.

72- عنصر العياشي، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، المستقبل العربي، العدد 191، جانفي 1995.

73- عيسى بن ناصر، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكيف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية العدد7، جامعة باتنة، الجزائر، ديسمبر 2002.

74- عبد الحق بوعتروس، الانعكاسات الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد11.

75- محمد كودري، التمايز بيمين يسار، أية حمولة سوسيولوجية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1309، القاهرة، سبتمبر 2005.

76- مسعي محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، عدد 10، ورقلة، جامعة قاصدي مرباح، 2012.

77- زكي رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة علم المعرفة، العدد 226، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 1998.

ه- التقارير والنشرات والوثائق الرسمية:

78- المرصد الوطني لحقوق الإنسان، الملاحظة الانتخابية تقرير الانتخابات الرئاسية لـــ15 أفريل 1999، الجزائر، جوان 1999.

79- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، نوفمبر 2001.

80- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية البشرية، الجزائر، 2008.

81- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2002 حول تعميق الديمقراطية في عالم مفتت. القاهرة، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، 2002.

82- غربي علي، عولمة الفقر، يوم دراسي بعنوان التحديات المعاصرة، جامعة قسنطينة الجزائر، 2002.

83- عروس الزبير، الانتخابات التشريعية في الجزائر من المشاركة المكثفة إلى الاقتناع الرافض، ورقة غير منشورة.

84- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 94، نوفمبر 1976.

85- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 1، جانفي 1992.

86- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 29، أفريل 1999.

87- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 43، يونيو2002.

88- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 24، أبريل 2004.

89- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 22، أبريل 2009.

90- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 32، مايو 2012.

91- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 23، أبريل 2014.

92- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 40، جوان 1997.

93- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 24، 18 أفريل 2004.

94- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 67، 5 أكتوبر 2005.

95- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة، مجموعة النصوص المتعلقة بالانتخابات، الجزائر، مارس 1997.

96- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الانتخابات والنصوص التي عدلته وتممته ونصوصه التطبيقية، الجزائر، مديرية الجرائد الرسمية، أفريل 1990.

97- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1996**.

98- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الانتخابات، الجزائر، الديوان الوطني للأشغال التربوية، 1991.

ز- الأطروحات والرسائل الجامعية:

99- أمينة رأس العين، السلوك الانتخابي والاتصال دراسة ميدانية وصفية لسلوك عينة من الناخبين في الجزائر خلال الانتخابات الرئاسية أفريل 2000، رسالة ماجستير في الاتصال غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2003.

100- أحمد ولاد سعيد، التعبير عن الإرادة السياسية في النظام الإسلامي الانتخابات نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه وأصوله، جامعة باتنة، كلية العلوم الإسلامية والاجتماعية، 2008.

101- سايح صديق، الانتخابات ومنطقه الثقافي والاجتماعي والسياسي في الفكر الجزائري مابين1991 إلى 2007- بلدية الحناية بولاية تلمسان نموذجا-، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2009.

102- خالد زعاف، اتجاهات الناخب نحوى العملية الانتخابية، دراسة ميدانية مقارنة لاتجاهات الناخب بين الانتخابات التشريعية، 1997 والانتخابات التشريعية 2002، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي غير منشورة ، جوان 2013، جامعة الجزائر.

103- مصطفى مجاهدي، برامج التلفزيون الفضائي وتأثيرها في الجمهور - شباب مدينة وهران نموذجا-، رسالة دكتوراه منشورة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

104- ولد الشيخ محمد، المشاركة المدنية والسياسية للمواطن في الدولة الديمقراطية، مذكرة نهاية إجازة الدولة في الإدارة والتسيير، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، 1998.

105- ولد عامر نعيمة، المشاركة السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، 2003.

106- مجاهدي مصطفى، برامج التلفزيون الفضائي وتأثيرها في الجمهور – شباب مدينة وهران نموذجا-، رسالة دكتوراه منشورة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

د- المواقع الإلكترونية والجرائد:

107– عبد الله الراشد، في النقد الثقافي الثقافات السياسية، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2008/11/02.

http :www.annabaa.org/hbanews/65/075.htm.

108– ح سليمان، الجزائر بلد غني بدون اقتصاد حقيقي، جريدة الخبر، الجزائر، العدد5545، السنة التاسعة الصادرة بتاريخ: 2009/02/07.

109– كامل الشيرازي، تباينات مقلقة لظاهرة البطالة في الجزائر،تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: 2009/01/18.

http: www.elaph.com/elaph

110– سعيدة ب، المتعلمون أكثر عرضة للبطالة من الأمين في الجزائر، يومية الفجر، الجزائر، العدد 1584 الصادرة بتاريخ: 2009/04/14.

111– صالح سالم زرنوقة، المشاركة السياسية والعملية الانتخابية، مقال منشور في الانترنت يوم الاثنين 26 ماي 2010.

http:// digital.ahram. org.eg / articles.aspx ? Serial= 793946& eid = 3379, HTML

مراجع باللغة الأجنبية:

112- Amdal Guy Hermet, Dictionnaire de la science politique et des institution politique, Armand collin, Paris, 1994.

113– Braud Philippe, Sociologie Politique, 5 éditions L.G.D.J, Paris, France, 2001, 2001.

114– Dominic Duval, recension des écrite sur la participation électorale, Canada, Bibliothèque nationale du Québec,2005.

115– Gaxie Daneil, Explication du Vote on Bilan des Etude Electorales en France. 2Ed,Paris, Edition Presses de la Fondation des Science Politique, 1989.

116– L'oncle Patricia, les Jeunes, question de société question de politique, paris, la documentation française, 2007.

117– Lindon Dennis, Marketinge, politique et social DALLOZ, Paris, France, 1967.

118– Lindin Denis, Marketing Politique et social, France, DALLOZ, 1979.

119– Marie Jean Cotter et Enerie Claude, les systèmes électoraux, PUF, Paris, 2, France, 6édition, 1994.

120- Mayer Nona, Qui vote pour qui et pourquoi ? Les modèles explicatifs du choix électoral, pouvoirs, 1n° 120 , 1/ 2007.

121- Medjdoub Abdelmoumin, Analyse des Comportements Electrolaux des Jeunes Français Issus de L'immigrations Maghrébine, le cas de la ville de Bobigny, Thèse Pour Obtenir le grade de Docteur à L'université de Paris 8, Juillet 2003.

122- Navarro Marion, les comportement politiqes , continuité ou oppositions entre les génération , in Regards croisés sur l'économie, n°7, paris, La découverte, 2010.

123- Saloua Zarhouni, jeunes et participation politique au Maroc, Maroc, Institue Royal des études stratigique, 2008.

124- Pierre Bourdieu, question de sociologie, Paris, minuit, 1984.

125- Petit Larousse, Dictionnaire Français-Français, Librairie Larousse, Paris, Franҫe, 1988.

الجمهورية الجزائرية الد يمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سطيف 2 – الهضاب –

كلية العلوم الاجتماعية

تخصص: ماجستير علم إجتماع سياسي

رقم الاستمارة.....

استمارة استبيان حول موضوع:

الشباب والإنتخابات–

دراسة في محددات العزوف الانتخابي.

التاريخ...../...../ 2016. الساعة .....

المكان .....

أخي الطالب تحية طيبة، نحن بصدد إجراء دراسة ميدانية في إطار الإعداد لمذكرة ماجستير بكلية العلوم الاجتماعية قسم علم الاجتماع جامعة محمد لمين دباغين (الهضاب) سطيف 2، والتي يحمل موضوعها عنوان " الشباب والانتخابات – دراسة في محددات العزوف الانتخابي" ، نرجو منك الإجابة عن أسئلة هذا الاستبيان بكل صدق وأمانة وهذا لخدمة البحث العلمي. ونؤكد لك أن إجاباتك تبقى سرية ولا تستخدم إلى لهذا الغرض.

شكرا على تعاونك معك.

إعداد الطالب :.

حبيس حسين

تحت إشراف:

الأستاذة:د.عيشور نادية.

المحور الأول: البيانات العامة

1- الجنس: ذكر ◯ أنثى ◯

2- السن:.....

3- المصدر الذي تحصل منه على مصاريفك اليومية :

من الوظيفة ◯ من عقود ما قبل التشغيل ◯ من ممارسة نشاطات غير منتظمة ◯ من العائلة ◯

4- في نظرك ما هي أبرز المشاكل التي يعاني منها الشباب الجزائري اليوم، رتبها

السكن ◯ البطالة ◯ غلاء المعيشة ◯ انعدام الدخل القار ◯ تأخر الزواج ◯

تدني القيم والأخلاق◯

5- المستوى التعليمي: أمي ◯ إعدادي ◯ أساسي ◯ ثانوي ◯ جامعي ◯

6- هل تحوز على بطاقة انتخاب نعم ◯ لا ◯

في حالة الإجابة بلا لماذا ؟ :

غير مهتم ◯ لست في حاجة لها ◯ أسباب إدارية ◯ لا تعرف كيفية الحصول عليها ◯

سبب آخر.....؟

7- الوضعية الاجتماعية: عامل ◯ بطال ◯

8- الأصل العرقي: عربي ◯ أمازيغي ◯ أخرى .....

9- السكن: شخصي ◯ عائلي ◯

المحور الثاني:

10- ما هو رأيك في عملية الانتخابات في الجزائر ؟ مجدية ◯ غير مجدية ◯

إذا كانت الإجابة بغير مجدية لماذا ؟ .....

11- هل أحد والديك من الممتنعين عن الانتخابات؟ نعم ◯ لا ◯

إذا كان نعم لماذا ؟.....

12- يرفض والديك أو أحدهما ذهابك إلى التصويت ؟ نعم ◯ لا ◯

إذا كانت الإجابة بلا لماذا ؟:.....

13- لا تنتخب لأن أصدقائك لا ينتخبون أيضا ؟ نعم ◯ لا ◯

إذا كان لا لماذا ؟.....

14- بعد مقر التصويت عن إقامتك يدفعك إلى تجنب عناء الذهاب للإدلاء بصوتك: نعم ◯ لا ◯

إذا كان لا لماذا ؟.....

15- في نظرك ما هي أبرز المشاكل التي يعاني منها نظام التعليم في الجزائر؟

ضعف البرامج التعليمية ◯ ضعف مستوى الأساتذة ◯ طول فترة التعليم ◯

ضعف الإدارة المسؤولة عن التعليم ◯ تدني قيمة الشهادات العلمية ◯ انخفاض مستوى التعليم والتكوين ◯ أخرى.....

16- ما هي المهام التي تطالب نظام التعليم بتحقيقها اليوم ؟

الاقتصار على التعليم والتكوين ◯ تنمية روح المسؤولية عند الشباب ◯ تنمية الوعي السياسي عند الطالب ◯ الاهتمام بتنمية الابتكار والتجديد ◯

المحور الثالث:

17- ضعف الإمكانيات المادية لديك جعلك لا تهتم بالانتخابات نعم ◯ لا ◯

إذا كان لا لماذا ؟.....

18- لا تنتخب لأنك ترى أن الانتخابات لا تغير شيئا في الواقع ؟ نعم ◯ لا ◯

إذا كان لا لماذا ؟.....

19- انعدام المشاريع التنموية في مدينتك يجعلك لا تنتخب نعم ◯ لا ◯

إذا كان ليس كذلك لماذا ؟.....

20- لا تنتخب لفشل السياسة الاقتصادية الوطنية؟ نعم◯ لا ◯

لماذا لا ؟.....

21- عسر وغلاء المعيشة تدفعك إلى عدم التفكير في الانتخاب نعم ◯ لا◯

إذا كان لا لماذا؟ .....

22- عدم تحسن مستواك المعيشي مع مرور الوقت يجعلك لا تنتخب ؟ نعم ◯ لا ◯

إذا كان لا لماذا؟ .....

23- هاجس البطالة وانسداد الأفاق المهنية تدفع إلى الامتناع عن الانتخاب؟ نعم ◯ لا ◯

إذا كان لا لماذا؟.....

المحور الرابع:

24- هل تضن أنه من الضروري أن يكون المترشح من عائلة محافظة وعريقة حتى تنتخب ؟

ضروري◯ غير ضروري ◯ لا أهتم ◯

25- هل تضن أنه من الضروري أن يكون المتر شح من نفس عرقك أي عربي أو أما زيغي حتى تنتخب؟

ضروري ◯ غير ضروري ◯ لا أهتم ◯

26- هل تضن أنه من الضروري أن يكون المتر شح متدين نعم ◯ لا ◯

إذا كانت الإجابة بلا لماذا ؟.....

27- هل ترى أنه من الضروري أن يكون المتر شح من الأسرة الثورية نعم ◯ لا ◯

إذا كانت الإجابة بلا لماذا ؟.....

28- هل تعتقد أن الذين انتخبوا لمرشح ما راجع إلى اعتبارات اجتماعية؛ كونه:

ابن المنطقة ◯ وعوده المقترحة ◯ لأنه من عائلة غنية وعريقة ◯ انتمائه الإيديولوجي ◯

مذهبه الديني ◯ آخر.....

29- عدم قناعتك بالمكانة الاجتماعية والثقافية للمرشحين تجعلك لا تنتخب؟ نعم ◯ لا ◯

لماذا لا ؟.....

30- ما هي معايير اختيارك لمرشحك في حالة ما إذا أردت أن تصوت؟

انتمائه الحزبي ◯ انتمائه العرقي ◯ قناعتك ببرنامجه ◯

أخرى.....

المحور الخامس:

31- إلى جانب من تناقش القضايا السياسية غالبا ؟

أفراد عائلتك ◯ زملاء الدراسة أو العمل ◯ أصدقائك ◯ شبكة التواصل الاجتماعي ◯

أخرى.....

32- هل تتابع الأحداث السياسية الجارية نعم ◯ لا ◯

إذا كان نعم فما هو المصدر الذي تحصل منه على معلوماتك السياسية غالبا ؟

الجرائد ◯ الانترنت ◯ أخرى.....

33- ما رأيك في المسائل التالية ؟

تعدد الأحزاب ضروري نعم◯ لا ◯

للأحزاب دور في المجتمع نعم ◯ لا ◯

ممارسة النساء للسياسة نعم ◯ لا ◯

التصويت لصالح : أحزاب ◯ أشخاص ◯

34- هل يقوم والديك أو أحدهما بالأعمال التالية :

الانتماء إلى إحدى الأحزاب السياسية نعم ◯ لا ◯

يصحبانك معهما إلى التصويت نعم ◯ لا ◯

يشجعانك على الذهاب إلى التصويت نعم ◯ لا ◯

يسمحان لك بالمشاركة في اتخاذ القرار داخل العائلة نعم ◯ لا ◯

35- هل سبق وأن قمت ببعض الأعمال مثل:

اعتصام أو مسيرة احتجاجية ◯

وقعت على عارضة احتجاج ◯

شاركت في إضراب غير رسمي أو رسمي ◯

36- هل أنت منخرط في ؟

حزب ما ◯ جمعية ما ◯ نقابة ◯ لجنة حي ◯ تنظيم طلابي ◯ تنظيم آخر.....

إذا كان كذلك لماذا ؟ :

قناعتك ببرنامجه ◯ تعرف أشخاص داخل التنظيم ◯ إنتماء أحد أفراد العائلة ◯

لمصلحة شخصية ◯ أخرى.....

إذا كان لا لماذا :

انعدام الجو الملائم للتعبير ◯ الانخراط يجلب المشاكل ◯ لا تهتم ◯ أخرى.....

37- هل تشارك في الحملات الانتخابية ؟ دائما ◯ أحيانا ◯ لا أشارك دائما ◯

ملخص الدراسة:

تتطلع هذه الدراسة إلى رصد محددات عزوف الشباب عن الانتخابات على ضوء المرجعيات النظرية السوسيوسياسية، وقد استخدم المنهج الكمي لإجراء هذه الدراسة بالاعتماد على تقنيتي الملاحظة والاستمارة، وتكونت العينة من 106 شاب جامعي عازف عن الانتخابات، وذلك لمعرفة الأسباب التي تدفع بهم إلى العزوف عن الانتخابات في أبعادها الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية والسياسية.

توصلت الدراسة إلى أن عزوف شباب العينة عن الانتخابات راجع إلى نسق من تأثيرات البيئة الاجتماعية والاقتصادية، والمعطيات الثقافية والسياسية المحيطة به، فضعف اندماج الشباب اجتماعيا، وفقدانه الأمل في الانتخابات كآلية للتغيير، يضاف إلى ذلك الدور السلبي لكل من النظام التعليمي والمحيط الاجتماعي المتمثل في العائلة وزملاء الدراسة والعمل في تكريس ثقافة سلبية نحو المشاركة الانتخابية، كما يتأثر الشباب بسمة التدين التي تبينت أنها معيار ضروري في المفاضلة بين المترشحين وغيابها يؤدي بالكثير من الشباب إلى العزوف عن الانتخابات، وإلى جانب ذلك فإن الامتناع عن الانخراط في التنظيمات السياسية والاجتماعية يحدث فراغ ثقافي سياسي يساهم بشكل كبير في العزوف الانتخابي، كما تعد مشاركة الشباب في مختلف أشكال الحراك السياسي وفي مقدمتها الإضرابات الرسمية وغير الرسمية وجه آخر يختزل أزمة انعدام المشاريع التنموية التي تؤدي إلى العزوف عن الانتخابات.

الكلمات المفتاحية: الشباب، الانتخابات، العزوف الانتخابي، المشاركة السياسية، الاندماج الاجتماعي.

Résumé:

A la lumière des principales théories sociopolitiques, cette étude basée sur l'observation et questionnaires comme techniques de recherche et à partir d'un échantillon de cent six (106) jeunes étudiants. l'étude tente à saisir les déterminants du boycotte des jeunes sur les élections, elle a mène trouver les raisons qui les poussent à s'abstenir de l'élection dans ses dimensions sociales, économiques, culturelles et politiques.

L'étude a révélé que le boycotte des jeunes a ces raisons sociale et économique, culturel, politique, car l'intégration faible des jeunes socialement, et la perte de l'espoir dans les élections comme un mécanisme de changement, plus le rôle négatif à la fois du système éducatif et l'environnement social de la famille, camarades de classe et de travail donc c'est une culture négative à l'égard de la participation électorale. ainsi que les jeunes affectés par le trait religiosité, ce dernier est un norme nécessaire pour compromis entre les candidats et leur absence menant nombreux jeunes à s'abstenir, et d'ailleurs, le refrain de la participation dans les organisations politiques et sociales produisent un vide politique, culturelle conduit au l'abstention électorale, par ailleurs même que la participation des jeunes à différentes formes de mouvement politique, en particulier les grèves officielles et officieuses est un autre visage de la crise réduite l'absence du projets de développement qui mènent à l'abstention de l'élection.

Les mots clés: jeunes, élections, boycotte, participation politique, intégration sociale.